ضبطية مصر المحروسة ١٨٦٣ – ١٨٨٢م

دكتور/ جمال عبد الرحيم خليفة عبد الرحيم
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد
كلية الآداب – جامعة سوهاج

تعد ضبطية مدينة القاهرة شكلا من أشكال الإدارة في تلك الفترة، والتي تطورت بصورة كبيرة في عهد الخديو إسماعيل، لتتناسب مع طبيعة المجتمع في تلك الفترة٠ فعملت حكومة إسماعيل على إعادة تجديد وتنظيم الهيكل الإداري لها، بتوفير ما يلزم لها من موظفين من أبناء البلاد. وقد عملت الضبطية وفق قواعد وقوانين نظمت إدارة العمل بين كافة موظفيها، فحددت الاختصاصات والواجبات لكل منهم. كما حددت العلاقة بين الجهاز الإداري لها وبين جمهور المتداعين أو أرباب الشكاوي٠

واهتمت الحكومة بتوسيع نطاق عمل الضبطية بزيادة الأقسام أو القرة قولات التابعة لها في مختلف أنحاء القاهرة. لزيادة الضبط والأمن بالمدينة، وقد قامت الضبطية بجهود ضخمة في مجال الحفاظ على الأمن العمومي لمدينة القاهرة، من عبث المجرمين واللصوص والمزورين من الأجانب وغيرهم . كما قامت بجهود ضخمة في مجال تنظيم مدينة القاهرة بالحفاظ على سلامة مبانيها وأمن طرقاتها، فأخلت شوارعها من المتسولين والباعة الجائلين بعد ان وفرت لهم أماكن للإقامة والعمل. وحافظت على الآداب العامة لمجتمع القاهرة، وخلصته من كثير من العادات السيئة. في الوقت نفسه، شاركت أبناء ابنائه في كافة احتفالاتهم وأعيادهم، عن طريق تأمين تلك الاحتفالات وادخال السرور على أهالي القاهرة بالألعاب النارية وتوزيع الهدايا والصدقات.

كما اختصت الضبطية بالإشراف على كافة طوائف الحرف في القاهرة. فقامت بتنظيم شئونها، بانتخاب مشايخها وفق الشروط المحددة لهم، والحفاظ على حقوق أبنائها، وفض المنازعات فيما بينهم والحفاظ على مصدر أرزاقهم٠ كما قامت بضبط حركة البيع والشراء بالأسواق، عبر سلسلة من الإجراءات، كما حددت أسعار السلع والبضائع، ونشرت ذلك بين جمهور المستهلكين لحمايتهم من جشع التجار. كما حددت قيمة الرسوم المفروضة على السلع والبضائع. وفي النهاية عملت ضبطية القاهرة على حماية المال العام والخاص من النهب والسلب، وحافظت على أمن المجتمع وسلامته، تحت الشعار الذي رفعته الحكومة لها في ذلك الوقت ألا وهو "أمن وراحة الأهالي".

وتتناول الدراسة الراهنة موضوع ضبطية مصر المحروسة (١٨٦٣- ١٨٨٢ م) ، من خلال تمهيد وعدة محاور على النحو التالي: أولا: النظام الاداري لضبطية مصر المحروسة، ثانيا: ضبطية المحروسة ودورها الأمني والرقابي، ثالثا: ضبطية المحروسة ودورها الاجتماعي٠

وتهدف الدراسة إلى الإجابة عن عدد من التساؤلات من أهمها: كم يبلغ عدد الضبطيات في مصر كلها؟ ، وما أهم واجبات واختصاصات ضبطية مدينة القاهرة المحروسة؟، وممن يتكون الجهاز الإداري لها، وما أهم الفرق العسكرية التابعة لها؟، وكم يلغ عدد الأقسام أو القرة قولات التابعة لها؟، وما أهم جهود الضبطية في مجال تنظيم مدينة القاهرة؟، وهل تصدت للمخالفين لخط التنظيم؟، وهل حافظت الضبطية على الصحة العامة للسكان؟ ، وكيف حافظت على الآداب العامة للمجتمع؟، وما أهم العادات السيئة التي قامت بإلغائها؟، وكيف شاركت المجتمع في احتفالاته واعياده؟ ٠ وهل حافظت على الأمن العمومي للبلاد؟، وكيف قاومت عمليات تزيف العملة وسندات الخزانة المصرية؟٠ وما علاقة الضبطية بطوائف الحرف؟، وهل نجحت في تنظيم شئونها وحل مشاكلها والحفاظ على حقوقها؟، وكيف تعاملت مع المخالفين لقواعد التنظيم الحرفي؟، والخارجين عن نطاق القانون والنظام؟٠ وكيف حافظت على أمن الأسواق وسلامة حركة البيع والشراء؟، وكيف قاومت جشع التجار؟، وهل نجحت في تحقيق هدفها العام ألا وهو "أمن وراحة الأهالي"؟٠

واعتمدت الدراسة بدرجة رئيسية على الوثائق المودعة بدار الوثائق القومية والمتمثلة في: وثائق ديوان الداخلية، وديوان المعية السنية، ووثائق المجلس الخصوصي، وكذلك وثائق وسجلات ضبطية مصر، وكذلك محافظ مجلس الوزراء، ومحافظ أبحاث، ومحافظ وقائع مصرية، كما استفاد الباحث من بعض الدوريات وخاصة جريدة التجارة، والجوائب، والمفيد والوطن، والوقائع المصرية، والوقت ، ومصر، ووادي النيل، إلى جانب الاستعانة بعدد من الرسائل العلمية والمراجع العربية المختلفة، والتي أمدت البحث بكثير من المعلومات.

والله ولي التوفيق

أولا: النظام الاداري لضبطية مصر المحروسة:

كانت الشرطة حتى أوائل عهد الخديو إسماعيل ١٨٦٣-١٨٧٩م، محصور رجالها فيما يدعونهم "القواصة" أي الحراس، وكانوا غالبا من الأتراك الارناؤوط. وقد ذكر البعض : أنهم اتصفوا بالجهل وسوء الأخلاق والاعتداء على الأهالي بالضرب والإهانة، وقد تعاطوا الرشوة لإخلاء سبيل بعض السجناء والمقبوض عليهم، كما اتصفوا بالضعف في مطاردة المجرمين من الأجانب، لاحتماء هؤلاء الأجانب بالامتيازات، مما أدى إلى خلل الأمن في أنحاء كثيرة من البلاد[١].

ولذلك عمد الخديو إسماعيل إلى إعادة هيكلة وترتيب ضبطية مصر المحروسة، وفرز من بها من القواصة وغيرهم من الموظفين، والإبقاء على اللازم منهم وفصل وعزل من لا لزوم له. فصدر قرار المجلس الخصوصي في ١٤ ربيع آخر ١٢٨٢هـ- ٦ سبتمبر ١٨٦٥م، بترتيب وتنظيم ضبطية مصر المحروسة على النسق الجديد[٢].

-تشكيل المصلحة:

تكونت ضبطية مصر المحروسة من جهاز إداري ضخم ضم عدد كبير من الموظفين على مختلف تخصصاتهم، فكان منهم: المأمور والوكيل ونظار الأقلام والمعاونين والكتاب، والصيارفة والقواصة، وغيرهم من الفراشين والسقاءين ومشايخ الأثمان، والحارات، وأيضاً البصاصين- المخبرين- والسجانين وغيرهم، وهم على النحو التالي:

-مأمور ضبطية مصر:

تعد وظيفة مأمور الضبطية من أعلى الوظائف الإدارية في الضبطية. واشترط في تلك الوظيفة أن لا تقل درجة صاحبها عن الرتبة الثانية[٣]. واشترطت الحكومة في تعيين المأمور شروطا عامة منها: الكفاءة واللياقة ومعرفة القراءة والكتابة[٤]. وكان معظم مأموري الضبطية حاصلين على درجة الباشوية، فقد تم على سبيل المثال: تعيين محمد رضا باشا مأمور للضبطية وكان حائزاً على رتبة الباشوية[٥].

وعلى الرغم من عدم وجود مؤسسة تعليمية خاصة لتخريج المأمورين فقد كانت الحكومة تختار المأمور من أعلى المناصب والوظائف الحكومية ومن الأمثلة على ذلك: تم ترقية أحمد بك رافت وكيل الضبطية وتعينه مأموراً لها[٦]. و تم تعيين وكيل محافظة مصر- القاهرة-

المدعو طه لطفي مأمورا للضبطية[٧]. وفي عام ١٢٩٠هـ- ١٨٧٣م تم تعيين حسن صبري وكيل ديوان الداخلية مأموراً للضبطية [٨]. كما تم أيضاً تعيين محافظ مصر -القاهرة- في تلك الوظيفية[٩]. و أيضاً تم تعيين مدير مديرية الشرقية مأموراً لضبطية مصر المحروسة[١٠].

وأحياناً كان يتم الاستعانة ببعض رجال المعاشات من الجهادية، لتعينهم في تلك الوظيفة، وذلك لكفاءتهم ولياقتهم. فتم على سبيل المثال في عام ١٢٩١هـ- ١٨٧٤م: تعيين أمين شكري "البكباشي" من أرباب المعاشات بالجهادية، مأمورا لضبطية مصر[١١]. والملاحظ في أصحاب تلك التعينات أن غالبهم من رجال الجيش أو الجهادية.

وتعددت مهام واختصاصات مأمور ضبطية مصر المحروسة. فاختص بالإشراف على كافة أقلام وشئون الضبطية، فكانت تعرض عليه كافة الوقائع الابتدائية الواردة لقلم الوقائع، عن طريق ناظر القلم، للتأشير عليها وإحالتها إلى الأقلام المختصة بها. ومن أبرز المهام متابعة أحوال المسجونين عن طريق قلم الوقائع الذي يقدم للمأمور كشفا أسبوعيا في كل يوم خميس، عن القضايا التي انتهت مع بيان عن عدد السجناء وجريمة كل سجين. وكذلك كان يقدم له كشفاً عن القضايا التي لم تنتهي أو تحت الانتهاء أو قيد التحقيق. كما اختص المأمور بالنظر في كافة القضايا التي ترد من أقلام المجالس للضبطية، من أجل الحصول على شهادة أو تحريات الضبطية عن الوقائع والقضايا اللازمة للحكم بمقتضاها، فكانت تلك القضايا الواردة من المجالس، تعرض عليه للتصديق عليها. ومن ناحية أخرى، كان لا يتم إجراء تفتيش محلات ومساكن المتهمين، دون الحصول على التوقيع المباشر من المأمور لدخولها وتفتيشها[١٢].

وكان من مهام مأمور الضبطية أيضاً، النظر في العقبات والمشكلات التي تعترض رجال الضبطية والعمل على حلها. فكان على ملاحظ قلم المضابط أن يخبر المأمور عن الأشخاص المطلوب ضبطهم وإحضارهم عن طريق الأثمان والمتأخرين في الحضور لمقر الضبطية، وذلك لإصدار قراره إلى مختلف الأثمان -الأقسام-، بضرورة ضبط وإحضار المطلوبين على وجه السرعة[١٣]. وكذلك اختص بالنظر في العقبات التي تعترض كُتاب الضبطية، في عملية تحصيل الأموال المطلوبة من الافراد وغيرهم[١٤].

ولم تقتصر وظائف واختصاصات المأمور عند هذا الحد، فاختص أيضاً، بترأس جلسات

مجلس دعاوي الضبطية، الذي تم تشكيلة بالضبطية رسميا عام ١٢٨٢هـ- ١٨٦٥م، ويتكون من مأمورين الأقلام ووكلاء الكُتاب[١٥]، ومن العمد المنتخبين، وذلك للفصل في القضايا التي لا يزيد الحكم فيها على المتهمين بشهرين. أما القضايا التي يزيد فيها الحكم عن ثلاثة شهور، فهذه لا يتم الفصل فيها من أرباب المجلس إلا بشرط حضور المأمور وترأسه الاجتماع[١٦]. كما اختص أيضـــا، بترأس قلم "دعاوي الإفرنك"- الأجانب- الخاص بالنظر في التحقيقات الخاصــة بقضــايا وجرائم الأوروبيين وأتباعهم، كما أنه لا يتم مخاطبة قناصـل الدول الأجنبية إلا عن طريق مأمور الضبطية مباشرة[١٧].

ومن ناحية أخرى، رخصـــت الحكومة للمأمور حق طلب تعيين موظفين جدد من رجال الشرطة، سواء من عساكر السوارى الخيالة أو من البيادة المشاة، وذلك للحفاظ على الضبط و الأمن بالمدينة٠فطالب المأمور عام ١٢٨١هـ- ١٨٦٤م على ســبيل المثال: بزيادة عدد رجال السوارى من خمسة إلى مائة عسكري، وزيادة عساكر البيادة بالضبطية وتعيين ٤٣ نفراً جديداً، ليبلغ عددهم ٣٠٠ نفرا بيادة بالضـــبطية[١٨]. كما طالب في عام١٢٩٢هـ- ١٨٧٥م، بتعيين ٦٠ نفراً جديداً للضبطية لزيادة الضبط والربط، أو كلما دعت الحاجة إلى التعيين٠ وقد استجابت الحكومة إلى كافة طلبات المأمورين في هذا الشأن[١٩].

ولم تقتصـــر اختصـــاصـــات المأمور عند هذا الحد، بل اختص بالرأي النهائي في تنصـــيب وتعيين الغفر ومشـايخهم، وكذلك في عزلهم[٢٠]. وكذلك اختص بتعيين وعزل مشـايخ الأثمان والحواري، وكذلك مشـايخ الطوائف[٢١]. وكذلك عزل رؤسـاء عسـاكر "البلوكات" إذا وقع منهم تكاسل في أداء واجبهم الوظيفي، أو وقعت منهم أمور وأفعال غير لائقة، تستوجب محاكمتهم بمقتضى القانون، وذلك للمحافظة على نظام الضبط والأمن في المدينة[٢٢].

ومن ناحية أخرى، عمل مأمور الضبطية على تشجيع رجال الضبطية للعمل والاجتهاد، وذلك من خلال طلب الترقيات والعلاوات لهم. فطالب بترقية خمسة عساكر من "المراسلة"، وصرف العلاوة المقررة لهم، وزيادتها من خمس جنيهات إلى ٢٠ جنيهاً، حســـب مربوط الدرجات الجديدة[٢٣]. بل ذهب أيضـــاَ يطالب بزيادة المكافآت لرجال الشـــرطة، الذين يقومون بضـــبط الســـلع المهرية من الخضـــروات والثمار، بمقدار الربع من قيمة تلك الســـلع، مهما كان حجم ومبلغ تلك الســـلع المهرية، وذلك تشـــجيعاً لهم لمنع ومقاومة عمليات التهريب[٢٤]. كما طالب الحكومة بمســـاواة مرتبات رجال الضـــبطية، بمرتبات رجال الجيش، وذلك لكثرة أعمال رجال

الشرطة في الدوريات والخدمات المستمرة، طوال اليوم مع مشقتها وصعوبتها[٢٥].

ومن ناحية أخري، حدد القرار الصادر في ١٨ ربيع أول ١٢٨٢هـ – ١١ أغسطس ١٨٦٥م، راتب مأمور الضبطية، فكان يتقاضى راتبا شهريا يقدر بنحو ٨٠٠٠ قرش[٢٦]. وتم زيادة هذا الراتب في العام التالي ، ليصل إلى ٩٠٠٠ قرشا شهريا، وأصبح هذا الراتب هو مربوط تلك الوظيفة بغض النظر عن الأشخاص والرتب الحائزين لها[٢٧]. ولم يكن هذا الراتب هو كل ما حصل عليه المأمور من الحكومة، بل حصل على إنعامات ومكافآت أخرى، فقد حصل على سبيل المثال: شاكر بك مأمور ضبطية مصر على إحسان يقدر بنحو ٢٠٠ فدانا من الأراضي العشورية، من أطيان الميري من المتروك والمستبعدات بجهة الفيوم[٢٨].

وهكذا تعددت اختصاصات ومهام مأمور الضبطية، من الإشراف المباشر على كافة أقلام الضبطية وفروعها، وكذلك العمل على حل كافة العقبات التي تعترض عمل رجال الضبطية، وكذلك النظر في التعينات الجديدة اللازمة للضبطية، لتحقيق الأمن العمومي في مدينة المحروسة، مع تشجيع رجال الضبطية بالرتب والمكافآت، مع محاسبة المخالفين والمتكاسلين في أداء واجبهم الوظيفي.

-وكيل الضبطية:

تحتل وظيفة وكيل الضبطية المرتبة الثانية في السلم الوظيفي بعد المأمور. ولم تقتصر تلك الوظيفة على أصحاب الرتب العالية مثل المأمور، بل تولاها الكثير من أصحاب الرتب الصغيرة من رجال الجيش. فقد تم على سبيل المثال: تعيين "البكباشي" محمد عامر من ضباط الجهادية، وكيلاً لها[٢٩]. ولم تكن وظيفة الوكالة قاصرة على رجال الجيش فقط، بل تولاها بعض المدنيين من رجال الإدارة وغيرهم. فقد تم على سبيل المثال: تعيين صفوت أفندي من رجال الإدارة وكيلا للضبطية المذكورة ، بالراتب نفسه المخصص للوظيفة وهو مبلغ ٥٠٠٠ قرش في الشهر[٣٠]. وأحيانا كان يتم ترقية الوكيل وتعينه مأموراً للضبطية المذكورة، فقد منح على سبيل المثال: أحمد بك رفعت وكيل الضبطية الرتبة الثانية، وتم تعينه مأموراً لها[٣١].

وتعددت مهام واختصاصات وكيل الضبطية، حيث كان ينوب عن المأمور في كثير من اختصاصاته حال غيابه عن العمل. ففي حال غياب المأمور، كانت كافة الوقائع الابتدائية

الواردة للضـبطية، ترفع إليه للتأشـير عليها، وإحالتها إلى الأقلام المختصـة بها. كما اختص بالتوقيع بإمضائه على أذونات وإجراءات التفتيش لمحلات ومساكن المتهمين، كما كانت ترفع إليه تقارير الكتاب عن الموانع والعقبات التي تعترض عملهم أثناء عملية تحصيل الأموال من الأشـخاص المقتضـى التحصـيل منهم. كما كان يتم أخذ رأيه في عملية تعيين وعزل الغفر ومشـايخ الغفر، وكذلك مشـايخ الأثمان والحارات، وكذلك مشـايخ طوائف الحرف في مدينة المحروسة(٣٢).

وكان من مهام وكيل الضـبطية أيضـاً، تلقى الدعاوى الواردة ليلاً بالنوبتجية، من المعاون والكُتاب، والتأشـير عليها وتوزيعها على الأقلام المختصـة. كما كان عليه النظر في طلبات أرباب الدعاوي الجالسين بغرفة الاسـتراحة بالضـبطية والمتأخرة طلباتهم إلى السـاعة الثامنة صباحا٠ كما كان عليه أن يستلم كل صباح وقائع وأحداث النوبتجية الليلية ، ويسمح للمعاون النوبتجي بالاستراحة والذهاب إلى بيته والحضور في صباح اليوم التالي(٣٣).

ومن ناحية أخرى، كان من واجباته أيضـاَ حمل وحفظ أختام الضـبطية، حيث اختص بختم كافة أوراق ومستندات الضبطية بنفسه، وكذلك اختص بختم التذاكر الخاصة بالرسوم والأموال التي تم تحصـيلها، ويراد توريدها إلى خزينة الضـبطية٠ وهكذا فإن كل ما يراد ختمه بختم الضبطية، يتم مباشرة عن طريق الوكيل الذي بحوزته هو فقط أختام الضبطية(٣٤).

وكان الوكيل يتقاضـى راتباً شـهريا يقدر بمبلغ ٥٠٠٠ قرش(٣٥). ولم يطرأ أي تغيير على راتبه رغم زيادة راتب المأمور إلى ١٠٠٠ قرش علي مربوط وظيفته، بينما تجمد راتب الوكيل عند مبلغ ٥٠٠٠ قرش في الشهر، بدون أدني زيادة تمتع بها(٣٦).

-ناظر وملاحظ الضبطية:

كان لضـبطية مصـر قبل قرارات إعادة تنظيمها وترتيبها على يد الخديو إسـماعيل لها ناظر واحد فقط، عرف باسـم "ناظر قلم تحريرات وتحصـيلات" وقد اختص ناظر وملاحظ القلم، بالإشراف على كافة عمليات التحصيلات والإيجارات، وكذلك تسجيل عقود الإيجار، ومراقبة أعمال الصـيارفة وسـداد الرسـوم المتحصـلة إلى خزينة الضـبطية، وكذلك التوقيع على الخلاصـات التجارية المرسـلة إلى جهاتها، حيث لا يتم إرسـال تلك الإفادات إلا بعد توقيع ناظر وملاحظ القلم عليها(٣٧).

ومع ترتيب وتنظيم إدارة الضبطية، تم زيادة عدد النظار والملاحظين إلى سبعة نظار وسبعة ملاحظين، وذلك على حسب الأقلام السبعة التي تأسست أو أنشأت بالضبطية، وسوف يأتي الحديث عن اختصاصات تلك الأقلام فيما بعد.

وقد اختص نظار وملاحظو الأقلام عموماً، بمسئوليتهم عن كل ما يقع ويحدث من مخالفات بأقلامهم تستوجب محاكمتهما٠ كما أنهما مسئولان عن معاملة أرباب الدعاوى من الأهالي وغيرهم، بحسن الأدب والمعاملة، حتى لو صدر من أرباب الدعاوي سوء معاملة أو شيء خارج عن الآداب.

ولم يرخص قانون الضبطية لهم بتوقيع تأشيرات من شأنها الافراج عن أحد أو سجن أحد. كما لم يرخص لهم بختم أوراق أو إفادات أو مستندات بدون الاستئذان من المأمور أو الوكيل. كما ألزم القانون النظار والملاحظين بعرض وتقديم القضايا المهمة بأوقاتها دون أدنى تأخير. كما أنهما مسئولان عن عمليات الكشط والشطب التي تقع في سجلات القلم التابع لكلٍ منهما(٣٨). وكان الناظر يتقاضى راتبا شهريا يقدر بنحو ٣٠٠٠ قرش٠ بينما حصل ملاحظ القلم ذاته على راتب يقدر بنحو ٢٠٠٠ قرش شهري(٣٩).

-معاون الضبطية:

تعد وظيفة معاون "النوبتجية" من أهم وظائف الضبطية، إذ يرتكز عملها على نظام النوبتجية والتي تمتد ساعات عمل الفترة الواحدة بها إلى ٢٤ ساعة متكاملة٠ تبدأ من الساعة الثامنة صباحا إلى الساعة الثامنة صباح اليوم التالي، وذلك حسب التوقيتات المعمول بها حسب فصول السنة صيفا وشتاءً(٤٠).

وخصصت الحكومة لمعاون النوبتجية غرفة خاصة به، لاستقبال أرباب الدعاوي. وفي الوقت نفسه خصصت غرفة أخرى بحوش الضبطية، لاستراحة أرباب القضايا والمتشاجرين، والقادمين من الأثمان أو القرة قولات، أو الجهات القادمين منها من تلقاء أنفسهم.

ويبدأ المعاون النوبتجي عمله اليومي، حيث يتوجه كل صباح إلى غرفة الاستراحة لأرباب القضايا، ويصحبه ثلاثة عساكر من المراسلة وكاتب٠ فيقوم ا بدعوة أرباب الدعاوي بالدور حسب القائمة المسجل بها أسمائهم الأول فالأول، وذلك لتوزيعهم إلى الأقلام المختصة بكل نوع من تلك الدعاوي والقضايا، ثم يقوم بحصر تلك القضايا، وعرضها على المأمور أو

الوكيل، للحصول على التأشير عليها إلى الأقلام المختصة بذلك.

واختص كذلك بالنظر بنفسه في قضايا الأفراد المتأخرين بغرفة الاستراحة إلى الساعة العاشرة صباحاً، وهل جاء هؤلاء في قضايا عادية أم غير ذلك، ويطلب من المتأخرين منهم بالحضور إلى الضبطية في اليوم التالي. أي أن الضبطية لا تنظر في الدعاوي والشكاوي بعد العاشرة صباحا.

ومن ناحية أخرى، كان من مهام ووظائف معاون النوبتجية الليلية، أن ينظر بنفسه في كافة الدعاوي والمشاكل الواردة بالنبطشية، مع سماعها وتسجيلها بدفتر النوبتجية. كما كان له الحق في إخلاء سبيل من يراه بالضمان اللازم، شرط حضوره لمقر الضبطية صباحا. كما اختص أيضاً بتفتيش الأشخاص الذين يحضرون للضبطية سكارى، والتحفظ على نقودهم وما بحوزتهم من أمتعة وساعات، وتسجيل ذلك بدفتر مخصوص، وتسليمها لأصحابها بنفسه في صباح اليوم التالي، ما عدا الأسلحة ، فهذه لا تسلم لأصحابها على الإطلاق.

ولم تقتصر وظائف واختصاصات معاون الضبطية عند هذا الحد، بل كان من مهام وظائفه أيضاً: الإشراف على سقاءين وفراشين الضبطية، ودعوتهم عند كل شروق شمس يوم جديد ، بكنس ورش وتنظيف الضبطية من الداخل والخارج. كما كان عليه الإشراف على نظافة سجن الضبطية، ويعد المعاون هو المسئول عن أي إهمال أو تقصير في هذا الشأن(٤١). كما كان عليه أن يشرف على الخيمة الخاصة بديوان الداخلية، والمقامة بالمحروسة، بمناسبة المولد النبوي الشريف، والمعروفة باسم "خيمة المولد"(٤٢)، وذلك لحفظ ما بها من مفروشات وكراسي ونجف ولمبات وقناديل وغير ذلك(٤٣).

ومن ناحية أخرى، كانت مدة عمل النوبتجية للمعاون ٢٤ ساعة كاملة، فكان عليه أن يسلم النوبتجية ودفاترها للمأمور أو الوكيل، ثم يحصل على استراحة لمدة ٢٤ ساعة، يأتي بعدها صباح اليوم التالي للعمل وهكذا(٤٤). وهكذا يعد المعاون هو أول موظفي الضبطية في التعامل مع أرباب الدعاوي والقضايا من الأهالي أو الجمهور وغيرهم.

وضمت المصلحة في تشكيلها الإداري ١٩ معاوناً، اختلفت رواتبهم الشهرية حسب درجاتهم ورتبهم. فترأس هؤلاء الباش معاون، وكان عددهم بالضبطية ثلاثة باش معاونين، يتقاضى الفرد منهم مبلغ ٢٥٠٠ قرشاً في الشهر. بينما حصل المعاون الثاني على راتب يقدر بنحو

٢٠٠٠ قرش في الشهر٠ وتقاضى ستة معاونين منهم مبلغ ١٥٠٠ قرشا للفرد الواحد في الشهر٠ وحصل أربعة منهم على ٧٥٠ قرشاً للفرد، بينما حصل الخمسة الأخرين على ٥٠٠ قرش راتبا شهريا للفرد الواحد، وبذلك يكن مجموع عددهم ١٩ معاوناً بالضبطية٠ كماعملت الحكومة من وقت إلى آخر، على زيادة رواتب المعاونين بالضبطية. فقد زادت رواتب بعضهم عام ١٢٨٦هـ- ١٨٦٩، من ١٥٠٠ قرش إلى ٢٠٠٠ قرش في الشهر(٤٥).

-معاون قلم أفرنك الضبطية:

اختص معاون هذا القلم بالإشراف على الأشغال الخاصة بالأجانب، وكذلك المخابرات أو المراسلات الخاصة بالقنصليات، وغيرها من شئون الأجانب(٤٦). وكان لهذا القلم عدد اثنين من المعاونين، فكان المعاون الأول يتقاضى راتبا شهريا يقدر بنحو ١٥٠٠ قرش، بينما حصل الثاني على راتب يقدر بنحو ١٠٠٠ قرش(٤٧).

-مترجم الضبطية:

اشترطت الحكومة عند تعيين "مترجم الأوراق أو ترجمان الضبطية"، كما كان يطلق عليه في تلك الفترة، معرفته باللغات الأجنبية، وأن يكون من أبناء البلاد المصريين، وذلك لترجمة الأشغال الخاصة بالأجانب، وكذلك المخابرات أو المراسلات الصادرة والواردة من وإلى القنصليات(٤٨). وقد ضمت ضبطية المحروسة في تشكيلها أربعة مترجمين، اختلفت رواتبهم حسب الرتبة الحائزين لها. فحصل المترجم الأول على راتب يقدر بنحو ٢٥٠٠ قرشا في الشهر، بينما حصل المترجم الثاني والثالث على ٢٠٠٠ قرشا لكل منهما، بينما حصل الرابع والذي كان يعمل في وظيفية مساعد المترجم على راتب يقدر بنحو ١٥٠٠ قرشا شهريا(٤٩).

-مأمور الأثمان أو القرة قولات:

ضمت إدارة الضبطية إلى جانبها ١٩ نقطة شرطة أو "قرة قول" تابعة لها(٥٠)٠ منتشرة في أنحاء متفرقة من مدينة القاهرة، مثل: قرة قول سكة أبو العلا ببولاق (٥١)، وقرة قول الأزبكية بميدان محمد على(٥٢)، وقرة قول عابدين، وكذلك قرة قول باب الحديد(٥٣) وغير ذلك.

وقد اختص مأمور الثمن بواجبات واختصاصات عدة في نطاق الجهة الواقع بها الثمن أو القسم وتتمثل في الآتي: أختص مأمور الثمن بملاحظة ومتابعة أمور الصحة والتنظيم في منطقته، ومنها متابعة الواجبات المكلف بها شيخ الثمن ومشايخ الحواري التابعين للثمن أو له،

وذلك من خلال متابعة أمور نظافة وكنس ورش الشـــوارع والحواري، وإزالة القاذورات، ومنع ازدحام الطرق والشوارع، سواء من الباعة الجائلين أو بإلقاء القاذورات ومهمات البناء والأتربة في الشــوارع. كما اختص أيضــاً بعدم الســماح لأي شــخص ببناء عمارة أو هدم بناء بدون رخصـة من مصـلحة التنظيم، وكذلك عدم السماح لأي شخص بفتح مقهى أو خمارة أو محل جزارة أو أسماك أو فسخاني، بدون رخصة من الضبطية(٥٤).

وكان من واجباته الوظيفية، المرور صـباحا ومسـاءً بشـوارع وحواري الثمن التابع له. صـباحا لتفقد عملية النظافة والكنس والرش ومنع الازدحام بجهات الثمن٠ وليلاً بصـــحبة شـــيخ الثمن وأحد عساكر المراسلة، لتفقد أحوال الغفر في الدوريات المكلفين بحراستها. وكان من واجباته الوظيفية أيضاً الإشراف على إخماد الحرائق والنيران التي تنشب بالجهات المختلفة من حواري الثمن، وذلك من خلال اصـــطحاب الســـقاءين ومشـــايخ الحواري ومشـــايخ الأثمان ورجال الطلمبات (المطافئ)، والاشـــراف علي عملية إطفاء النيران بنفســـه٠ وإذا تغيب المأمور عند اللحظات الأولى من الحريق، فكان يتم عقابه بأشد أنواع العقاب.

وكان من واجبات مأمور الثمن أيضـاً: الاشراف على حكيم أو طبيب الثمن، من حيث تواجده بمركز الصـــحة المعد في الثمن أم لا ، وهل يباشـــر الطبيب عمله في علاج الأشـــخاص المحولين عليه أم لا. كما كان عليه تنفيذ كل ما يصـــدر إليه من الضـــبطية، من إرســـال الاشخاص المطلوبين، أو الإجابة عن الاستفهامات التي تريد الضبطية الاستعلام عنها من مأمور ثمن الواقعة أو الجريمة . كما كان عليه إبلاغ الضـبطية عن كل المسـائل أو الحوادث التي تحدث في الثمن سـواء كانت ليلاً أو نهاراً، وكذلك إرسـال المتهمين إلى الضـبطية تحت التحفظ و الحراسة.

ومن ناحية أخرى، وضـعت الحكومة بعض القيود الوظيفية علي مأمور الثمن٠ فلم تسـمح له في إجراء تحقيق أو تحصيل أموال أو سجن أحد المتهمين بالقسم، بدون أذن وقرار من مأمور الضـــبطية. كما حثته الحكومة على أداء واجبه الوظيفي علي أكمل وجه، وحذرته من أي تهاون في عدم إبلاغ الضـبطية عما يقع من جنح وحوادث بالقسم، فعلى عاتقه تقع المسئولية وحده. كما أنه المسئول أمام الحكومة عما يقع من مخالفات من مشايخ الحواري والأثمان، أو العساكر الذين تحت إدارته، في حال لم يبلغ الضبطية عن تلك المخالفات(٥٥).

ومن ناحية أخرى، فرضت الحكومة رقابتها على مأموري الأثمان، فنظرت في الشكاوي المقدمة من الأهالي وغيرهم ضدهم بكل شدة، وأحالت تلك الشكاوى للتحقيق. فنظرت في الشكاوي المقدمة من بعض طوائف الحرف بالمحروسة، ضد مأمور ثمن الدرب الأحمر، واتهامه بالرشوة وعدم الاستقامة، وأحالت المأمور المذكور للتحقيق(٥٦). كما نظرت أيضاً في الشكوى المقدمة من شيخ طائفة الفطاطرية، ضد مأمور ثمن باب الشعرية، والذي تعدى عليه بالسلب والإهانة والضرب والسجن، فأحالت الحكومة مأمور الثمن للتحقيق معه، بشأن ما نسب إليه في حق شيخ الفطاطرية(٥٧).

وقد تم تعيين عدد خمسة معاونين لكل ثمن أو قسم، يتقاضى المعاون الأول والثاني راتباً شهرياً يقدر بنحو ٢٥٠٠ قرشا٠ ويساعدهما في أشغال القرة قول ثلاثة معاونين بدرجة "معاون مساعد"، ويتقاضى الواحد منهم راتباً شهرياً يقدر بنحو ١٥٠٠ قرش(٥٨). وقد أطلق على معاون الثمن وعرف فيما بعد باسم "مأمور الثمن"، وقد بلغ عدد مأموري الأثمان في تلك الفترة ٩٥ مأمور ثمن أو قرة قول(٥٩).

وهكذا تعددت اختصاصات ووظائف مأمور الثمن بالشوارع والحارات لأهمية وظيفته. وفرضت الحكومة الرقابة الصارمة على اختصاصاته ووظائفه، لمنع الإهمال أو التجاوزات التي ينتج عنها خلل بالأمن العام، إذ يعد مأمور الثمن أحد المتصلين مباشرة مع الأهالي في الشوارع والأزقة والحارات.

-كتاب الضبطية:

تكون الجهاز الكتابي للضبطية من عدد ضخم من الكتاب المتنوعين لأقلام الضبطية، والتي اختلفت وظائفهم من قلم لآخر٠ وقد اختص هذا الجهاز عموما بقيد وتسجيل كافة الوقائع الابتدائية والجنائية، وكذلك قيد كافة التحريرات والمكاتبات والإفادات والأوراق الصادرة إلى الجهات المختلفة، وكذلك الكشوف اللازمة لكل أعمال وأشغال الضبطية، وقد ترأس هذا الجهاز الكتابي الباشكاتب وهم على النحو التالي:

-باشكاتب الضبطية:

ترأس الباشكاتب الجهاز الكتابي لضبطية مصر المحروسة، وكان يتقاضى راتباً شهرياً يقدر بنحو ١٢٥٠ قرشا(٦٠). واختص بمراجعة كافة كتابات التحريرات والقيودات التي تصدر من

الكتاب، وكذلك مراجعة كافة الإفادات والأوراق الصادرة، والتأشير عليها بالمراجعة والموافقة. واختص كذلك بمراجعة كافة السجلات الخاصة بالأموال والإيرادات التي يتم تحصيلها يوميا من الرسوم والغرامات والإيجارات، المتقدمة من الأقلام المختلفة.

وكذلك اختص الباشكاتب بالإشراف على سجلات طوائف الحرف، ومراجعة بصمة أختام المشايخ التي بحوزة كاتب سجل الطوائف. وكذلك اهتم بعملية تحصيل الحسابات وحث الكتاب على طلب الحرفيين المطلوبين ، لتحصيل ما عليهم من أموال، وكان عليه إيجاد الوسائل والحلول اللازمة لسرعة عمليات التحصيل. كما كان المسئول عن كل أعمال قلم المحاسبة والتحريرات(٦١).

ومن ناحية أخرى، كان على باشكاتب المصلحة حضور الاجتماع الذي يعقد مرتين أسبوعيا في يوم الاثنين والخميس، بحضور المأمور والوكيل والنظار والملاحظين، وذلك لعرض القضايا المهمة والجسيمة الواردة بمختلف أقلام الضبطية، والتي بحوزة كتابها للنظر فيها(٦٢). كما كان مسئول عن كل ما يقع من الكتاب من تأخير وإهمال أو تقصير(٦٣) .

-**أنواع الكُتاب:** تكون كتاب الضبطية عموما من عدة أقسام وهم على النحو التالي:

أ-كُتاب تحريرات عربي:

يتكون هذا القسم الخاص بالتحريرات العربية من حوالي ١٤ كاتباً، اختلفت رواتبهم حسب درجاتهم الوظيفية لهم، وهم على النحو التالي: ترأس هذا القسم الكاتب الأول وكان يتقاضى راتباً شهرياً يقدر بنحو ٧٥٠ قرشاً، بينما حصل ثلاثة كتاب على درجة كاتب ثاني، على راتب يقدر للفرد الواحد بمبلغ ٥٥٠ قرشاً. بينما حصل الكاتب الخامس على راتب ٥٠٠ قرشا، في حين حصل الكاتب السادس على راتب يقدر بنحو ٤٥٠ قرشاً، بينما حصل السابع والثامن على راتب ٤٠٠ قرشاً للفرد في الشهر.

ولم يقتصر كتاب التحريرات عند هؤلاء فقط. بل كان هناك كاتب تاسع وهو خاص بسجل الأمانات التي توجد مع الأشخاص السكارى وغيرهم، الذين يحضرون للضبطية مقبوضا عليهم وبحوزتهم نقود وساعات وأغراض شخصية وغير ذلك. فهذه الأمانات تسجل بسجل خاص يعرف بسجل "الأمانات"، وله كاتب خاص يتقاضى راتبا شهرياً يقدر بنحو ٥٠٠ قرش. في حين تخصص الكاتب العاشر والحادي عشر، "بسجل الإيجارات" حيث تخصصا في قيد

قيمة الأموال التي يتم تحصيلها من الإيجارات المفروضة والمتنازع عليه، وكان كل منهما يتقاضى راتبا يقدر بنحو ٤٥٠ قرشا في الشهر. بينما تولى الكاتب الثاني والثالث عشر عملية فرز وتسليم الأوراق براتب ٤٠٠ قرش. أما الكاتب الرابع عشر فقد خصص لسجل عرف باسم "سجل الأخلاق"، وهو الخاص بالقواصة – الحراس– وغيرهم، حيث يقوم الكاتب بتسجيل العقوبات والغرامات، وكذلك قيد من يتم رفته أو فصلة عن العمل، وكان يتقاضى راتباً يقدر بنحو ٥٠٠ قرش في الشهر(٦٤). ولكثرة أشغال هذا القلم وتراكم أعماله، كانت الحكومة تلجأ إلى تعيين كتاب أخرين أو ظهورات من أجل إنهاء الأشغال المتأخرة، فقد تم على سبيل المثال: تعيين كاتب مؤقت بماهية ٤٠٠ قرشا، وذلك لكثرة أعمال هذا القلم وتراكمها على الكتاب(٦٥).

ب–كُتاب تحريرات تركي:

يتكون كتاب هذا القسم من ثلاثة كتاب وهم على النحو التالي: يترأس هذا القلم الكاتب الأول وحصل على راتب شهري يقدر بنحو ١٠٠٠ قرش، بينما تقاضى الكاتب الثاني أو العرضحالجي مبلغ ٦٠٠ قرش، بينم حصل الكاتب الثالث على ٣٠٠ قرش في الشهر. ويتضح مما سبق قلة أعداد كتاب هذا القلم، نظراً لقلة أعداد الأتراك المتعاملين مع الضبطية.

ج–كُتاب قلم إفرنك:

اختص كُتاب هذا القلم بالأشغال الخاصة بالأجانب ومخاطبات القنصليات الصادرة والواردة. ويتكون هذا القلم من سبعة كتاب على النحو التالي: الكاتب الأول ويترأس هذا القلم وقد حصل على راتب يقدر بنحو ١٠٠٠ قرش في الشهر، بينما حصل الكاتب الثاني على ٨٠٠ قرش، والثالث على ٧٥٠ قرشاً، والرابع على ٦٠٠ قرش، والخامس على ٤٥٠ قرشاً، بينما حصل الكاتب السادس والسابع على ٤٠٠ قرش لكل منهما راتبا شهريا(٦٦).

–أدوات ودفاتر الكتاب:

تنوعت وتعددت دفاتر الكتاب، وذلك حسب الأقلام التابعين لها. فهناك على سبيل المثال: دفتر عرف باسم "دفتر ضبط الوقائع"، وهو يختص بحصر كافة الوقائع الواردة للضبطية وتسجيلها٠ كما كان هناك دفتر عرف باسم "دفتر الأخلاق"، وهو خاص بقيد أسماء الأشخاص الذين يعاقبون بالجزاء النقدي أو السجن، وهنك دفتر "قلم الدعاوي" وفيه يتم تسجيل

استجوابات وأقوال الأفراد في القضايا الجنائية والحقوقية، كما كان هناك دفتر "قلم المضابط"، وفيه يتم تسجيل الأحكام الصادرة وواجبة التنفيذ بتواريخها، بالإضافة إلى دفتر "طوائف الحرف"، وأخر بالتحصيلات والإيجارات، وكذلك كان هناك دفتر النوبتجية الليلية(٦٧).

ومن ناحية أخرى، وفرت الحكومة لكتابها ما يلزم لعملية الكتابة من ورق وبرشام وأحبار ودفاتر وغير ذلك، وقد بلغت مصروفات تلك الأدوات مبلغ ١٥٠٠ قرش في السنة(٦٨).

واهتمت الحكومة بوضع الضوابط التي تحدد طبيعة عمل الكتاب. فقررت منع انتقال الكتاب من محل عملهم إلى أي جهة من الجهات لأي سبب من الأسباب، وذلك حتى يتفرغوا لأشغالهم. كما قررت منع أرباب وأصحاب القضايا من الجلوس في الغرف المخصصة للكتاب، إلا إذا كان هؤلاء مطلوبين لناظر القلم أو المعاون أو الملاحظ. ومنعت الكتاب من استقبال أقاربهم وأصدقائهم في محل عملهم٠ وإن دعت الظروف إلى وجود أحد أقارب الكاتب أو أحد أفراد أسرته، ففي هذه الحالة يتم الحوار بينهما واقفين على أقدامهم وعدم الجلوس، والانصراف مباشرة بعد الحديث بينهما(٦٩).

ولم تقتصر الموانع والضوابط المفروضة على الكتاب عند هذا الحد. فمنع القانون الكتاب من التدخل في شئون التحقيقات مع الأفراد والمتهمين(٧٠). كما منع أو حرم القانون على الكتاب أن يقدموا أوراق القضايا المهمة مباشرة إلى المأمور ، بل يتم تقديم أوراق تلك القضايا عن طريق باشكاتب القلم إلى الوكيل أو النظار أو الملاحظين، الذين يقومون بدورهم برفع تلك الأوراق وإحالتها إلى مأمور الضبطية(٧١).

ويبدو أن تلك الضوابط والمحذورات التي فرضت على الكتاب، هو لضمان عدم تدخلهم في شئون الدعاوي والقضايا بأي صورة من الصور، تحقيقا لسير العدالة وعدم التأثير عليها بأي شكل من أشكال الرشوة وغيرها.

-مأمور الهدم:

ضمت الضبطية في تشكيلها وبين موظفيها مهندساً للضبطية عرف باسم "مأمور الهدم"٠

وقد اختص بالنظر في كافة المسائل المتعلقة بهدم الأبنية والمحلات التي بها خلل و أيله للسقوط، وكذلك إزالة الأبنية التي تم بنائها بدون أن يحصل أصحابها على رخصة من الحكومة بالبناء ، وتمت على غير أصول مصلحة التنظيم للشوارع والحارات(٧٢). وكذلك إزالة

وابورات الطحين القريبة من منازل الأهالي والمخالفة لأصول التنظيم غير ذلك(٧٣).

وكان مأمور الهدم يتقاضى راتباً شهرياً يقدر بنحو ٥٠٠ قرش، ويعاونه مهندس بدرجة "معاون" ويتقاضى راتباً يقدر بنحو ٤٠٠ قرش٠ وكذلك يساعده عدد اثنين من المهندسين المؤقتين أو "الظهورات"، وكان كل منهما يتقاضى ٤٥٠ قرشاً في الشهر، بمجموع كلي لهم بلغ ١٦٠٠ قرش في الشهر(٧٤)، وقد عملت الحكومة على زيادة رواتب تلك الوظيفة ليصل مجموعها شهرياً إلى ٢٢٠٠ قرش(٧٥).

-صراف الضبطية:

ضمت إدارة الضبطية بين تشكيل موظفيها صراف للأمور المالية٠ وقد أختص بتحصيل كافة النقود التي يتم تحصيلها بواسطة أقلام الضبطية، من ديون أو متأخرات الأهالي أو الحكومة أو من الأثمان أو من الرسوم المفروضة على التحريرات والمكاتبات وغيرها. والزمت الحكومة الصراف بتوريد تلك الأموال أولاً بأول إلى خزينة الضبطية وعلى الفور٠ كما أنه لا يجوز له صرف أو إرسال المال إلى أي جهة من الجهات بدون الحصول على أذن رسمي بذلك(٧٦). وكان الصراف يتقاضى راتباً شهرياً يقدر بنحو ٥٠٠ قرش، ويعاونه آخر بدرجة صراف مساعد براتب ٣٥٠ قرشاً شهريا(٧٧).

-حكيم الضبطية:

ضم الجهاز الإداري لضبطية مصر المحروسة بين تشكيل موظفيه، حكيم أو طبيب خاص بالضبطية٠ وقد خصصت الضبطية بداخلها غرفة صحية للحكيم ، وذلك لعلاج الأشخاص المحولين عليه والمصابين في حوادث مشاجرات أو غير ذلك، وتقدير حجم تلك الإصابة للمصابين(٧٨)٠ وكذلك توقيع الكشف الطبي على المصابين بآلات حادة أو جارحة، أو عليهم آثار ضرب، ثم تقديم تقريره عن تلك الحالات للمأمور أو وكيل الضبطية لاتخاذ الاجراءات المناسبة(٧٩).

ولم يقتصر عمل حكيم الضبطية على الكشف وعلاج المصابين فقط، بل كان عليه توقيع الكشف الطبي على رجال الضبطية الذين يتقدمون بطلبات للحصول على الإجازات المرضية، وذلك للوقوف على حقيقة طلبهم أو ادعائهم(٨٠). وكذلك توقيع الكشف الصحي الدوري أو الأسبوعي، على سجناء سجن الضبطية، حماية لهم من انتشار الأوبئة والأمراض

فيما بينهم(٨١).

ولم يكن عمل الحكيم قاصراً على داخل الضبطية فقط، بل تعداه إلى خارج حدودها. حيث أوكلت إليه الضبطية مهمة تفتيش المخازن والدكاكين والفاوريقات –الورش أو المصانع–، وكذلك محلات البيع، بحثا عن السلع المغشوشة من الفواكه التالفة واللحوم الفاسدة والمسلي المخلوط أو الممزوج بشحم الخنزير، وإبلاغ الضبطية عن تلك المواد لمصادرتها، حفاظا على الصحة العامة للسكان(٨٢).

واستخدمت ضبطية مصر المحروسة حكيمها أو طبيبها في مقاومة ومنع انتشار الأوبئة والأمراض، وخاصة زمن الاحتفالات الدينية واختلاط زوار الموالد ببعضهم البعض٠ فعينت على سبيل المثال: حكيم الضبطية للإشراف على الإجراءات الصحية، وعلاج من يصاب من الزوار بالمولد الأحمدي بمدينة طنطا(٨٣).

ومن ناحية أخرى، كان عمل الحكيم يقتصر بالضبطية على الفترة الصباحية فقط، ولأهمية وظيفته كان لابد من معرفة محل إقامته، حتى إذا طرأ حادث ليلي ودعت الحاجة إليه، يتم استدعائه من منزله ليلاً إلى مقر الضبطية، عن طريق أحد عساكر المراسلة(٨٤).

وخصصت الحكومة لهذا الحكيم راتباً شهرياً يقدر بنحو ٥٠٠ قرش(٨٥). وقد عملت على زيادة راتبه ليصل إلى ١٥٠٠ قرش في الشهر(٨٦). ويعاونه في أشغاله و أعماله طبيب آخر بدرجة "حكيم ثان" يتقاضى راتباً شهرياً يقدر بنحو ٢٥٠ قرشا(٨٧).

-مفتش العطارين:

ضمت الضبطية بين موظفيها، موظف عرف باسم "مفتش العطارين، وقد اختص بالإشراف على حي العطارين ومحلات العطارة ،وحل المشاكل التي تقع بين الأشخاص وبين العطارين، وكذلك منع الغش في مواد العطارة، والتأكد من صلاحيتها حسب الأصول المتبعة(٨٨).وكان يتقاضى راتباً شهرياً يقدر بنحو ٧٥٠ قرشا(٨٩).

-شيخ السيرجية:

اختص "شيخ السيرجية" بالإشراف على ركائب الضبطية وحيواناتها من خيول وبغال، والعمل على توفير المؤنة أو الأعلاف اللازمة لها من شعير وغيرة(٩٠)٠ وكذلك كان عليه الإشراف على أحواض المياه المخصصة لشرب حيوانات الضبطية، والتأكد من وفرة المياه بها(٩١).

وكان يتقاضى راتباً يقدر بنحو ٥٠٠ قرش شهري(٩٢).

-عالم مطالعة الحجج:

ضمت الضبطية بين تشكيلها الإداري، موظف عرف باسم "عالم مطالعة الحجج" واختص هذا العالم بمراجعة الحجج الشرعية المملوكة بيد الأفراد أو بيد أصحابها، والخاصة بالعقارات والمساكن والمحلات٠ وكذلك كان يقوم بالكشف عن الحجج الشرعية الخاصة بالقُصر من الأيتام، والتحري عن مدى مطابقتها للشريعة(٩٣)٠ وكان يتقاضى راتباً شهرياً يقدر بمبلغ ٤٠٠ قرش في الشهر(٩٤). وتؤكد هذه الوظيفة على مدى اهتمام الحكومة بتحقيق وتثبيت الملكيات الخاصة لأصحابها، والحفاظ عليها، وكذلك الحفاظ على أملاك وممتلكات القُصر من الأيتام وحفظها لأصحابها لحين بلوغ سن الرشد لهم.

-وزان الاحتسابية:

ضم الجهاز الإداري للضبطية موظف عرف باسم "وزان الاحتسابية"٠وكان يتقاضى راتباً شهرياً يقدر بمبلغ ١٥٠ قرشاً. وقد اختص الوزان، بوزن السلع والأشياء المتداعي عليها أو المختلف عليها بين الخصوم بالضبطية، وذلك للوقوف على حقيقة وزنها للفصل بين المتداعين أو الخصوم(٩٥). وكذلك الإشراف على انتاجية تركات وأراضي الأيتام من القُصر، للوقوف على حقيقة وزن غلالها من حبوب وغير ذلك من محاصيلها أو ثمارها، وذلك مما يقتضى الوقوف على حقيقتهِ لإثباتهِ وحفظهِ لهم(٩٦).

-قزار تصليح الطرق:

ضم الجهاز الإداري للضبطية هيئة تتكون من عشرة موظفين، وهي خاصة بتصليح الطرق. ويترأس هذه الهيئة موظف عرف باسم "قزار" ٠وقد اختص "القزار" بوظيفة إصلاح الطرق، من حيث إعادة طرق المرور للعمل مرة أخرى، وخاصة إذا تعرضت لمانع يمنع السير والمرور بها، من سقوط بعض المباني وانسداد الطرق لذلك ، أو إزالة ما يحدث فجأة لبعض الطرق من وجود برك للمياه ناتجة عن سقوط الأمطار أو عن المياه المتخلفة عن إطفاء بعض الحرائق٠ وكذلك إزالة ما يحدث بها من حفر، وذلك في نطاق حدود المديرية(٩٧). وهذه الهيئة أشبه ما تكون بأعمال البلدية حاليا. وكان القزار يتقاضى راتباً شهرياً يقدر بنحو ١٧٥ قرشاً٠ أما التسعة أنفار الأخرين، فبلغ راتب الفرد الشهري ١٥٠ قرشا(٩٨).

-فراش الضبطية:

اهتمت الحكومة بنظافة محلات الضـــبطية وغرفها، ولذلك قامت بتعيين ثلاثة فراشـــين للضـــبطية، براتب شـــهري ١٢٥ قرشـــا للفرد[٩٩]. واختص هؤلاء بعملية تنظيف وكنس غرف ديوان الضبطية كل يوم، وذلك في بداية النوبتجية الصباحية أي صباح كل يوم[١٠٠].

-سقاء الضبطية:

ضمت ضبطية مصر المحروسة إلى جانب موظفيها، ثمانية سقاءين للمياه، وهو عدد كبير نظرا لأهمية وظيفتهم٠ واختص هؤلاء بوظائف عدة منها: احضار الماء العذب اللازم لشرب رجال الضبطية والقرة قولات التابعة لها[١٠١]. وكذلك رش الضبطية بالمياه من الداخل والخارج كل صـــباح [١٠٢]٠ وكان من وظائفهم أيضـــاً، المســـاعدة في إطفاء الحرائق بالحواري، وذلك بالاتحاد مع مشـــايخ الحارات ومأموري الأثمان أو الأقســـام[١٠٣].وحددت الحكومة راتبا شـــهرياً للسقاء يقدر بنحو ١٢٥ قرشاً[١٠٤].

-عربجية الضبطية:

ضـــم الجهاز الإداري للضـــبطية إلى جانب موظفيه، ثلاثة عربجية، وذلك لقيادة عربات الضبطية المخصصة لنقل الطعام للعساكر بالضبطية والأثمان[١٠٥]٠ وكذلك نقل براميل المياه العذبة والمالحة اللازمة لشـرب رجال الضـبطية وأعمال النظافة بها[١٠٦]٠ وكذلك قيادة العربة المخصصة لنقل المرضى من السجناء إلى المستشفى –الاسبتالية– للعلاج ، وغير ذلك من أعمال[١٠٧]. وقد حصل العربجي الواحد علي راتب شهري يقدر بمبلغ ١٢٥ قرشا[١٠٨]٠

-وظيفة سجان الضبطية:

كان لضبطية مصر المحروسة سجناً خاصاً بها، يتبع في إدارته لإدارة الضبطية. وقد اختص هذا الســـجن بســـجن المتهمين والتحفظ عليهم، حتى يتم محاكمتهم[١٠٩]٠ وكذلك تنفيذ عقوبة السجن المفروضة عليهم، والتي لا تزيد مدة السجن فيها عن ستة شهور[١١٠]. وقد خصص لسجن الضبطية ثلاثة سجانين للإشراف عليه وعلى شئون السجناء، براتب بلغ للفرد الواحد مبلغ ١٠٠ قرش في الشهر[١١١]. وقد زيدت رواتب السجانين عام١٢٨٦هـ – ١٨٦٩م، لتصل إلى ٣٠٠ قرش للفرد الواحد في الشهر[١١٢].

-مأمور النظافة:

أولت الحكومة اهتماماً بالغاً بأمور النظافة في مدينة المحروسة، حفاظاً على الصحة العامة لسكانها، ومنع انتشار الأوبئة والأمراض فيما بينهم. فضمت الضبطية إلى تشكيلها الإداري عدد أربعة مأمورين نظافة٠وأختص هؤلاء بالإشراف على مأموري الأقسام لمتابعة أمور النظافة في المحروسة، من حيث الكنس والرش، وإزالة القاذورات، ومنع ازدحام الطرق والشوارع بإلقاء مخلفات البناء أو الأتربة الناتجة عن عمليات هدم المباني وغيرها(١١٣)٠واختص كذلك مأمور النظافة بالإشراف على أحواض مساقي الحيوانات في المدينة، وتحصيل رسوم النظافة المفروضة على الأهالي من سكان المدينة(١١٤). وكان الفرد منهم يتقاضى راتباً شهرياً يقدر بمبلغ ٦٠٠ قرش(١١٥)٠

-البصاصين (المخبرين):

تعد وظيفة البصاصين من الوظائف الهامة للضبطية، ولذلك تم تعيين خمسة بصاصين لها، براتب شهري يقدر للفرد بمبلغ ١٠٠ قرش(١١٦). واختص البصاصين بعمليات البحث عن الأفراد والأشقياء والهاربين من الجهادية، وكذلك الكشف عن المحلات التي تحدث بها سرقات، ومحاولة التوصل إلى اللصوص وغيرهم من المجرمين، وإبلاغ الضبطية عنهم تمهيداً للقبض عليهم(١١٧). ونظراً لأهمية تلك الوظيفة وقلة مرتبات هؤلاء، طالب مأمور الضبطية من نظارة الداخلية زيادة رواتبهم٠ حيث لم تكن المائة قرش، كافية لسد قوتهم الضروري، وخوفا من لجوء هؤلاء إلى ارتكاب أمور غير لائقة مثل الحصول على الرشوة، والتغاضي عن المطلوبين للعدالة وغير ذلك (١١٨).

-مشايخ الأثمان (الأقسام):

ضم الجهاز الإداري للضبطية بعد إعادة تشكيلها عشرة موظفين عرفوا باسم "مشايخ الأثمان" أو الأقسام أو القرة قولات، براتب شهري يقدر للفرد بمبلغ ١٠٠ قرش، حيث تم تعيين لكل ثمن شيخاً خاصاً به(١١٩). ثم زاد عدد هؤلاء لزيادة عدد الأقسام إلى ١٩ شيخا٠ وبالتالي كان يتبع ضبطية مصر المحروسة ١٩ ثمناً أو قسماً للشرطة (١٢٠). والملاحظ أن تعيين مشايخ الأثمان في وظائفهم أو عزلهم منها، كان يعود إلي قرار مأمور الضبطية المختص بذلك(١٢١).

واختص مشايخ الأثمان في أقسامهم باختصاصات عدة منها: الإشراف على أمور النظافة،

من حيث عمليات الكنس والرش في الشـوارع والحواري، وإزالة القاذورات، ومنع ازدحام الطرق والشـوارع بالباعة الجائلين، أو من أدوات البناء والأتربة وغير ذلك(١٢٢). وكان على شـيخ كل ثمن أن يقدم كشفا عن المحلات أو المباني التي بها خلل وآيلة للسقوط إلى الضبطية، لسرعة المبادرة في الكشـف عنها وإزالتها(١٢٣). وقد طالب المجلس الخصـوصـي نظارة الداخلية، بوجوب أخذ التعهدات اللازمة على مشايخ الأثمان، باستمرار تفقد حالة المنازل والمباني ، في مناطق شـياختهم، وإخبار الضـبطية عن الخلل الواقع بها، لسـرعة إزالتها حفاظاً على ارواح سـكانها(١٢٤). كما كان من مهام واجباتهم ، المرور ليلا في مناطقهم لتفقد ومراقبة دوريات الغفر المخصـصـة للحراسـة، والإبلاغ عن أي إهمال أو تقصـير يقع منهم إلى مأمور الثمن(١٢٥).

-**الفرق العسكرية-الشرطية- للضبطية:** ضمت الضبطية إلى موظفيها أربعة فرق عسكرية، لحفظ الأمن والنظام في المدينة وهي على النحو التالي:

أ-فرقة القواصة:

بدأت أولى خطوات إسـماعيل باشـا الإصـلاحية، في إعادة ترتيب وهيكلة ضـبطية مصـر، بإعادة تنظيم فرق القواصـة الموجودة بالضـبطية لتحقيق الضـبط والنظام في المدينة. فكانت أولى تلك الإجراءات التنظيمية، هو منع عساكر أو أنفار الطلمبة -الإطفاء- من الخروج إلى الدورية في الشـوارع، وقصـر إخراج الدورية على عسـاكر القواصـة فقط(١٢٦). وبالتالي قصـر دوريات الشوارع والحواري عليهم ، وكان غالبهم من الأتراك أو من غير المصريين.

وذهبت الحكومة إلى بعض الإجراءات لتنظيم عمل فرقة القواصة بضبطية مصر المحروسة. فقررت أن يتم تعيين على رأس كل بلوك أو فرقة من القواصة مكونة من أحد عشر نفراً، يعين لرئاستها "بلوكباشـي"(١٢٧)، أي "رئيس بلوك"(١٢٨). كما قررت الحكومة أن يعين على رأس كل مائة نفر من مشـاة القواصـة ، موظف عرف باسـم "قفوشـي أغاسـي"(١٢٩). وهذا القب يعنى "ضابط أو ملاحظ عنبر"(١٣٠).

ولم يقتصـر التنظيم والترتيب على القواصـة المشـاة فقط، بل عمدت الحكومة إلى تنظيم القواصـة السـوارى أو الفرسـان. فقررت أن يعين على رأس مائة نفر من الفرسـان عدد سـتة بلوكباشـية ، للإشـراف عليهم، بالإضـافة إلى "قفوشـي أغاسـي"، أي تم تعيين سـت رؤسـاء

بلوكات وضابط عنبر، للإشراف على مائة من الفرسان(١٣١).

ورغم إجراءات تنظيم وترتيب القواصة، إلا أن القواصة أرهقوا الحكومة والأهالي على حد سواء. فتعددت حالات هروبهم من الخدمة بما معهم من سلاح وملابس وغير ذلك(١٣٢). كما تعددت حالات تعديهم على بعضهم البعض، أو تعديهم على المارة من الأهالي وسلب ما معهم من أموال ومتاع، وذلك لكثرة تعاطيهم المسكرات. فقررت الحكومة التخلص منهم ونفيهم إلى بلادهم(١٣٣). ولذلك صدرت القرارات بضرورة فرزهم والإبقاء على الصالح واللازم منهم، وذلك في كافة عموم الضبطيات بالمدن والأقاليم وعلى رأسها ضبطية مصر المحروسة(١٣٤). وعزل الغير لائق منهم للخدمة، وتعيين بدلاً منهم بواسطة ديوان الداخلية(١٣٥). ولذلك جاء ترتيب القواصة بالضبطية على النحو التالي:

قامت الحكومة بتعيين على رأس القواصة الترك موظف عرف باسم "باش قواص"، براتب شهري يقدر بنحو ٧٥٠ قرشاً. كما تم تعيين "قاووسى أغاسي" أو ملاحظ عنبر للقواصة السواري الذين يمتطون الخيول، براتب يقدر بنحو ٥٥٠ قرشا. كما تم تعيين عدد ستة "بلوكباشية" براتب ٤٥٠ قرشاً للفرد الواحد. كما تم تعيين ثلاثة قواصة بيادة ، حصل الأول منهم على راتب ٧٥٠ قرشاً، بينما حصل الثاني والثالث على راتب ٥٠٠ قرش في الشهر للفرد الواحد، بالإضافة إلى تعيين ٩٢ نفراً قواصاً، براتب ٣٧٥ قرشاً للفرد في الشهر(١٣٦).

ومن ناحية أخرى، حاولت الحكومة الحفاظ على هيبة رجال الشرطة من القواصة الذين يقومون بالدوريات في الشوارع والحواري، ومنع التعدي عليهم أثناء تأدية واجبهم الوظيفي. فغلظت عقوبة السجن على الأفراد المعتدين على القواصة بالضرب وخلافة، فقامت الحكومة بالاعتراض على الحكم الصادر على العربجي الذي اعتدى بالضرب على أحد القواصة، وحكم عليه بالسجن ثلاثة شهور، واعتبرت أن مدة السجن غير كافية للعربجي، وأنه يجب تغليظ العقوبة للمعتدي حفاظاً على هيبة رجال الشرطة(١٣٧). وهكذا اختص القواصة بأعمال الدورية بالحواري والشوارع، وفض المنازعات والمشاجرات التي تقع بين الأهالي وغيرهم.

ب-الجاويشية البلدية:

تعد وظيفة "الجاويشية البلدية" من الوظائف المستحدثة بالضبطية، حيث تم إدخال تلك الفرقة إلى العمل بالضبطية عام ١٢٩٠هـ- ١٨٧٣م، وذلك بقرار من المجلس الخصوصي(١٣٨).

وقد تكونت تلك الفرقة من نوعين من الجاويشية، النوع الأول: عرف باسم الجاويشية أولاد العرب، وقد اشترطت الحكومة والقانون أن يتم تعيين هؤلاء من صف ضباط العسكرية أو الجهادية، واشترطت أيضاً في تعينهم معرفتهم بالقراءة والكتابة(١٣٩). وهكذا تكون الجهادية هي المسئولة عن إمداد الضبطية بهؤلاء. ومن ناحية أخرى، تم تعيين بعض عساكر المراسلة التابعين لديوان الداخلية، ضمن الجاويشية البلدية بالضبطية(١٤٠). وكان يترأس هذه الفرقة ويشرف عليها. الباش جاويش، وكان يتقاضى راتباً شهرياً يقدر بنحو ٢٤٥ قرشاً، في حين حصل الفرد العادي على راتب ٢٠٠ قرش في الشهر(١٤١).

والملاحظ أن تعينات القواصة كانت قاصرة على المسلمين فقط، بينما تعينات الجاويشية البلدية من أولاد العرب، لم تفرق بين المسلمين وغيرهم من أصحاب الديانات الأخرى. فقد تم على سبيل المثال: تعيين جرجس حسب الله، التابع للفرقة ٣ جي بياده، باشجاويش بالضبطية، براتب ٢٤٥ قرشا في الشهر(١٤٢). كما قدم المدعو جورج ريتا طلباً للالتحاق بالضبطية والعمل بها كمترجم لمعرفته بخمس لغات أجنبية(١٤٣).

أما النوع الثاني من الجاويشية: فعرف باسم "الجاويشية العجم"٠ حيث استخدمت الضبطية عدداً كبير من الأجانب وخاصة الإيطاليين٠ فقد تم في مطلع عام١٢٩٠هـ- ١٨٧٣م، تعيين ٢١ إيطاليا بالفرقة بعد موافقة واعتماد مفتش الضبطية لهم(١٤٤). كما تم تعيين ٤٧ أخرين في العام نفسه، ليصل عددهم بالوجاق إلى ٦٨ جاويشاً إيطاليا٠ وقد تم تعيين هؤلاء عن طريق عقود بمدد وفترات محددة (١٤٥). وهكذا انقسمت فرقة الجاويشية إلى أولاد عرب وعجم.

ج-فرقة المستحفظان:

اهتم الخديو إسماعيل بتطوير وجاق أو فرقة "المستحفظان" التابعة لضبطية مصر المحروسة، وذلك بزيادة أعدادها لزيادة أعبائها الوظيفية، بتعيين هؤلاء من عساكر الجهادية أو الجيش. حيث أمر الخديو إسماعيل بتعيين مائة نفر من مستحفظي الجهادية، بفرقة المستحفظان التابعة لضبطية المحروسة، وكان يتراس تلك الفرقة مأمور عرف باسم "مأمور أورطه المستحفظان" براتب شهري يقدر بنحو ٥٥٠ قرشا(١٤٦). وهكذا كان يتم تعيين أفراد تلك الفرقة من ديوان الجهادية. وبالتالي كانت الجهادية هي المصدر الرئيسي لتمويل الضبطية بما يلزم لها من عساكر.

وقد اختصت فرقة الحفظة أو المستحفظان بواجبات عدة منها: اصطحاب المتهمين من وإلى الضبطية، وكذلك الأشخاص المحكوم عليهم بالسجن بالتحفظ عليهم ونقلهم إلى مقر سجنهم٠ وقد زاد عدد الحفظة على السجناء وذلك حسب خطورة السجين ومدى شقاوته، خشية أن يعمد إلى الهرب أو أن يقوم أتباعه من الأشقياء بمحاولة تهريبه أثناء نقله وترحيله إلى السجن من يد الحفظة(١٤٧).

ولم يقتصر عمل تلك الفرقة على نقل المتهمين والتحفظ على السجناء فقط. بل أمتد عملها أيضاً إلى اصطحاب البعثات العلمية وتأمينها أثناء تأدية عملها العلمي. فقد تم على سبيل المثال: تعيين عشرة عساكر من المستحفظين، لاصطحاب البعثة الإنجليزية إلى جبل المقطم لمدة خمسة عشر يوما، من أجل إجراء البحوث الفلكية هناك. وقد صرفت الحكومة لعساكر هذه الفرقة ما يلزم من مال وطعام طوال مدة إقامتهم بالمقطم مع البعثة(١٤٨). كما تم تعيين بعضهم لاصطحاب وحراسة بعض الأجانب الذين جاءوا للسياحة في الصعيد(١٤٩). وهكذا اختص الحفظة بنقل واصطحاب المتهمين وتسليم السجناء لمقر سجنهم وكذلك اصطحاب وتأمين رجال العلم والمهتمين بالثقافة والسياحة و غير ذلك.

د-عساكر المراسلة:

تعد وظيفة المراسلة من الوظائف المستحدثة بالضبطية لأول مرة عام ١٢٨٨هـ- ١٨٧١م، حيث صدر قرار بتعيين ٤٠ عسكرياً من ديوان الجهادية بضبطية المحروسة، باسم "جاويشية مراسلة"، براتب شهري للفرد يقدر بنحو ١٢٥ قرشا. وقد حدد القرار اختصاصات المراسلة، بتوصيل أرباب الدعاوي من وإلى الضبطية وإلى غيرها من الجهات، بدلا من عساكر المستحفظان(١٥٠).

وقد تعددت كذلك اختصاصات عساكر المراسلة داخل وخارج الضبطية٠ فاختص بعضهم بغرفة استقبال أرباب الدعاوي بالضبطية. حيث يقوم عساكر المراسلة باصطحاب الأشخاص المطلوبين إلى نظار الأقلام، والإشراف على إدخالهم لنظار الأقلام حسب الدور أو حسب حضورهم الأول فالأول(١٥١). كما اختص بعضهم بالإشراف على أعمال السقاءين والفراشين من حيث كنس ورش ونظافة الضبطية من الداخل والخارج. كما اختص بعضهم أيضا بالإشراف على نظافة السجون من الداخل والخارج، وكان عليهم إبلاغ المأمور بأي إهمال أو

تقصير في هذا الشأن [١٥٢].

ومن ناحية أخرى، كان على بعض عساكر المراسلة اصطحاب مأمور الثمن في جولاته الليلية بشوارع وحواري الثمن التابع له، لتفقد أحوال دوريات الغفر. كما كان على بعضهم المبيت ليلا بالثمن أو القرة قول، وذلك لأجل المساعدة في اتخاذ الإجراءات اللازمة للحوادث التي تحدث بالثمن ليلاً، مثل اشتعال الحرائق وغيرها من الحوادث[١٥٣].

وهكذا تعددت اختصاصات عساكر المراسلة ما بين توصيل أرباب الدعاوي من الضبطية إلى الجهات المطلوبة والعكس ، وكذلك الإشراف على إدخال أرباب الدعاوي لنظار الأقلام حسب الدور، كما اختص بعضهم بالإشراف على أعمال السقاءين والفراشين وغيرهم، وكذلك المساعدة في عمليات وإجراءات اطفاء الحرائق بالأثمان أو الأقسام وغير ذلك٠ وهكذا تنوعت عساكر الضبطية لمصر المحروسة، ما بين قواصة وجاويشية من أبناء العرب والعجم، وكذلك المستحفظين والمراسلة. وكان ديوان الجهادية هو الممول الأساسي لعساكر الضبطية.

وقد بلغت ميزانية ضبطية مصر المحروسة عام ١٢٨٢هـ – ١٨٦٥م، من ماهيات ومصروفات، مبلغ (٥٩٥٤ كيساً) ٢٤٧٧٠ جنيها[١٥٤]. وقد زادت ميزانية الضبطية زيادات ملحوظة في السنوات التالية، وذلك لكثرة التعيينات وزيادة المرتبات٠ فبلغت ميزانية الضبطية عام ١٢٩٠هـ – ١٨٧٣م، مبلغ ٥٤٤٤٠ جنيها[١٥٥]٠ وقد بلغ عدد عساكرها عام ١٨٨١م حوالي ١٦٦٢ عسكريا[١٥٦]. ومن ناحية أخرى، كان يدرج بميزانية ضبطية المحروسة المصاريف اللازمة للأفراد الفقراء الذين حكم عليهم بالنفي من البلاد[١٥٧].

والجدير بالذكر: أن عدد الضبطيات بمصر بلغت ٢١ ضبطية منتشرة في محافظات مصر ومديرياتها، وقد بلغ مجموع عساكرها الكلي حوالي ٥٧٤٢عسكريا. والملاحظ أن أكبر الضبطيات من حيث العدد هي ضبطية المحروسة وعددهم ١٦٦٢ نفراً، وأصغرها ضبطية مديرية القليوبية وعدد افرادها ٣٥ نفراً[١٥٨].

-تنظيم إدارة العمل بالضبطية:

يبدأ العمل اليومي بالضبطية في تمام الساعة الثامنة صباحا من كل يوم إلى الساعة، الثانية عشر ظهرا، ثم يحصل موظفي الضبطية على ساعتين راحة غداء، ثم يعودوا مره أخرى إلى العمل في تمام الثانية ظهرا إلى الساعة الخامسة مساءً[١٥٩]. هذا خاص بالموظفين المدنيين

من كتاب وسقاءين وفراشين وغيرهم. أما معاونو النوبتجية وغيرهم من الحراس من قواصة ومستحفظين وجاويشية ومراسلة، فهؤلاء كانوا يتناوبون العمل بالنوبتجية التي تمتد إلى ٢٤ ساعة كاملة، تبدأ من الساعة السابعة صباحا إلى الساعة السابعة من صباح اليوم التالي صيفا، ومن الساعة الثامنة صباحا إلى الثامنة من صباح اليوم التالي شتاءً(١٦٠).

وخصصت الضبطية غرفة بحوش الضبطية لاستقبال أرباب القضايا والمتشاجرين، والقادمين من الأقسام أو الأثمان الأخرى، وكذلك استقبلت القادمين من تلقاء أنفسهم لعرض طلباتهم٠ حيث يبدأ المعاون النوبتجي والكاتب التابع له، بتسجيل وقيد أسماء هؤلاء الأشخاص، عن طريق قائمة مخصوصة بمسلسل، حيث يتم تسجيل الأول فالأول، ثم يتم توزيع هؤلاء إلى الأقلام المختصة عن طريق عساكر المراسلة، الذين يصحبونهم إلى الأقلام المطلوبة. ويتم التأشير أمام اسم كل شخص بالقائمة بعد ذهابه إلى القلم المطلوب.

ولمنع الازدحام، تقرر منع أرباب القضايا والدعاوى ومن سجل اسمه بالقائمة، من اصطحاب أولاده أو حريمه أو أحد أقاربه عند دخوله إلى ناظر القلم المطلوب(١٦١)٠ كما تم منع أرباب الدعاوى على مختلف حاجاتهم وقضاياهم من الجلوس عند كتاب الضبطية أو الحديث معهم(١٦٢). خوفا من أن يؤثر ذلك على سير التحقيق بتزوير أو تقديم رشاوى وخلافه.

أما الأشخاص الذين يحضرون للضبطية مقبوضا عليهم سكارى أو متشاجرين أو مرتكبي جنايات. فهؤلاء يتم تفتيشهم والتحفظ على ما معهم من نقود وساعات وأسلحة وطبنجات وسكاكين وغير ذلك، وتسجيل كل تلك الأشياء بدفتر مخصوص(١٦٣). أما الأشخاص المصابين بآلات حادة وبهم إصابات، فهؤلاء يتم الكشف عليهم بواسطة حكيم الضبطية ويتم عرضهم مباشرة على المأمور أو الوكيل(١٦٤).

- التوسع في تجديد أقسام الضبطية:

اهتمت حكومة الخديو إسماعيل بالضبطية وقرة قولاتها- اقسام- من خلال التوسع في بناء القرة قولات الجديدة، وإصلاح وترميم القديم منها، وذلك لتحقيق الضبط والربط والنظام في المدينة، والذي سوف ينتج عنه تحقيق الأمن والأمان بالمحروسة. فقامت الحكومة ببناء قرة قول بجهة سكة قصر النيل(١٦٥)، واخر بجهة الأوزبكية(١٦٦)، وبناء قرة قول بشارع عابدين وآخر بجهة باب الحديد(١٦٧)وغير ذلك.

ورأت الحكومة ضرورة تقريب المساحات بين القرة قولات، لتحقيق مزيد من الضبط والانضباط. فرأت أن المسافة أو المساحة التي بين قرة قول سكة قصر النيل وبين قرة قول المصاطب الواقع بجهة السيدة زينب كبيرة جدا، مما تعذر معها تحقيق الأمن بالدقة المطلوبة. فقامت بإنشاء قرة قول جديد يقع ما بين قصر النيل والسيدة زينب، وقد بلغت تكاليف إنشاء القرة قول الجديد مبلغ ١٠٠٠ قرش(١٦٨).

ومن ناحية أخرى، أهتمت الحكومة بترميم وإصلاح الأثمان أو الأقسام (القرة قولات). فعملت على ترميم وإصلاح قرة قول سكة ابو العلا(١٦٩). وكذلك ترميم قسم عابدين، حيث تم هدم وتجديد حيطان أو جدران القسم بالكامل، بتكلفة بلغت مبلغ ١٠٨٦ قرشا(١٧٠). كما قامت بترميم وتجديد قرة قول ثمن الدرب الأحمر لقدمه(١٧١). و كذلك قامت بترميم وإصلاح قرة قول ثمن باب الشعرية (١٧٢). كما قامت الحكومة بدهان وبياض كل القرة قولات التابعة لضبطية المحروسة بلون موحد، وقد بلغت تكاليف تلك العملية عام ١٢٨٩هـ - ١٨٧٢م، مبلغ ١٦٩٠ قرشا(١٧٣). وقد بلغ عدد القرة قولات القديمة والجديدة التي تم بناؤها، التابعة للضبطية ١٩ قرة قول ، منتشرة في أنحاء عدة بجهات المحروسة(١٧٤). وهكذا اهتمت الحكومة بإصلاح وترميم وتجديد مباني الضبطية ومحلات القرة قولات التابعة لها. وقد بلغت تكاليف أحدى تلك العمليات عام ١٢٨٦هـ- ١٨٦٩م، مبلغ ١٣٣١٠ قرش، بما فيها ترميم محلات أسقف خيول السواري وغيرها(١٧٥).

ثانيا: ضبطية المحروسة ودورها الأمني والرقابي:

كان من أهم واجبات الضبطية الحفاظ على الأمن العمومي للبلاد، ولقد قامت بجهود ضخمة في الحفاظ على الأمن وخاصة من المعتدين الأجانب، وقد لاقت الكثير من الصعوبات أو العنت في سبيل ذلك. فنجحت الضبطية في القبض على تشكيل عصابي من اليونانيين ، يقدر بنحو ١٥٠ مجرماً ، حيث قامت تلك العصابة بعمليات سطو ليلا على منازل الأهالي وحوانيتهم، وكذلك الاعتداء على المارة بالشوارع وسرقتهم ليلا. ولقد أزعج هذا التشكيل الإجرامي أهالي القاهرة، وقد نجح مأمور ضبطية مصر من نشر وتوزيع البصاصين والجواسيس من رجال الشرطة متنكرين، في جميع الطرقات والأزقة وغيرها ليلاً ونهاراً، حتى نجحوا في الإيقاع بهذا التشكيل العصابي والقبض عليهم ، وتخليص المدينة من شر هؤلاء الاشقياء(١٧٦).

كما نجحت الضبطية في ضبط أسلحة الأجانب النارية الممنوعة. فضبطت السلاح الناري (طبنجة) الخاص بالخواجة "سيونالية انطوان" الفرنسي، والذي أصاب به الخواجة "قسطندي". ورفضت الضبطية تسليم هذا السلاح للقنصلية الفرنسية، لأنه من النوع المحذور، وأصبح الآن ملكا للحكومة المصرية(١٧٧). وقد تعرض رجال الضبطية إلى اعتداء بعض الأجانب الفرنسيين عليهم بتجريد أو رفع السلاح عليهم، نتيجة قيام رجال الضبطية بمصادرة بعض الجرائد الفرنسية الممنوع دخولها للبلاد ومصادرتها(١٧٨) .وذكر البعض: أن الضبطية قد احبطت محاولة لاغتيال الخديو إسماعيل في أكتوبر ١٨٦٨م، وتم اكتشاف المؤامرة والقبض على المتآمرين(١٧٩).

ونجحت الضبطية أيضاً: في القبض على الهاربين سواء من الجندية، أو الخروج إلى العمليات أو الأشغال العامة. فقامت على سبيل المثال: بالقبض على ثلاثة عساكر هاربين من الخدمة العسكرية (١٨٠). كما قبضت على أحد أهالي شبرا ويدعى "محمد طوسن" الهارب من أنفار القرعة الخاصة بالعمليات(١٨١). و صدرت الأوامر كذلك للضبطية، بالقبض على الأشخاص الذين حملوا السلاح لمنع خروج بعض الأنفار التابعين لهم، والمطلوبين للخدمة العسكرية(١٨٢). وهكذا نجحت الضبطية في الحفاظ على الأمن العمومي للبلاد بالقبض على اللصوص والهاربين وغيرهم.

ومن ناحية أخرى، عملت الضبطية على حماية العملة المصرية من الانهيار، وذلك بضبط العملات المزورة أو المزيفة بالبلاد، وكذلك القبض على المزورين لها. فنجحت الضبطية على سبيل المثال: بالقبض على إسرائيلي يدعو "جبريل الياهو" بنقود مغشوشة، وقد حكم عليه بالسجن والنفي خارج البلاد(١٨٣). كما قبضت على الكثير من المرابين اليهود والمزورين للعملة، والذين ألحقوا أضرارا كبرى بالاقتصاد المصري (١٨٤). كما قبضت على بعض اليونانيين والإيطاليين بجهة العطارين ، يعملون في تزييف النقود، وصادرت ما معهم من آلات تزيف النقود(١٨٥). كما قبضت على أحد النمساويين المزورين للعملة، بجوار سور حديقة الأوزبكية، وعثرت على آلات تزيف النقود بمنزله(١٨٦). وأيضاً قبضت على مروجي النقود المغشوشة من عملة القرش المصري، بجهات مدينة المحروسة(١٨٧).

وكان المزورون الأجانب يقومون بتصريف تلك العملات المزيفة، في سداد رسوم البضائع بالجمارك(١٨٨)، أو في تذاكر السكك الحديدية(١٨٩)، أو تصريفها عن طريق المرابين بالريف

المصري، حيث قاموا بخداع الفلاحين وشراء السلع بتلك العملات المزيفة٠ وقد تم على سبيل المثال: القبض على سمسار يدعى "ادولفو" قام بشراء سلع و بضائع من الفلاحين بعملة مزيفة(١٩٠).

ولم تكن العملة هي فقط كل ما قام به الأجانب من عمليات التزوير، بل لجأ الأجانب أيضا إلى تزوير سندات الخزانة المصرية. حيث نجحت الضبطية في كشف أكبر تشكيل إجرامي لتزيف السندات المالية الحكومية، وعلى رأسه "ليون فرنكو"، وقد ضبطت الضبطية سندات تقدر بنحو ٨٠٠.٠٠٠ قرش، مقسمة إلى ١٦ بونا، كما ضبطت سندات بقيمة ١.٢٠٠.٠٠٠ قرش، مقسمة إلى ١٢ بونا يستحق السداد، ويعد هذا التشكيل أكبر تشكيل إجرامي تخصص في تزوير سندات الخزانة المصرية (١٩١). ولا شك أن جهود الضبطية في مجال مكافحة المزورين للعملة والسندات الحكومية، قد حمى إلى حد ما الاقتصاد المصري أو الخزانة من التدهور والانهيار، ويؤكد كذلك على كثرة ما أحدثه الأجانب من خراب بالبلاد.

كما بذلت الضبطية جهود كبيرة في القبض على المحتالين الذين يقومون بالاحتيال على الأهالي لسرقتهم أو النصب عليهم. حيث دأب هذا التشكيل من المحتالين على إطعام فرائسهم فاكهة مشوية ممزوجة ببعض المواد المسكرة السمية، ثم يقوموا بسرقة ما معهم من أموال وغيرها(١٩٢).

وهكذا قامت الضبطية بدور كبير في الحفاظ على الأمن العمومي لمدينة المحروسة، بمقاومة المحتالين والمزورين وغيرهم من الأجانب، الذين أرهقوا الضبطية والأهالي معا، لكثرة جرائمهم في حق أهالي البلاد واقتصادها.

-ضبط الأسواق:

ومن ناحية أخرى، عملت الضبطية على مراقبة حركة البيع والشراء بالأسواق، ومنعت بيع السلع بدون ضامن لها، خشية أن تكون مسروقة٠ ولكثرة عمليات الغش والخداع ولمقاومة بيع السلع والحيوانات المسروقة بالأسواق ٠ قررت الضبطية عدة إجراءات للعمل بمواجبها من طائفة "دلالين الخيمة"، فألزمت الدلالين بالتحري عما يتم بيعة بالأسواق من السلعة المباعة ، وأخذ البيانات اللازمة من البائع والمشترى وكذلك الضامن، وتسجيل تلك البيانات بالسجل الخاص به، مع وضع أختامهم على أقوالهم وشهاداتهم. وكذلك قررت الضبطية أن السلع التي

تباع خارج الأسواق، لابد من حصول الدلال على شهادة مختومة من البائعين والمشترين، مع تدوين أوصاف تلك السلع، وتعتمد تلك الأوصاف والشهادات ويتصدق عليها من دلال الخيمة بالختم الخاص به، ويعد الدلال مسئولا عن كل ما يرد بتلك الشهادات في المستقبل. ولذلك قامت بطرد غانم سالم "الدلال"، وطرد محمد دكروري الدلال، لمخالفتهما لهذه القواعد والشروط، وبيعهما حمار مسروق بدون ضامن(١٩٣).

ولم تقتصر جهود الضبطية على ضبط حركة البيع والشراء بالأسواق فقط، بل قامت بضبط الأسعار بالأسواق، وخاصة أسعار الخضروات. وكان تحديد أسعار الخضروات يتم بواقع الأسعار الجاري البيع بها بالمحروسة. وكانت القاعدة المعمول بها عند تحديد أسعار السلع أن يستبعد من ثمنها ٢٠٪، مقابل أرباح المتسببين أو الباعة ومصروفات نقلها وغير ذلك. ورأت الضبطية أن الأسعار التي يتم البيع بها بأسواق المحروسة، مخالفة للتعريفة والتسعيرة المقررة، مما أحدث ضررا بالفقراء من الأهالي. فقررت الضبطية لضبط تلك الأسعار وعدم زيادتها، أن يتم تسعير أو تثمين أصناف الخضروات أسبوعيا، وذلك كل يوم جمعة، وأن تنشر تلك التسعيرة بواسطة الضبطية، حتى يكون الأهالي على علم بها ويتم الشراء على أساسها، منعا للضرر الواقع عليهم من ارتفاع الأسعار، ومكافحة طمع وجشع التجار والباعة(١٩٤).

ومن ناحية أخرى ، اختصت الضبطية بتحديد الأصناف والسلع الداخلة إلى أسواق المحروسة، والواجب تحصيل رسوم دخولية عليها. حيث اختصت الضبطية بتقديم كشفا لديوان المجلس الخصوصي، يحتوى على بيان الأصناف التي ترغب الحكومة في تحصيل رسوم الدخولية عليها٠ فقدمت كشفا يحتوى على أسماء ٥٥ صنفا من السلع للمجلس المذكور، صاحب القول النهائي والفصل في تحديد تلك السلع. وقد وافق المجلس على ١٥ سلعة من الكشف السابق، والزمت الضبطية بتحصيل رسوم عوائد الدخولية عليها(١٩٥). وقد تقرر تحصل عوائد ورسوم الدخولية بقيمة ٩٪ على الخضروات والثمار والفواكه، الداخلة إلي مدينة المحروسة وملحقاتها٠ وقد قامت الضبطية بنشر تلك القيمة الضريبية إلى الجهات المختصة بالتحصيل وإعلام عمد ومشايخ تلك الطوائف بسداد تلك الرسوم المفروضة عليهم بواقع ٩٪(١٩٦).

وقامت الضبطية بحماية تلك الرسوم المفروضة، من خلال فرض الرقابة على الأسواق وكذلك مداخل المحروسة وطرقاتها، لمنع عمليات التهريب والتهرب من دفع الرسوم المفروضة على السلع والأصناف المحددة. وشجعت الضابطين لتلك المهربات بالمكافآت التي تقدر بربع قيمة

السلع المهربة، مهما كان ثمنها أو حجمها، وذلك حفاظاً على تحصيل تلك الرسوم وعدم تناقصها أو عجزها[١٩٧].وغير ذلك.

ومن ناحية أخرى، حمت الرسوم والعوائد بصفة عامة من التعدي عليها بالنهب أو السلب أو السرقة. فوقفت الضبطية في وجه مشايخ الحارات لتعديهم على تحصيل بعض عوائد الأملاك لأنفسهم دون الحكومة، فطالبت بعزل هؤلاء وتعيين بدلا منهم. ومن ناحية أخرى، منعت مشايخ الحارات من توسطهم أو قيامهم بأنفسهم في تحصيل تلك الرسوم، حفاظا منها على المال العام أو الحكومي[١٩٨]. فقامت بطرد شيخ حارة السيدة زينب المدعو "يوسف محمد"، نظراً لاستيلائه على مبالغ من النقود الخاصة بعوائد أملاك تلك الحارة لنفسه ، وعدم توريدها إلى خزينة الحكومة[١٩٩].

ومن ناحية أخرى، وقفت الضبطية أمام تهرب الذوات من دفع ما عليهم من رسوم للحكومة. فطالبت الذوات بسداد ما عليهم من متأخرات عوائد أملاكهم وعرباتهم والمواشي التي يملكونها. وتعجبت الضبطية من تأخر الذوات في سداد ما عليهم من تلك الرسوم السابقة، وتعجبت منهم إذ رأت أنهم الأولى بالمبادرة والسرعة في السداد لغناهم وثرائهم، في حين سدد أهالي المحروسة الفقراء ما عليهم من رسوم. فأمهلت الذوات مهلة تقدر بنحو ١٥ يوما لسداد ما عليهم، وبعد انتهائها ستقوم الضبطية بالحجز على أملاكهم وعرباتهم ومواشيهم[٢٠٠].

وهكذا لعبت الضبطية دورا هاما في ضبط وتنظيم الأسواق، وحركة البيع والشراء بداخلها، ومنع بيع السلع المسروقة، وأخذ الضمانات اللازمة على دلالين الأسواق بذلك. كما حددت الأسعار ونشرت النشرات التي توضح قيمتها بالأسواق، لحماية الأهالي وفقراء المحروسة من جشع التجار. وحددت قيمة العوائد أو الرسوم المفروضة عليها. وحمت أموال تلك العوائد من التعدي عليها سواء بالتهرب من الدفع أو القيام بعمليات التهريب، أو التأخر في عملية السداد. وكافأت رجالها بالمكافآت للتصدي لكل عمليات التهريب التي تضر بصالح الخزانة الحكومية.

ثالثا: ضبطية المحروسة ودورها الاجتماعي:

كان من واجبات ضبطية مصر المحروسة، الإشراف على تنظيم مدينة المحروسة، وإزالة المحلات والمباني التي بها خلل والآيلة إلى السقوط، وذلك حفاظا على أرواح الأهالي من

الهلاك. فكانت مأمورية الهدم المكلفة بالإزالة تابعة للضبطية[٢٠١]. وقد عملت الحكومة على زيادة رواتب موظفي تلك المامورية ،بمقدار ٢٢٠٠ قرشا شهريا على المربوط ، و ذلك بعد تعيين اثنين مهندسين بها، لسرعة إنجاز الأعمال لخطورتها على الاهالي[٢٠٢].

ومن الإجراءات التي اتخذتها الضبطية في هذا الشأن، إلزام مشايخ الحارات والأثمان التابعين لها. بتقديم كشوف إلى الضبطية عن المباني التي بها خلل في مناطق شياختهم وتلزم هدمها وإزالتها وهذه الكشوف تقوم الضبطية بإرسالها إلى ديوان الأشغال، لتعيين من يلزم للكشف عن تلك المباني وفحصها، ثم تقوم الضبطية بتعيين من يلزم لهدمها تحت إشراف مأمور هدم الضبطية[٢٠٣]. وإن كان أصحاب تلك المباني متغيبين عنها، ففي هذه الحالة تقوم الضبطية بالتحري والبحث عن أصحابها، والتحرير إلى الجهات الموجودين بها، لإعلامهم بسرعة حضورهم لإزالة تلك المباني الآيلة للسقوط. أما إن كانت تلك المباني تابعة للأوقاف أو بيت المال، ففي هذه الحالة يتم تحرير المكاتبات من الضبطية ومخاطبتهم بإزالة الخلل[٢٠٤]. كما قررت الحكومة أن مصاريف وتكاليف الهدم تكون على حساب صاحب العقار أو المحل، وتقوم الضبطية بعملية تحصيل تلك الرسوم من أصحابها[٢٠٥].

ومن ناحية أخرى، اختصت الضبطية بعملية توقيع الحجج الشرعية، الممنوحة لبعض الأفراد لبناء منازل جديدة لهم في الشوارع المستجدة بالمحروسة. كما اختصت أيضاً بتوقيع عقود الحجج اللازمة والخاصة ببيع أو شراء الأراضي والعقارات اللازمة لعملية توسيع الشوارع الجديدة والحارات من أصحابها، والاحتفاظ بتلك العقود بمقر الضبطية[٢٠٦]. إذ تعد الضبطية هي المسئولة عن عملية بيع وشراء تلك الأراضي من أصحابها، وحفظ عقودها. فقامت على سبيل المثال، بشراء المحلات والدكاكين اللازمة لتوسعة الطريق بقنطرة الموسكى، ووقعت العقود الشرعية مع أصحابها بذلك[٢٠٧].

وفي مجال تنظيم المحروسة، أزالت الضبطية كافة المخالفات الخاصة بإنشاء وابورات الطحين وغيرها، والتي قامت علي غير قواعد التنظيم بالمحروسة . فنظرت الضبطية في الشكوى المقدمة من سكان خط "الخرنفش"، وتضررهم من وابور الطحين الذي أنشأه الخواجة "باني خروسو" من رعايا دولة إيطاليا، وسط منازلهم. ولقوة هذا الوابور الذي وصل إلى ١٢ حصان، تسبب في إلحاق الضرر بمنازلهم مما أدى إلى تصدعها. وقد تبين للضبطية بعد التحري عن الوابور المذكور، أنه مخالف لشروط التنظيم، إذ اشترطت الحكومة في تركيب

تلك الوابورات أن تكون متحركة وغير ثابتة، ولا تزيد قوته عن ٨ حصـــان، وأن يحاط ببناء سمكه متر واحد وارتفاعه أربعة أمتار، وأن يبتعد عن مساكن الأهالي بمسافة لا تقل عن ٥٠ متراً. وتبين لها أن الوابور الحالي ثابت ويبعد عن مســاكن الأهالي تســعة أمتار فقط، وبذلك يكون الخواجة قد خالف شـــروط التنظيم، وعليه إزالته وتحمل كافة الخســـائر التي تنتج عن إدارته والعمل به مرة أخرى(٢٠٨). كما عاقبت أحد مشـــايخ الحارات بالطرد من وظيفته لأنه خالف خط التنظيم وسمح بفتح مقهى بحارة الإمامين بدون رخصة وبدون استئذان(٢٠٩).

وعملت الضـبطية أيضـاً على تأمين طرق ومزلقانات السكة الحديد، وذلك بمنع مرور الأبقار وغيرها من الحيوانات بها، مما ترتب عليه حوادث للقطارات وهلاك بعض الأهالي. فخصصت الضـبطية طرق معينة لسير تلك الحيوانات، والزمت أصـحابها بها، ومنعت سيرها مطلقا من طريق إمبابة الي الجيزة وكذلك طريق الجيزة إلي جزيرة الذهب. وخصـــصـــت لها الطريق المؤدي إلى كوبرى قصـــل النيل، وعملت كذلك على مراقبة تلك الطرق لمنع ســـير الأبقار والحيوانات بها(٢١٠).

واهتمت الضـبطية أيضـا بتنظيم الطرق والشـوارع، ومنع الازدحام بها والمحافظة على نظافتها من الباعة الجائلين. حيث دأب الكثير من الرجال والنســـاء والأطفال إلى الجلوس بالطرقات والأسواق لبيع المأكولات وغيرها. مما نتج عنه تعطيل حركة المرور بها، وكثير من المخلفات أو القاذورات، مما أضـر بعملية النظافة(٢١١). وكذلك وقوع الكثير من الأضـرار على أصـحاب المحلات والدكاكين وعجزهم عن ســداد أجره دكاكينهم ومحلاتهم نتيجة وقوف الباعة الجائلين والســريحة أمامهم. ولذلك قامت الضـــبطية بمنع هؤلاء الباعة الجائلين من المرور بالشـــوارع والأسواق أو الجلوس بالطرقات ، وخصصت لهم أماكن للبيع فيها.

وفي مجال منع ازدحام الطرق والشوارع، منعت الضـبطية أيضـا أصـحاب المحلات والدكاكين من عرض بضـائعهم خارج حدود محلاتهم، مما ترتب عليه إشـغال جزء كبير منها مما عطل حركة المرور وأدى إلى الازدحام. فالزمت هؤلاء بعدم عرض بضـــائعهم خارج محلاتهم وإلا تعرضـوا للعقوبات والغرامات. وألزمت بذلك أصـحاب الدكاكين من الأهالي والأجانب على حد ســواء(٢١٢). فمنعت على ســبيل المثال: أصـــحاب المقاهي من الخروج عن حدود المقهى، وكذلك منعت محلات أصحاب الجلود من عرض بضائعهم بالشارع أو خارج محلاتهم(٢١٣).

ولم تقتصـــر جهود الضـــبطية في مجال تنظيم الطرق والشـــوارع عند هذا الحد٠بل عملت الضـبطية على إخراج المتسـولين والشـحاتين وإخلاء شـوارع المحروسـة منهم. وذلك لسـبب رئيسي يرجع إلى إصابة الكثير من هؤلاء بالأمراض، وخشيت الضبطية من مرورهم بالشوارع التي هي مأواهم ، من انتشـــار ونقل الأمراض والعدوى إلى غيرهم. فقامت الضـــبطية بجمع هؤلاء المصابين لعلاجهم بالمستشفى، كما أرسلت كبار السن منهم إلى التكية للإقامة والعيش بها. كما أخرجت الكثير من هؤلاء المتسولين الوافدين من جهات متعددة إلي خارج المحروسة، فقامت بإرســـال هؤلاء إلى المديريات التابعين لها. وأخذت التعهدات على مشـــايخ قراهم بعدم السماح لهم بالعودة مرة أخرى إلى المحروسة(٢١٤). كما قامت الضبطية بفرز هؤلاء المتسولين، فقامت بتوزيع الأصـحاء منهم والقادرين على العمل، على أصـحاب الحرف، وأخذت التعهدات اللازمة على العمد والمشـــايخ، بمراقبة هؤلاء وعدم ترك أحدا منهم بدون حرفة يتكســـب منها(٢١٥).

ومن ناحية أخرى، فصـلت الضـبطية بين الرجال والنسـاء الفقراء، الذين تم جمعهم وإلحاقهم بتكية بن طولون. إذ رأت عدم جواز الجمع بين الرجال والنســـاء في محل واحد. فبحثت عن مكان جديد لإقامة هؤلاء، فقامت باسـتئجار ورشـة "الدوبارة" المملوكة لحسـان الدين لاشـين. وتتســـع لإقامة ١١٠ نفراً ، وقدمت مقايســـة بتعميرها وتجهيزها، بمبلغ ١٧٥٨ قرشـــا، وذلك للفصل بين فقراء الرجال والنساء لعدم جواز إقامتهم بمحل واحد(٢١٦).

ولم يقتصر التسول في شوارع المحروسة على الكبار فقط، بل كان هناك الكثير من المتسولين صـــغار الســـن أو الأطفال. فعملت الضـــبطية على جمع هؤلاء من الشـــوارع. ورأت بدلاً من إلحاقهم بإحدى التكايا للإقامة بها والانفاق عليهم فيها، رأت أن تلحق هؤلاء الصـــغار بأرباب الحرف والصـــنائع، لأجل أن يتعلموا الحرف التي يتكسـبوا ويعيشـون منها بدلا من التسـول بالشـــوارع والطرقات٠ فقامت بتوزيعهم على مشـــايخ الحرف وأخذت التعهدات اللازمة عليهم بتعليم هؤلاء الأطفال الحرف بدلا من التســـول. ولم تكتفى بذلك بل قامت بمتابعة ومراقبة هؤلاء الاطفال للتأكد من تعليمهم على يد مشـــايخ الحرف(٢١٧). كما فرضـــت العقوبات التي تصـل إلى حد السـجن، لمن يوجد في شـوارع المدينة عاطلاً متسـولاً، وكان قادراً على العمل (٢١٨). وبذلك أخلت شوارع المدينة من المتسولين، وحمت صغار السن والقصر من الانحراف، كما خلصت المجتمع من شرورهم وأضرارهم.

ولم تقتصر جهود الضبطية على إخراج المتسولين من شوارع وحواري لمحروسة فقط. بل عملت كذلك على إخراج النساء الفواحش (العاهرات) من شوارع وحارات المدينة، حفاظاً منها على الآداب العامة. وخصصت الضبطية لهن مساكن مخصوصة بعيدة عن مساكن الأهالي الشرفاء ومنعت إقامتهن وسط منازل الأحرار[٢١٩].

ومن ناحية أخرى، نظمت الضبطية طريقة عمل النسوة العاهرات، حيث كان بالضبطية سجل يحوى بيان عن كل عاهرة٠ موضح به اسم كل عاهرة وبلدتها أو الجهة التي جاءت منها، وعمرها، ومحل سكنها، والعلامة المميزة لها. كما كان لكل عاهرة شهادة صحية موضح بها الكشوف والفحوصات الطبية التي أجريت لها[٢٢٠]. وكان بالضبطية مكتب صحة يضم حكيم وحكيمة، لتوقيع الكشف الطبي عليهن وذلك أسبوعيا، وذلك للتأكد من عدم إصابتهن بداء "الزهري"، ومتى وجدت مصابة بهذا الداء، فيتم إرسالها للاسبتالية للعالج مجانا. وكان توقيع الكشف الطبي عليهن أسبوعيا إجبارياً، ومن تتخلف عن الكشف الطبي، تعاقب بغرامة تتراوح ما بين ٢٠ إلى ١٠٠ قرش، أو السجن من يوم إلى خمسة أيام في حال عجزها عن دفع الغرامة[٢٢١]. وكانت على من ترغب ترك تلك الحرفة أو التوبة أو الزواج، فكان عليها أن تقدم شخصين ضامنين ، ليشهدا لها بذلك ، ويضمنا عدم عودتها مرة أخرى إلى تلك المهنة، ثم تذهب لمكتب الصحة حيث يتم شطب ومحو اسمها من سجل النساء العاهرات[٢٢٢].

ومن ناحية أخرى، نظرت الضبطية في كافة الشكاوي المقدمة ضد النساء الفواحش. فتضرر سكان درب السريحة "بحارة السقاءين"، مما يحدث ببيوت الفواحش المجاورة لهم، وطالبوا الضبطية بمنع ورفع هذا الضرر عن أهالي الحارة [٢٢٣]. وقدم ١٣ نفرا من سكان إحدى الحارات شكوى يتضررون فيها من سكنى النساء الفواحش بحارتهم المخصصة لسكنى الأحرار أو الشرفاء فقط٠ فقامت الضبطية بإخلاء النسوة الفواحش من تلك الحارة، وعاقبت المدعو "حسن الخلاف" الذي أسكن بعض النساء الفواحش بمنزله، مخالفا بذلك خط التنظيم[٢٢٤]. كما عاقبت أيضاً المدعو "أحمد خورشيد" من سكان جهة "حمام الخضيري" ببولاق، بالسجن ثلاثة شهور، لمخالفته خط التنظيم وإسكان بعض النساء الفواحش ببيت أمنة النوبية، وذلك حفاظاً من الضبطية على راحة الأهالي والآداب العامة[٢٢٥].

ولم تقتصر جهود الضبطية على ضبط أمور النسوة الفواحش فقط، بل عملت على حماية أهالي المحروسة مما عرف باسم "حرفة الزار". حيث تبين للضبطية أن هناك حوالي ٨٦

شخصاً ما بين رجال ونساء من السودانيين وأبناء العرب ، اتخذوا من "الزار" حرفة لهم، وأنهم يقوموا بعمل حفلات الزار بمحلاتهم او أماكن إقامتهم على الدوام ليلا ونهاراً. وقد عرف هؤلاء باسم " رقاقين الزار" ،وقد استخدموا أدوات ومصطلحات غير مفهومة أو معلومة، وكذلك آلات موسيقية مثل الطبول والدفوف والمزامير وغيرها من الآلات التي سلبت الأهالي راحتهم مما نتج عنه إزعاج أهالي المحروسة وعدم راحتهم، بالإضافة إلى وقوع كثير من المفاسد الجسيمة بها، والناتجة عن اختلاط الرجال بالنساء، وشرب البوظة، وتخدير النساء ، وسلب أموال الناس، وخداع الناس بأن الزار نافع لعلاج المصابين ببعض الأمراض العصبية والنفسية، وكذلك علاج من تعرضوا لمس الجن والشياطين وغير ذلك. وقد وقعت كثير من النساء والقاصرات منهن فريسة "لرقاقين الزار" الذين طالبوهن بملابس ومصاغات (حلي) وعطايا وهدايا وأغنام وطيور بألوان مخصوصة. وقد استولى "الرقاقين" على نقود ومصوغات وعطايا النساء. فرأت الضبطية لكل تلك الأضرار السابقة الواقعة على المتردين على رقاقين الزار أو المجاورين لمساكنهم من الأهالي، تحريم تلك البدعة السيئة، وطرد هؤلاء الرقاقين من المحروسة، وترحيل السودانيين منهم إلى جهاتهم سواء إلى "توكار" أو غيرها من جهات السودان،وطرد أولاد العرب منهم إلى جهاتهم ومديرياتهم، وعدم عودتهم مرة أخرى إلى المحروسة إلى الأبد. واعتبرت الضبطية أن حرفة "الزار" تعد من أكبر الجرائم لمخالفتها للقيم والشرائع وقانون الحكومة. لما ينتج عنها من سلب الأمن والراحة العمومية للأهالي، والتي هي من أهم الحقوق العامة الواجب على الحكومة ملاحظتها والعمل لها، وهي من أهم واجبات الضبطية، ولذلك رأت الضبطية تحريم الزار نهائيا من مدينة المحروسة، واعتبرتها من أعظم الجرائم التي سلبت الأهالي راحتهم(٢٢٦).

وكما نجحت الضبطية في إبطال وتحريم حرفة "الزار" من المحروسة، سعت كذلك في إبطال "تيار المقامرة" أو لعب القمار، وذلك بتعيين المفتشين والبصاصين من رجالها، للتجسس على محلات القمار والقبض على أصحابها وإبطالها، حماية للأهالي من نصب النصابين من خلال عمليات لعب القمار بكافة أشكاله وأنواعه وصوره(٢٢٧).

وحفاظاً على الصحة العامة لأهالي المحروسة، وحماية قواهم الجسيمة والعقلية من التدهور والضعف. كافحت الضبطية وبذلت جهود ضخمة لمنع تعاطي وشرب الحشيش بالمقاهي، أو بيعة بالمحلات والدكاكين. وصدرت الأوامر للضبطية بمنع استعمال الحشيش وعدم زراعته

بالكلية بأراضـــي الحكومة، ومنع دخول أي نوع منه من الخارج، ســـواء برخصـــة أو بدون رخصـــة. وقررت الحكومة منح المتاجرين بالحشـــيش مهلة تقدر بنحو ١٠٠ يوم، لكل من بحوزته حشيش سواء كان بالدكاكين أو المقاهي أو عند "المعاجنية" للتخلص منه. وبعد انتهاء المهلة المقررة تقوم الضـبطية بضـبط كل ما وجد من هذا الصـنف لدى حائزيه. ويعاقب في المرة الأولى بغرامة تقدر بنحو ١٠٠ قرش، وفي الثانية بمبلغ ١٥٠ قرشا ويتم الاستيلاء على حشيشة، وفي الثالثة يعاقب بغرامة ٢٠٠ قرش ويتم التخلص من الحشيش بإلقائه في البحر، وفي الرابعة يعاقب بإغلاق دكانه أو المقهى الخاص به لمدة ثلاثة شـــهور[٢٢٨]. كما نجحت الضبطية أيضاً في منع صناعة الصنف المسمى "بمعجون الدهنة"، والمصنوع من خلاصة الحشـــيش، فقامت الضـــبطية بمراقبة هؤلاء الصـــناع والاســـتيلاء على ما بحوزتهم من تلك "الدهنة"[٢٢٩]. كما تعقبت الضبطية زراع الحشيش على أطراف المحروسة، والتخلص من تلك المزروعات عن طريق حرقها بالنار[٢٣٠]. وبذلك نجحت الضـــبطية إلى حد كبير في حماية أهالي المحروسـة، من أضـرار تعاطي الحشـيش وخطرها على قواهم العقلية والجسـمانية، وما يترتب عليها من مفاسد وأضرار وجرائم ترتكب نتيجة لتعاطيها.

ولقد كدر تعاطي وشـرب المسـكرات (الخمور) صـفو الأمن العام لأهالي المحروسـة٠ حيث دأب بعض الأهالي على شـرب الخمور في ولائم الأفراح، مما ترتب عليه حدوث مصـادمات ومشـــاجرات وحوادث أليمة نتج عنها الكثير من الجرحى والمصـــابين وكذلك القتلى. ولذلك صـدرت أوامر الضـبطية لأهالي المحروسـة بمنع شـرب الخمور في الأفراح، لما نتج عنها من حوادث نتيجة لغياب عقول الشـاربين[٢٣١]. فقبضـت على سـبيل المثال: على المدعو "محمد الزيات"، وأرسلته للسجن، لتعدد حوادث شرب الخمور منه، حتى أنه في إحداها تعرض لأبيه بالضـــرب، وقد تم القبض عليه بناءً على دعوى والده ضـــده[٢٣٢]. ولخطورة تعاطي الخمور وخطرها على الأمن والسـلم الاجتماعي، قامت الحكومة بالنشـر إلى كافة الجهات والمديريات وغيرها، بمنع شرب الخمور والمسكرات في الأفراح وغيرها[٢٣٣].

وفي مجال الحفاظ على الصـحة العامة للسـكان، بذلت الضـبطية جهودا ضـخمة في مقاومة وضـبط السـلع المغشـوشـة و الضـارة بالصـحة. فنظرت في الشـكوى التي تقدم بها تجار الحمزاوي، من تضـررهم من انتشـار بضـائع مغشـوشـة بالأسـواق ، تسـببت في إلحاق أضـرار بأشغالهم وأرزاقهم[٢٣٤]. فقامت بضبط السلع المغشوشة مثل المسلي الممزوج بشحم الخنزير،

واللحوم الفاسدة، والفواكه التالفة ، وذلك عن طريق مداهمة المخازن والدكاكين ومحلات البيع ومحلات الصناعة (الفاوريقات)، وذلك بعد تقرير حكماء الصحة التابعين لها، واعدمت كل تلك المواد الفاسدة حفاظاً على الصحة العامة للسكان(٢٣٥).

وبذلت الضبطية جهوداً ضخمة في مجال تفتيش محلات الأجانب٠ والتي دأبت على بيع السلع المغشوشة مثل المسلي وكذلك الحشيش٠ فخاطبت القنصليات التابع لها هؤلاء التجار، وأخذت عينات من المسلي لتحليلها، فإن وجدت غير صالحة، قامت بضبطها، بدون أن يكون للقنصليات حق الاعتراض أو المطالبة برد تلك السلع الفاسدة ، أو طلب تعويض عنها(٢٣٦). ولخطورة تلك السلع الضارة بالصحة، صدرت الأوامر لضبطية مصر بدوام مراقبة محلات الأجانب وتعقب الأصناف الضارة بالصحة ، والتي دأب الأجانب على بيعها وخاصة المسلي وصنف الملح وغيره من الأصناف(٢٣٧).

ولم يكن اهتمام الضبطية قاصرا على الحفاظ على صحة الأهالي فقط، بل امتد كذلك للحفاظ على صحة الحيوانات، ومنع انتشار الأوبئة فيما بينها، حفاظاً على الثروة الحيوانية للمحروسة. فقررت عدم دخول الأبقار إلى المحروسة، إلا بعد توقيع الكشف الصحي عليها، بمعرفة الحكماء البياطرة. وخصصت الضبطية مركزين للحجر الصحي لتلك الماشية٠ الأول: يقع بالناحية البحرية من مدينة المحروسة، وذلك لحجر ما يرد أو يأتي من مديرية القليوبية، والمركز الثاني: يقع بالجهة القبلية للمحروسة، لحجر ما يرد من ماشية الجيزة، وذلك لضبط الماشية المصابة، ضمانا لعدم انتقال العدوي أو وباء الماشية إلى ماشية المحروسة. وعملت الضبطية كذلك على مراقبة مراكز الحجر الصحي لتلك الماشية، ضمانا لعدم خروج أي حيوان أو ماشية مصابة بالوباء، باي وسيلة من الوسائل ، دون الكشف الصحي عليها(٢٣٨).

وهكذا قامت الضبطية بجهود ضخمة في مجال الحفاظ على الصحة العامة للسكان، من خلال منع ومقاومة تعاطي المخدرات والمسكرات، ومصادرة الأطعمة والمواد الفاسدة والمغشوشة والتخلص منها٠ وكذلك حافظت على الثروة الحيوانية لمدينة المحروسة، بإقامة مراكز الحجر الصحي لها لمنع انتشار الأوبئة فيما بينها.

-الضبطية والاحتفالات الدينية:

اهتمت الضبطية بمشاركة أهالي المحروسة في الاحتفالات الدينية وتنظيمها. وكانت أهم

الاحتفالات التي شاركت فيها الضبطية، الاحتفال بالمولد النبوي الشريف. وحسب العادة الجارية في تلك الفترة، أن المصالح الحكومية كانت تشارك في الاحتفال بإقامة خيمة خاصة بكل مصلحة من تلك المصالح الحكومية، تعرف باسم "خيمة المولد"(٢٣٩). وكانت تلك الخيام يتم إقامتها وترتيبها بجانب بعضها البعض، واحتلت خيمة الضبطية الترتيب السابع بعد خيمة محافظة مصر، وكان ترتيب الخيام يبدأ بخيمة المجلس الخصوصي ثم الداخلية ثم الجهادية ثم خيمة ديوان الأحكام ثم الأوقاف ثم خيمة المحافظة وفي النهاية خيمة الضبطية(٢٤٠).

وكانت خيمة الضبطية يشرف عليها أحد معاوني الضبطية، وقد تعيين على سبيل المثال: محمد أفندي فايق(٢٤١) ، للإشراف على تلك الخيمة وحفظ محتوياتها من الكراسي الفاخرة والمفروشات النفيسة والقناديل واللمبات والنجف وغيرها من محتويات الخيمة(٢٤٢).

وشاركت الضبطية أيضاً في تنظيم أحدي العادات التي دأب عليها أهالي المحروسة في الاحتفال بالمولد النبوي، ألا وهي العادة أو الاحتفال المعروف باسم "الدوسة"٠ حيث يقوم رجال الضبطية باصطحاب شيخ الطريقة السعدية الصوفية من منزله إلى المقر الذي ستقام به "الدوسة" في موكب كبير من رجال الضبطية والأهالي. ثم يقوم رجال الضبطية بالفصل بين المتفرجين وبين أهل الدوسة من المريدين للطريقة السعدية، الذين يفرشون الأرض بأجسامهم طولاً وعرضاً، تمهيداً لسير شيخ الطريقة على أجسامهم بحوافر فرسه الذي يمتطيه(٢٤٣).

ومن ناحية أخرى ، شاركت الضبطية في احتفالات المولد النبوي بالألعاب النارية، طيلة مدة الاحتفال الذي امتد إلى ١٥ يوما، وذلك من خلال إطلاق تلك الألعاب النارية المعروفة باسم "الشلنكات"، وقد قدرت تكاليف تلك الألعاب في إحدى السنوات بمبلغ ٢١.٠٠٠ قرش، وعرفت تلك المصروفات باسم "مصاريف وشلنكات المولد النبوي"(٢٤٤). وحمت أرواح الأهالي أثناء الاحتفال من خطورة إطلاق صواريخ البارود، التي كانت تطلقها الجهادية احتفالا بالمولد، مما أدى إلى وفاة طفلة تدعى حميدة بنت على، نتيجة لأصابتها بإحدى تلك الصواريخ٠ فطالبت الضبطية ديوان الجهادية بضرورة مراقبة تلك الألعاب، والحد منها أو منعها، حفاظاً على زوار الاحتفال(٢٤٥).

وشاركت الضبطية أيضا أهالي المحروسة و فقرائها في عيد الأضحى . حيث جرت العادة أن

تقوم الضبطية بذبح الأغنام وتوزيعها في أيام العيد، فقامت على سبيل المثال: بذبح ستة أغنام من الضأن بتكلفة ٦٠٠ قرش، بواسطة شيخ الجزارين، وتوزيع لحومها على مرضى الاسبتالية أو المستشفى و المجاذيب والدراويش وغيرهم من فقراء المحروسة(٢٤٦).

ومن ناحية أخرى، عملت الضبطية على حفظ النظام وتوفير الأمن للأهالي طوال مدة أيام عيد الأضحى٠ وتأمين المتفرجين أو الأهالي الذين يتمتعون بمشاهدة رقص السودانيين والبرابرة، في الرقصة المشهورين بها في هذا العيد، وهي رقصة أشبه برقصة القردة، وهي من العادات التي دأب عليها السودانيين والبرابرة في هذا العيد، وقد لاقت تلك الرقصة سخرية واستهجان الإفرنج أو الأجانب المقيمين بالمدينة(٢٤٧).

ومن ناحية أخرى، حرصت الضبطية على تأمين أموال وأعراض النساء زمن الأعياد والمواسم٠ حيث اعتادت النساء في تلك الاحتفالات والمواسم أن تذهب إلى المدافن، وإعداد "لوازم القرافة" والذهاب للقرافات والمبيت بها. وقد ترتب على تلك العادة وقوع أمور غير لائقة من سلب أموال وثياب النساء والتعدي على أعراضهن. ولذلك رأت الضبطية حلا لهذه المسألة، عمل أسوار للقرافات ، وألزمت النساء بالمبيت داخل تلك الأسوار و داخل الاحواش٠ ولكن ذلك لم يمنع من وقوع وتعدد الحوادث بشأن النساء، فرأت الضبطية ضرورة إبطال تلك العادة السيئة واصدرت أمرها إلى مأموري الأثمان وغيرهم، بإبطال تلك العادة "القبيحة"، ومنع النساء من المبيت بالمقابر أيام الأعياد والمواسم ، لكثرة وقوع الحوادث بشأنهن، والحفاظ على أموالهن وأعراضهن من التعدي عليها(٢٤٨).

ومن ناحية أخرى، لعبت الضبطية دوراً فعالاً في تنظيم وطلوع أو خروج قافلة الحج كل عام. حيث اختصت الضبطية بجمع طائفة الحمالة (الحمالين)، الموجودين بالمحروسة، وإرسالهم إلى ديوان الروزنامة، من أجل توفير وتأجير الجمال المخصصة لحمل طلعة الحج ومستلزمات السفر إلى الحجاز، وذلك حسب الجاري والمعتاد كل عام (٢٤٩)٠كما اختصت ضبطية المحروسة أيضا، بمنح الحجاج الفقراء من الدراويش وأبناء السبيل وغيرهم ، تذاكر مرور مجانية لسفرهم أو حجهم ذهابا وإيابا(٢٥٠).

وهكذا لعبت ضبطية مصر المحروسة دوراً هاما في الاحتفالات والأعياد الدينية وغيرها، من خلال مشاركة الأهالي في مظاهر تلك الاحتفالات سواء بالألعاب النارية أو توزيع لحوم

الأضاحي، وكذلك تأمين تلك الاحتفالات ،والحفاظ على الصحة العامة للأهالي ومنع انتشار الأوبئة والأمراض، وكذلك حفظ أموال وأعراض النساء، وإبطال الكثير من العادات السيئة التي تتم خلال بعض المواسم والأعياد. وحققت في النهاية ونجحت في تحقيق المبدأ العام للحكومة والضبطية على حد سواء ألا وهو "أمن وراحة الأهالي".

-الضبطية وطوائف الحرف:

ذكر البعض:" أن طوائف الحرف كانت تنتمى إلى إحدى المنظمات الدينية أي "العشيرة" وهي جماعة من جماعات الطرق الصوفية، ولذا عرف عن أهل الطوائف والحرف الأمانة والتعفف[٢٥١]. وكان لمحمد على قنواته الرسمية في الاتصال بالحرفيين عن طريق الديوان الخديوي وخلافه. ثم اضيفت فيما بعد إلى تلك القنوات قناة أخرى وهي الضبطيات. ولذا فإن الاتصال بالحرف بعد محمد على كان عن طريق تلك الضبطية –ضبطية مصر– وغيرها من الضبطيات في الأقاليم الأخرى. وبذلك حلت الضبطيات محل الديوان الخديوي فيما بعد، وأصبحت الضبطية مختصة بكل ما يتصل ويتعلق بالحرفيين[٢٥٢].

وبصفة عامة، أصبحت طوائف الحرف في تلك الفترة موضوع الدراسة، تابعة للإشراف المباشر من الضبطية التابعة لنظارة الداخلية من جهة النظام. ومن ناحية أخرى تابعة لنظارة المالية من حيث الضرائب[٢٥٣]. وهكذا أصبحت الضبطية تشرف إشرافا كاملاً على طوائف الحرف سواء كانت طوائف خدمية كالحلاقين والخياطين والسقاءين وغيرهم، أو حرفية مثل: النجارين والحدادين والمبلطين والبنائين وغيرهم[٢٥٤]. وذلك عن طريق تعيين مشايخ الطوائف، والنظر في شكاوي أبناء تلك الطوائف والعمل على حلها، وغير ذلك من أمورها.

-الضبطية ومشايخ الطوائف:

اختصت الضبطية بتنصيب كافة مشايخ طوائف الحرف، وهذا ما أكده الأمر الصادر لها عام١٢٨٥هـ – ١٨٦٨م، "بأن تنصيب مشايخ الطوائف هو موكل لإدارة ضبطية مصر"[٢٥٥]. باستثناء تعيين مشايخ طوائف "الحجارة"، حيث كان تعينهم تابع لديوان الأشغال فقط. ثم صدر الأمر أيضاً بإحالة تعيين مشايخ "الحجارة" إلى عهدة ضبطية مصر، فأصبح بذلك لها الحق في الإشراف على كافة الطوائف في مصر[٢٥٦].

وكانت هناك شروط وصفات يجب توافرها عند تعيين مشايخ الحرف. وكان على الضبطية أن

تتحرى عن تلك الشروط والصفات في الشيخ المنتخب ومدى تحققها فيه. فقد اشترطت الحكومة شروط منها: العفة والاستقامة[٢٥٧]، والامانة والصدق، وأن يكون خالي من السوابق[٢٥٨]، وأدى الخدمة العسكرية، وليس مطلوب للإمدادية، وأن يتمتع باللياقة والصحة، والاستعداد للوظيفة المتقدم لها[٢٥٩]، وأن يكون حسن السيرة بين الناس[٢٦٠]، وأن يكون أيضاً أحد أبناء الطائفة المتقدم لشياختها، أو لا يكون من حرفة أخرى غير الحرفة التي يعمل بها[٢٦١]. واشترطت الحكومة شرطا أساسيا في التعيين، ألا وهو "رضى أهالي الطائفة عنه"[٢٦٢]. وأن تقدم شهادة حسنة من أهالي الطائفة في شأنه للضبطية[٢٦٣].

واشترطت الحكومة أيضاً: أن يقدم الشيخ المنتخب ، ضامنا مقتدراً، ويقدم مصدقا على الضامن . وأن يكون المصدق مقتدراً على ضمانة الضامن. وقد تم تعيين شيخا للعياشين وأخر للخبازين بناءً على تلك الشروط السابقة [٢٦٤]. ولأهمية شرط الضمانة، أعلنت الضبطية عدم مسئوليتها عن استخدام بعض الأوروبيين، لبعض أرباب الطوائف مثل: "التراجمة" والسفرجية والطباخين والعربجية والسياس للخيول وغيرهم ، بدون أن يقدم هؤلاء ضمانة قوية، نظراً لاستخدام هؤلاء، دون علم مشايخ طوائفهم. وأعلنت الضبطية للخارجية، بأنه إذا حدث خيانة من أحد هؤلاء وهرب، نظراً لأن هؤلاء أشخاص مجهولين ، فإن الضبطية غير مسئولة، لأن المفرط أو المسئول هو الشخص الذي استخدم هؤلاء الحرفيين بدون ضامن لهم[٢٦٥].

وكان على الضبطية القيام بإجراء التحريات اللازمة للوقوف على مدى تحقق تلك الشروط السابقة في الشخص المراد تعينه شيخا لإحدى الطوائف[٢٦٦]. كما كان عليها أن تراجع سجلات الضبطية، للتأكد من عدم وجود سوابق للشخص المراد تعينه[٢٦٧]. ونتيجة لتوافر تلك الشروط السابقة والتي تم التحقق منها بواسطة الضبطية. تم تعيين شيخا لطائفة الجيارة[٢٦٨]. وتعيين شيخا لطائفة "الطرشجية"[٢٦٩]. وأخر لطائفة القمصنجية[٢٧٠]، وشيخا لطائفة القهوجية[٢٧١]، وغيرهم

وكان يتم انتخاب شيوخ الطوائف، عن طريق جمع كافة أبناء الطائفة ومن لهم حق الانتخاب بمقر الضبطية، وذلك للموافقة على التعيين برضاهم. فتم على سبيل المثال: جمع معلمين "الحجارة" ومن له حق الانتخاب، للموافقة على انتخاب "أحمد عبدالخالق " شيخا للطائفة[٢٧٢]. كما تم جمع كافة عربجية الركوب وعددهم ١١١ نفراً بمقر الضبطية، لانتخاب مصطفى الرشيدي شيخا عليهم[٢٧٣]. كما حضر أيضا إلى مقر الضبطية ٦٩ عربجي سوداني ،

لانتخاب شيخا لطائفة العربجية السودانية(٢٧٤).

واتضح مما سبق: أن تعيين مشايخ الطوائف ، لا يتم إلا برضاء أبناء الطائفة، وذلك ضمانا لحسن انتظام أمورها وأحوالها، والذي سوف يترتب عليه سهولة تحصيل ما على الطائفة من أموال وما عليها من تمويل للحكومة٠ وأيضاً يخفف العبء عن كاهل الضبطية في عمليات التحصيل وحل المشاكل المتعلقة بها(٢٧٥).

ومن ناحية أخرى، كان لا يتم عزل مشايخ الطوائف من مناصبهم إلا لأسباب طبيعية وخاصة بهم٠ تتمثل في: كبر السن (٧٠ سنة)، وضعف الجسم، أو الإصابة ببعض الأمراض التي لا تساعد على إدارة شئون الطائفة٠ فتم عزل شيخ طائفة الطرشجية بناءً على ما تقدم من أسباب(٢٧٦). كما تم عزل شيخ طائفة البصالة- البصل- لكبر سنة و الذي تجاوز ٧٥ عاما، وإصابته بالتهاب معوي شديد٠ والجدير بالذكر: أن عزل هؤلاء لا يتم إلا بعد توقيع الكشف الطبي عليهم بواسطة حكيم الضبطية(٢٧٧) .

وأحيانا كان يتم عزل الشيخ بناءً على طلبه. فقد تم عزل شيخ طائفة المطبعجية، نظراً لكثرة أشغاله التي أوضحها بطلب الاستعفاء من منصبه(٢٧٨). وكان يتم قبول عزل هؤلاء من الضبطية بصعوبة، وذلك بعد أن تقوم بإجراء التحريات المكثفة للوقوف على اسباب طلب العزل، ولما يترتب علي ذلك من تعيين شيخا جديداً بإجراءات جديدة، وضرورة الحصول على ضامن ومصدق جديد لهذا الشيخ الجديد.

ولم يقتصر عزل المشايخ على الأسباب الطبيعية أو الصحية فقط، بل كان يتم عزل وطرد مشايخ الطوائف إذا وقعت منهم جرائم وجنح٠ حيث صدرت الأوامر للضبطية بأنه: "لا يجوز عزل أحد من المشايخ إلا بجنحة وبعد ثبوتها بعد المحاكمة(٢٧٩). ولذا كان علي الضبطية أن تفرض رقابة صارمة لمراقبة مشايخ الطوائف، للحد من اعتدائهم على المال العام أو على أبناء الطائفة. ولذلك قامت بناءً على شكوى أبناء طائفة المبلطين، بطرد شيخ الطائفة من وظيفته لاستيلائه على أجرة الأنفار الشغالة لنفسه. ولذا قررت الضبطية أن يتم صرف أجرة الأنفار الشغالة إلى يد أصحابها مباشرة دون وساطة مشايخهم(٢٨٠)٠ كما قامت أيضاً بطرد شيخ طائفة "المراكبية" المدعو أحمد الدالي، وسجنه ٣٠ يوما بسجن الضبطية ، لقيامة بعدم إدراج أو تسجيل ٢٨ نفراً من المراكبية بسجلات الطائفة، واستيلائه على الرسوم المدفوعة

منهم لنفسه دون الحكومة، وذلك بتزوير سجلات الطائفة[٢٨١]. كما قامت بطرد شيخ طائفة النحاسين لتزويره في كشوف قوائم أحد المزادات الخاصة بتوريد الطشوط النحاس للمستشفى بسعر ٤٨ قرشا، بدلا من ثمنها الحقيقي وهو ٣٨ قرشا[٢٨٢].

ومن ناحية أخرى، كان يتم عزل مشايخ الطوائف وطردهم، نتيجة لعدم استقامتهم الخلقية. فتم على سبيل المثال: عزل الشيخ حسن اللبان شيخ طائفة "العوالم" ، نظراً لشكوى أهالي الطائفة من عدم استقامته الخلقية وانحرافه[٢٨٣].

وهكذا كان يتم عزل مشايخ الطوائف لأسباب عدة منها: المرض أو كبر السن، أو كثرة الأشغال٠ كما كان يتم طرده من وظيفته وسجنه ، لاعتدائه على أموال أبناء الطائفة أو الحكومة، إما بالنهب أو التزوير أو الاختلاس ، كما كان يتم عزله لسوء سلوكه وعدم استقامته. وكان على الضبطية أن تتحرى عن كل تلك الأسباب ، قبل أن تقدم على قرارات العزل أو الطرد.

ومن ناحية أخرى، عملت الضبطية على حماية حقوق مشايخ الطوائف، والحفاظ على كرامتهم وعدم الاعتداء عليهم من طرف رجال الضبطية. فقد تقدم على سبيل المثال: شيخ طائفة مبيض العقارات بشكوى ضد السيدة "ظريفة أفندي سيد" واتهامها بالتعدي عليه بالألفاظ النابية أمام مندوبين ديوان الأشغال ، وذلك أثناء قيامه بإجراء عملية قياس البناء بمنزلها، مما خدش كرامته، وقد أحالت الضبطية الأمر للتحقيق[٢٨٤] . كما أحالت الضبطية مأمور ثمن باب الشعرية التابع لها إلي التحقيق، لتعديه على شيخ طائفة الفطاطرية وإهانته أمام الأهالي[٢٨٥].

ولم يقتصر الأمر على حماية الضبطية لكرامة مشايخ الطوائف وعدم إهانتهم فقط. بل ذهبت لحماية أدواتهم وألات مصدر رزقهم . فقامت على سبيل المثال: بالقبض على المتهمة "محبوبة بنت فراج"، وإرسالها لسجن الأبلكخانة الخاص بالنساء لمدة ثلاثة شهور، نظراً لقيامها بسرقة بعض الأواني النحاسية من منزل شيخ الطباخين[٢٨٦] ٠حيث كان منزل شيخ الطباخين مطمعاً لكثير من اللصوص ، نظراً لاحتوائه على كثير من الأواني النحاسية ، والتي يمكن سرقتها وبيعها من قبل اللصوص، ولذلك عملت على حماية مصدر رزقه، حماية له من الانهيار بفقد أدواته وآلاته.

ولم يقتصر اهتمام الضبطية على النظر في شكاوي مشايخ الطوائف فقط، بل نظرت أيضا

في الشكاوي المقدمة من أبناء الطوائف ضد مشايخ الطوائف وغيرهم. فنظرت في الشكوى المقدمة من ٢٦ نفرا من طائفة المبلطين، ضد شيخهم من محاباته لبعض الصنايعية، وذلك لتحقيق منافع شخصية له، وقد أحالت الضبطية الشكوى للتحقيق(٢٨٧). كما أحالت للتحقيق الشكوى المقدمة من حسن الكرشاوي ، ضد شيخ الجزارين، واتهامه بمنعه من العمل بدون سبب، رغم فقر حاله(٢٨٨).

وتصدت الضبطية لتعدي مشايخ الحرف على أبناء الطوائف بسلب أموالهم. فأحالت للتحقيق أيضا الشكوى المقدمة من خبازين مخبز بولاق، بشأن استيلاء شيخ الخبازين على أجرة شهر لنفسه منهم بدون وجه حق(٢٨٩). كما أحالت شيخ طائفة "المغربلين" بناءً على شكوى حسن الشريف المغربل واتهامه بالاستيلاء على أموال زيادة من الرسوم المقررة عليهم(٢٩٠).

ومن ناحية أخرى، نظرت الضبطية في الشكاوى المقدمة من أبناء الطوائف ضد شيوخهم ، بشأن محاولة منعهم من العمل بدون وجه حق٠ فأحالت الضبطية شيخ طائفة "دلالين العقارات" بالمحروسة للتحقيق، بناءً على الشكوى المقدمة من محمود مصطفى وبعض زملائه ضده، واتهامه بمنعهم من العمل والكسب، مما عطل أرزاقهم وأفقر حالهم ومنعهم من تأدية الرسوم المفروضة عليهم(٢٩١).

ومن ناحية أخرى، تصدت الضبطية لشيخ حانوتية بولاق وعابدين، من استيلائهما على بعض الحوانيت أو المحلات الخاصة بأبناء الطائفة ومنعهم من العمل٠ فأعادت المحلات لأصحابها (٢٩٢)٠ كما تصدت لشيخ حانوتية بولاق ومحاولته لتحريض بعض العمال لدى بعض الحانوتية الجدد، بترك العمل لديهم، في محاولة لاحتكاره العمل كله لنفسه، مما ألحق الضرر بالحانوتية الجدد، وأحالت المذكور للتحقيق(٢٩٣).

ولم تقتصر شكاوي أبناء الطوائف عند هذا الحد، فأحالت الضبطية شيخ طائفة "الحمامية" إلى التحقيق ، بشأن الشكوى المقدمة من حسن مفتاح الحمامي وآخرون ضده، بشأن طلب نقود وأجرة زيادة عما هو مقرر عليهم، وقد أخذت الضبطية التعهدات اللازمة عليه بعدم تحصيل أي نقود زيادة(٢٩٤).

كما وقفت ضد محاولات شيخ طائفة "البضاعة السودانية"، من قيامة بسلب ونهب أموال بعض أبناء تلك الطائفة، مما أفقر بعضهم وقد أحالت الشيخ المذكور للتحقيق (٢٩٥).

ولم تقتصر شكاوي أبناء تلك الطوائف ضد مشايخهم فقط. بل كانت هناك شكاوى عامة لهم، فنظرت الضبطية فيها وعملت على حلها. فنظرت في الشكوى المقدمة من بعض أنفار الحجارة، بشأن درج اسمائهم بطائفة "الترابة". ورأت الضبطية ضرورة مراجعة الدفاتر والأصول ، للوقوف على حقيقة تلك الشكوى، وحلها ورفع الضرر عن أصحابها(٢٩٦). كما نظرت في شكوى طائفة "الجيارة" من زيادة الرسوم المفروضة على صنف التبن الأسود وحطب الذرة اللازم لحرق الجير، وتضررهم من زيادة تلك الرسوم(٢٩٧).

ومن ناحية أخرى، حاولت الضبطية رفع المعاناة عن أبناء الطوائف وخاصة في فترة البطالة وعدم رواج الأشغال. فنظرت في الشكوى المقدمة من ٣٣ نفراً من مبيضى العقارات، الذين يتضررون من مطالبتهم برسوم تذاكر تعرف باسم "البصاحالة"، وهذه الرسوم كانت تفرض عند رواج حال هؤلاء وكثرة أشغالهم وأعمالهم، هذا بخلاف الويركو أو الرسوم الشخصية المفروضة عليهم. وقد طالب هؤلاء بعدم دفع تلك الرسوم للبطالة وعدم وجود أشغال في تلك الفترة، وقد أجابت الضبطية طلبهم بعد التحري عن حقيقة أشغالهم في تلك الفترة، وكساد الأعمال الحكومية التي كانوا يعملون بها(٢٩٨).

كما عملت الضبطية على توفير مصادر العمل لكثير من أبناء الطوائف. فقامت على سبيل المثال: بالاستجابة لطلب السيدة "سنية" وأخوها موسى فرج، وخصصت محل أو دكان لهما في المحروسة، للعمل في جزارة الأغنام، كونهما من أبناء طائفة الجزارين(٢٩٩).

ومن ناحية أخرى، منعت الضبطية تدخل الغرباء في شئون الطوائف. حيث نظرت في الشكوى المقدمة من جلابين "الفحم البلدي"، من تقدير الرسوم المفروضة عليهم، بواسطة شخص ليس من أبناء الطائفة. فانتفضت الضبطية لمثل تلك الشكاوى وأحالتها للتحقيق لمعرفة كيف تداخل هذا الشخص في شئون تلك الطائفة وهو ليس من أبناءها؟، ومن المسئول عن ذلك؟، وما الدافع من وراء ذلك؟، حماية لأبناء تلك الطائفة وغيرها من تدخل الغرباء في شئونهم(٣٠٠).

وهكذا لعبت الضبطية دوراً هاماً في حل مشاكل طوائف الحرف وحمايتها من استبداد مشايخها أو تدخل الغرباء في شئونها.

ومن ناحية أخرى، استجابت الضبطية لبعض طلبات مشايخ الطوائف، وذلك بتخفيف العبء

المالي عن كواهلهم. فقامت بإلغاء بعض العوائد أو الرسوم المفروضة على طائفة البنائين، نتيجة هروب بعض أبنائها. فأسقطت هؤلاء الهاربين من كشوف التمويل الخاصة بالبنائين والمفروضة عليهم(٣٠١)٠ ولكثرة حوادث هروب بعض أبناء الطوائف، وتعمد بعض المشايخ من إسقاط البعض من كشوف التمويل. عمدت الضبطية إلى فرض رقابتها على أفراد الطوائف وإيقاع العقوبات اللازمة عليهم. فحكمت على محمد عبدالهادي، وأحمد موسى شيخ وكالة البلح، بالسجن بالضبطية ١٥ يوما، لقيامهما بعدم درج أسماء بعض الأشخاص المشتغلين في بيع البلح، بدون قيد أسمائهم بسجلات باعة البلح(٣٠٢)٠ وفي الوقت نفسه، قامت بالبحث عن الهاربين من التمويل والقبض عليهم، لتحصيل الرسوم المطلوبة منهم٠ فذهبت للبحث عن بعض الهاربين من طائفة المداحين بالمحروسة لتحصيل ما عليهم من رسوم(٣٠٣). وذهبت أيضا تتحرى عن أسباب هروب هؤلاء من الاشتغال بطوائفهم، للوقوف عليها والعمل على حلها، لمنع تكرار حوادث الهروب٠ فذهبت على سبيل المثال: تتحرى عن أسباب هروب الفران المدعو سيد، وأسباب عودته مرة أخرى رغم طرد شيخ الفرانين له(٣٠٤).

ومن ناحية أخرى، حافظت على سلع وبضائع بعض الطوائف لمنع تدهور أحوالها. فقبضت على مصطفى الخضري، المقيم بثمن الأوزبكية، لقيامه بتهريب الخضروات بعيدا عن شيخ الخضرية، مما ألحق ضرراً كبيراً بالمشتغلين بالطائفة. وقامت بمراقبة الأسواق والطرقات والمزارع وغيرها عن طريق البصاصين، لمنع كافة عمليات التهريب للخضروات بعيداً عن شيخ الطائفة(٣٠٥). كما راقبت موازين الفكهانية السريحة، منعا للغش في الأوزان(٣٠٦). ومن ناحية أخرى، طالبت الضبطية بأموال ومتأخرات كانت لبعض الخضرية، عند أفراد ثمن للخضروات التي كانوا قد اشتروها من قبل بموجب إيصالات من الباعة. فألزمت كريمات سليم باشا، بسداد ما عليهن من ثمن الخضار، وقامت بتحصيله وتسليمه إلى أحمد الزيات الخضري(٣٠٧). وهكذا كان من واجب الضبطية أيضا تحصيل ديون أبناء الطوائف وردها إليهم من أصحابها.

ومن ناحية أخرى، حافظت على طائفة الصياغ وحمتها من تردى وتدهور أحوالها. وذلك بضبط المصوغات أو الحلى المغشوشة من الأسواق٠ فقد قام بعض المزيفين من صناعة مصوغات نحاس بها قليل من الفضة، ومطلاه بالذهب، وبيعها بنوع الغش في الأسواق وبدون دمغة، مما أدى إلى تعطيل أشغال تلك الطائفة٠ فأمرت الضبطية بمراقبة هؤلاء المزيفين

الذين يتداولون تلك المصـــوغات بدون دمغة، وضـــبط كل ما يوجد بدون دمغة، وتقديم هؤلاء للمحاكمة(٣٠٨). كما القت الضـــبطية القبض على لصـــوص المصـــوغات، الذين قاموا بســـرقة محلات صانعي المصوغات. فقبضت على سبيل المثال: على اللص سرور السوداني، الذي قام بسرقة بعض الخواتم وغيرها من دكان شيخ طائفة الصياغين(٣٠٩). وبذلك حمت الضبطية الصـــياغين ومصـــوغاتهم من عمليات الغش والسرقة، كما حمت الأهالي من الوقوع في شـــراء مصوغات وحلي مغشوشة.

وفي الوقت نفســـه، حمت الضـــبطية عمد ومشـــايخ طائفة "حكاكين الأختام" بالمحروســـة من تدهور أحوالهم. حيث عمد بعض الأشـــخاص إلى تزوير بعض الأختام. فقررت الضـــبطية ضـــرورة أخذ بصـــمة أختام مشـــايخ الأثمان وغيرهم. بدفاتر الختامين، لمراجعتها ومطابقتها، لوجود تلك الأختام المزورة(٣١٠). فقبضت على شخصين بحوزتهما ٢٥ ختما بأسماء أشخاص مزورة(٣١١). كما نجحت الضـبطية في القبض على أحد المزورين ويدعى فرح محمد السـايس، وقد حكم عليه بالسجن أربعة شهور بسجن الإسكندرية، لاشتغاله في عمليات تزوير الأختام، والتي ضـــاع بســـببها كثير من حقوق الأهالي والحكومة معا(٣١٢). ولعلاج ظاهرة تزوير تلك الأختام، رأت الضـــبطية ضـــرورة قيام مصـــلحة الضـــربخانة بعمل أختام لمشـــايخ الأثمان والحواري، ومشـــايخ القرى والمراكبية وغيرهم من مشـــايخ الطوائف ، وذلك بواســـطة حكاك مصـــلحة الضـــربخانة، على أن يتم صـــناعة الختم من الفضـــة والنحاس معا، وذلك للحد من تقليده ومحاكاته(٣١٣).

ومن ناحية أخرى، عاقبت الضبطية الأفراد المخالفين لنظام وقواعد طوائفهم، وذلك بمنعهم من الغش في سلعهم ومصنوعاتهم٠ فحكمت على محمد سليمان وكذلك على حسن عاشور أحد طائفة "الدقاقين"، بالسجن لمدة ثلاثة شهور، لقيامهما بغش صنف البن بمواد أخرى(٣١٤).

ومن ناحية أخرى، أصـــدرت الضـــبطية قراراتها لطائفة عربجية الركوب من عدم الســـرعة بعرباتهم، حفاظاً على حياة المارة من الأهالي. فقبضـــت على رمضـــان العربجي، وحكم عليه بالسجن لمدة سنة، وذلك بسبب دهس غلام صغير ووفاته ، نتيجة سرعته الزائدة، وعدم التزام العربجي بقرارات السير الخاصة بهم(٣١٥).

ولم تقتصر عقوبات الضبطية عند حد هؤلاء ، بل عاقبت كذلك كل من خالف أصول الصنعة

أو المهنة بالفصـــل والطرد من الحرفة. فمنعت ميلاد حنا "المجبر للعظام" من العمل بمهنة التجبير، وذلك لعدم معرفته بأصول هذا العلم، والذي نشأ عنه تجبير على أفندي رشدي، على غير قواعد الصنعة مما ألحق الضرر به، فتم فصل وطرد المجبر من الطائفة(٣١٦). كما أمرت الضـــبطية بترحيل على افندي "الكحال" من البلاد، لثبوت جهلة بعلم الطب الخاص بالعيون، وتزويره الشـهادة التي بين يديه، وقيامه بوصـف مسـحوق لأحد مرضـى العيون، ترتب عليه فقدان المريض لبصـــره، فأمرت بترحيله وعدم عودته مرة أخرى إلى البلاد(٣١٧).فحمت بذلك أهالي البلاد من جهل الجهلاء في مجال الطب٠

ولم تقتصـــر خدمات الضـــبطية لطوائف الحرف عند هذا الحد، بل عملت على تأمين حياة وأرواح أبنائها٠ فعملت على ســـبيل المثال: بتأمين الأنفار "الجيارة" الذين يعملون في "قماين الجير"، حيث ســـقطت أمينة للجير على أحد الشـــغالة ، فنتج عنها موت المذكور٠ فقررت الضبطية وألزمت رؤساء طائفة الجيارة والمعلمين والرؤساء، ومن هم على شاكلتهم، بالحضور أثناء عمل الجيارة لدوام الملاحظة٠ وقررت أنه لا يتم العمل بأي "أمينة" ما لم يحضـــر هؤلاء مباشـرة العمل بأنفسـهم ، تجنبا لحدوث الحوادث التي تؤدي إلى وفاة الأنفار، لقلة خبرة هؤلاء الشغالة(٣١٨).

ومن ناحية أخرى، منعت الضـبطية تعدى أفراد الطوائف بعضـهم على أرزاق بعض. فمنعت النجارين من أخذ مقاولات لنشر الخشب لحسابهم، لأن أعمال النشارة خاصة بطائفة النشارين، وأخذت التعهدات اللازمة على النجارين بعدم العودة إلى تلك الأعمال التي تضـــر بمصـــلحة النشـــارين وتؤدي إلى تدهور حالهم، وعدم قدرتهم على ســـداد ما هو مقرر عليهم من رسوم(٣١٩).وبذلك حفظت الضبطية أرزاق تلك الطوائف من التدهور والانهيار٠

-الضبطية وتنظيم إدارة عمل الطوائف:

اختصـت الضـبطية أيضـا، بضـبط وتنظيم طريقة عمل الطوائف. فاختصـت الضـبطية على سبيل المثال: بتحديد أجرة طوائف المعمارية كل ستة أشـهر، ثم صـدر الأمر إليها بأن يكون تحديد الأجرة ســـنويا، أي يتم كل ســـنة، بواقع الأســـعار والحال(٣٢٠). فحددت أجرة أرباب الطوائف المعمارية باعتبار اليوم الواحد بمبلغ ٢٢ قرشـا. وكان تحديد تلك الأجرة يتم من واقع الكشـوف التي يقدمها مشـايخ وعمد الطوائف للضـبطية، وذلك من خلال جداول تحدد أجرة

النفر الصـــنايعي والمعلم الأول والثاني، وهكذا٠ ثم تقوم الضـــبطية بالتحري عن حقيقة تلك الأجرة ومراجعتها، واعتمادها بعد ذلك، لاعتماد الصـــرف للأجرية وخاصـــة في الأشـــغال الحكومية، والأعمال الخاصة بالدائرة السنية(٣٢١). وكذلك جمعت عمد ومشايخ بعض الطوائف لتحديد الأجرة اللازمة لأبناء طوائفهم٠ فحددت كذلك أجرة الفراشـــين والطباخين والخياطين وغيرهم أسوة بطوائف المعمارية(٣٢٢).

كما عملت الضبطية أيضاً: على تنظيم عمل طائفة البنائين وذلك حسب المواصفات اللازمة للبناء. فألزمت البنائين بوجوب استخدام المونة أو المواد اللازمة والمطابقة للمواصفات، وكذلك استخدام الأخشاب الجديدة للبناء والمطابقة لموصفات البناء. وعدم استخدام الأخشاب القديمة، وأخذت التعهدات اللازمة عليهم بذلك. ولذلك عاقبت أحد البنائين الذين خالفوا تلك الشـــروط، مما تسـبب في سـقوط منزل حديث البناء ووفاة صـاحبه، وذلك بالسـجن لمدة عام بسـجن الإسكندرية(٣٢٣). كما ألزمت البنائين بضـرورة الالتزام والوفاء بعقود البناء المعقودة بينهم وبين الأهالي، والخاصة بمواعيد إتمام وإنهاء البناء لأصحابها. لذلك نظرت في الشكوى المقدمة من الحرمة "قطوفه" بنت حجازي ضد شيخ البنائين، لتأخره في بناء منزلها رغم أنه قد حصل على قيمة وثمن المقاولة مسـبقا كاملة. وطالبت بقيمة التعويض عن التأخير في البناء وقيمته ٢٠ قرشا عن اليوم الواحد. فراجعت الضبطية صيغة العقد، وطالبت معلم البنائين، بتطبيق ما جاء به من شـروط ودفع قيمة التعويض لصـاحبة الشـكوى(٣٢٤). وحافظت بذلك على حق الأهالي في الحصول على قيمة الغرامات والتعويضات الواجبة لهم على حسب شروط العقود.

ولم يقتصـر عمل الضـبطية على تنظيم إدارة العمل بطوائف المعمارية فقط، بل عملت أيضـا على تنظيم حركة البيع والشـراء لطائفة الجزارين وحل مشـاكلهم. حيث اختصـت الضـبطية بتحديد سعر اللحوم الصالحة والغير صالحة، وكذلك مراقبة أوزان الجزارين لمنع الغش والعجز في الموازين(٣٢٥). وهكذا نجحت الضـــبطية في ضـــبط وتنظيم أمور تلك الطوائف وحافظت على حقوقها، وألزمت تلك الطوائف بالالتزام بواجباتها، تجاه بعضـــهم البعض، وكذلك تجاه الأهالي والحكومة على حد سواء

الخاتمة

– يرجع إلى الخديو إسماعيل الفضل في تنظيم وتطوير إدارة ضبطية مصر المحروسة، بما يتناسب مع تطور النظام الإداري لمصر في تلك الفترة، وحاجة المجتمع في ذلك الوقت.

– أكدت الدراسة: أن ضبطية المحروسة تشكلت من جهاز إداري ضخم ، من مدنيين وعسكريين، هذا الجهاز الإداري كان يعمل وفق قواعد وقوانين نظمت طبيعة العمل فيما بينهم، فحددت الواجبات والاختصاصات والمسئوليات، التي تقع على عاتق كل منهم. وقد أمد الجيش الضبطية بما يلزم من ضباط وعساكر ،وذلك لعدم وجود مؤسسة تعليمية تعمل علي تخريج وتأهيل هؤلاء ٠

– اثبتت الدراسة أيضاً: أن الضبطية كانت تعمل وفق قواعد وأصول نظمت العلاقة فيما بينهم وبين الأهالي وأرباب الدعاوي ، فوضعت الإجراءات التي تكفل سهولة عرض قضايا أرباب الدعاوي، لرفع المعاناة عنهم، كما حددت الإجراءات التي تحفظ لهم حقوقهم وأموالهم، وتحقق العدالة في النظر في قضاياهم. كما سنت الإجراءات والضوابط التي تكفل سلامة التحقيقات ومنع المحسوبيات أو الحصول على رشاوي وغير ذلك.

– برهنت الدراسة: أن الضبطية فرضت رقابتها على رجالها وتوعدت المخالفين منهم بالعقاب اللازم، ومنعت تعديهم على الأهالي بالضرب أو السب أو الألفاظ النابية. وحرمت عليهم تعاطي الرشاوي، وشكلت مجالس عسكرية لمحاكمتهم على ما يصدر منهم من مخالفات، فطردت من العمل وسجنت كل من خالف القانون أو النظام العام للضبطية. في الوقت نفسه، حافظت على هيبة رجالها، ومنعت الأهالي من التعدي على رجالها، وغلظت العقوبات على المعتدين على رجال الضبطية، المنوط بهم حفظ الأمن والنظام بالمدينة.

– أثبتت الدراسة: أن الضبطية قامت بجهود ضخمة في الحفاظ على الأمن العمومي لمدينة المحروسة، بالقبض على التشكيلات الإجرامية للصوص من الأجانب، فقبضت على المزورين للعملات المصرية والسندات المالية للخزانة المصرية، و كذلك المحتالين والنصابين، وقد عملت علي نفي كل هؤلاء إلى بلادهم.

–أكدت الدراسة: أن الضبطية كان لها دور فعال ورئيسي في مجال تنظيم مدينة المحروسة٠ من خلال إزالة المباني الآيلة للسقوط، وحفظ العقود والحجج الشرعية لأصحابها، وإزالة كافة

المخالفات لخط التنظيم بالمدينة، وخاصـــة وابورات الأجانب التي هددت أمن وســلامة وراحة الأهالي. كما أمنت مزلقانات الســكك الحديدية حفاظاً على أرواح الأهالي والمارة، وأشـــرفت على عمليات النظافة للشـــوارع والطرقات، ومنعت الباعة الجائلين بالشـــوارع والحارات وخصصت أماكن مخصصة لهم. ونجحت في إخراج المتسولين والشحاتين من شوارع المدينة، وســنت لهم الإجراءات التي تكفل لهم عدم العودة إلى التســول ، بتوفير فرص العمل اللازمة لهم.

-أثبت الدراسة: أن الضبطية حافظت على الآداب العامة لسكان المحروسة٠ وذلك بوضع القواعد اللازمة لتحديد سكنى النساء الفواحش (العاهرات)، ومنعهن من السكن وسط منازل الأهالي، وإجراء الكشف الطبي عليهن، منعا لانتقال العدوى منهن إلى المترددين عليهن، كما فتحت أبواب التوبة لهن ممن يرغبن في الزواج وغير ذلك، بمحو أســـمائهن من كشـــوف العاهرات.

-أكدت الدراســـة أيضـــاً: أن الضـــبطية نجحت في تخليص المجتمع من كثير من العادات السيئة٠ فحرمت حرفة رقاقين الزار ، الذين سلبوا النساء أموالهن، وسلبوا الأهالي راحتهم . كما منعت شـــرب الخمور في الأفراح والتي أدت إلى كثير من الحوادث ، وكذلك منعت المقامرة، كما أبطلت عادة مبيت النســـاء بالقرافات والمدافن، فحافظت بذلك على أموالهن وأعراضهن.

أثبتت الدراسة كذلك: أن الضبطية شاركت أهالي المحروسة في احتفالاتهم الدينية٠ فنظمت وأمنت تلك الاحتفالات وخاصة الاحتفال "بالدوسة" المقررة زمن المولد النبوي٠ كما شاركت في العيد الاضحى بتوزيع اللحوم على الدراويش والفقراء والمرضى وغيرهم. وقد شاركت في كل تلك الاحتفالات بالألعاب النارية، ونجحت في تأمين زوار الموالد وغيرهم.

-أثبتت الدراسة : أن الضبطية قامت بجهود ضخمة في مجال الحفاظ علي الصحة العامة للسكان، من خلال مصادرة السلع المغشوشة والتالفة والفاسدة الضارة بالصحة. وكذلك تطبيق إجراءات الحجر الصـــحي، على الماشـــية والحيوانات القادمة للقاهرة، حفاظاً على الثروة الحيوانية للبلاد، من انتشار الأوبئة (وباء الماشية) فيما بينها.

برهنت الدراسة: أن ضبطية مصر المحروسة كانت تشرف إشرافا كاملاً على كافة طوائف

الحرف بالمدينة. واختصت دون غيرها بتنصيب مشايخ الطوائف بعد التحقق من كافة الشروط الواجب توافرها فيهم. وحفظت كرامة المشـــايخ بمنع التعدي عليهم من رجال الحكومة وغيرهم بأي وسيلة من الوسائل، كما ثبت أن تنصيب وتعيين المشايخ، لا يكون إلا بعد انتخاب أهل الحرف ورضاهم عنه كشرط أساسي.

أثبتت الدراسة أيضاً: مدى حرص الضبطية على ضرورة ضبط وانتظام شئون أصحاب وأبناء الحرف، فمنعت تعدى مشايخ الطوائف على أموالهم وحقوقهم، كما منعت أصحاب الحرف من تعدي بعضـــهم على أرزاق بعض. و نجحت في الحفاظ على النظام العام لطوائف الحرف. وذلك بمعاقبة كل من خرج منهم علي النظام العام للحرفة، وذلك بالطرد أو السجن وغير ذلك من العقوبات. كما سنت التشريعات واتخذت الاجراءات اللازمة ، التي من شأنها حماية أرواح أبناء تلك الطوائف من الهلاك، مثل: الشـــروط التي وضـــعتها عند بناء المنازل، وكذلك التعهدات التي أخذت على العربجية بعدم السرعة في الطرقات وغير ذلك.

وأثبتت الدراسة أيضاً: أن الضبطية نجحت في ضبط الأسواق من خلال تنظيم حركة البيع والشراء، وذلك بوضع الضوابط اللازمة لعمليات البيع والشراء. كما عملت على ضبط الأسعار بالأسواق وتحديدها بمعرفة أهل الخبرة، ونشر قيمتها بواسطة الضبطية ، ليطلع الناس عليها، وذلك لمقاومة جشـع التجار، الذي أرهق الفقراء من أهالي المحروسـة . كما لعبت الضـبطية دوراً فاعلا في تحديد قيمة عوائد الدخولية للسـلع والبضـائع التي تدخل المحروسـة، وقاومت عمليات التهريب ، حفاظاً على أموال تلك العوائد.

وهكذا لعبت الضـــبطية دورا إيجابيا ســـواء كان أمنياً أو اجتماعياً أو قضـــائياً في مدينة المحروسـة، حيث حافظت على الأمن والنظام بالمدينة، وحققت بذلك شـعار الضـبطية ألا وهو: "أمن وراحة الأهالي"، والحفاظ على "الناموس والعرض والشرف"، وخلصت المجتمع من كثير من العادات الســـيئة. وحافظت على قيم المجتمع. وحافظت على وحدة التضـــامن الاجتماعي بين أبنائه من مختلف الطوائف والملل، عن طريق حل مشـاكلهم، وتحقيق العدالة فيما بينهم.

الهوامش

(١) صالح رمضان محمود، دراسات عن الحياة الاجتماعية في مصر في عصر إسماعيل، رسالة ماجستير غير منشورة , أداب القاهرة ، ١٩٦٥م، ص٢١.

(٢) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، القرارات واللوائح الصادر، سجل رقم س/١١/ ٧/٨، قرار صادر بتاريخ ١٨ ربيع أول ١٢٨٢هـ- ١١ أغسطس ١٨٦٥م، ص٨.

(٣) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا إلي المجالس و الدواوين والأقاليم والمحافظات ، سجل رقم س/٥٢/١/١، أمر كريم إلى المالية، بتاريخ ١٩ ذو القعدة، ١٢٩٠هـ- ٨ يناير ١٨٧٤م، ص٤٣.

(٤) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات صادر الأقاليم والمحافظات و الضبطيات، سجل رقم س/١٤/١/١١، جواب بختم المستشار إلى ديوان الداخلية، بتاريخ ٧ شوال ١٢٩١هـ- ١٧ نوفمبر ١٨٧٤م، ص٤١.

(٥) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا إلي المجالس و الدواوين والأقاليم والمحافظات ، سجل رقم س/٦٠/١/١، أمر كريم إلى المالية، بتاريخ ٢٢ ربيع ثان ١٢٩٤هـ- ٦ مايو ١٨٧٧م، ص٤٨.

(٦) نفسه، سجل رقم س/٥٢/١/١، أمر كريم إلى المالية، بتاريخ ١٩ ذو القعدة ١٢٩٠هـ- ٨ يناير ١٨٧٤م، ص٤٣.

(٧) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات قيد الأوامر الكريمة الصادرة لنظارة الداخلية، سجل رقم ل/١٧/٢٤/٣١، صورة أمر كريم إلى الداخلية، بتاريخ ٣ رجب ١٢٩٥هـ- ٣ يوليو ١٨٧٨م، ص٧.

(٨) دار الوثائق القومية: محافظ وقائع مصرية، محفظة رقم ٢٢، ملف موظفون، الوقائع المصرية، العدد رقم ٥١٠، بتاريخ ٨ ربيع ثان ١٢٩٠هـ- ٣ يونيو ١٨٧٣م.

(٩) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٢٧/٣/١، أمر كريم إلى محافظ مصر، بتاريخ ٢٤ رجب ١٢٩٣هـ- ١٥ أغسطس ١٨٧٦م، ص١٠٧.

(١٠) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات قيد الأوامر الكريمة الصادرة لنظارة الداخلية، سجل رقم ل/١٧/٢٤/٣١، أمر كريم إلى الداخلية، بتاريخ ١٩ رجب ١٢٩٥هـ- ١٩ يوليو ١٨٧٨م، ص٩.

(١١) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات صادر الأقاليم والمحافظات والضبطيات، سجل رقم س/١٤/١/١١، جواب بختم سعادة المستشار إلى الداخلية، بتاريخ ٧ شوال ١٢٩١هـ- ١٧ نوفمبر ١٨٧٤م، ص٤١.

(١٢) دار الوثائق القومية: محافظ وقائع مصرية، محفظة رقم ١، ملف إدارة ، الوقائع المصرية، العدد رقم ٧٨٧، بتاريخ ٢٩ ذو القعدة ١٢٩٥هـ- ٢٤ نوفمبر ١٨٧٨م.

(١٣) الوقائع المصرية، العدد رقم ٧٨٧، بتاريخ ٢٩ ذو القعدة ١٢٩٥هـ- ٢٤ نوفمبر ١٨٧٨م.

(١٤) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات القرارات واللوائح الصادرة، سجل رقم س/٨/٨/١١، صورة قرار صادر للداخلية ، بتاريخ ١٧ جماد أول ١٢٨٢هـ- ٨ أكتوبر ١٨٦٥م، ص١٢.

(١٥) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا إلي الدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٢٣/٥٥/١، أمر كريم إلى الداخلية، بتاريخ ٥ جماد أول ١٢٨٢هـ- ٢٦ سبتمبر ١٨٦٥م، ص٢٦.

(١٦) نفسه، سجلات صادر الإفادات إلي جهات الأقاليم والمحافظات و الدواوين السائرة، سجل رقم س/٨/١٠/١، إفادة بختم شريف باشا إلى ديوان الداخلية، بتاريخ ٧ ربيع ثان ١٢٨٤هـ- ٨ أغسطس ١٨٦٧م، ص٦١.

(١٧) دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث، محفظة رقم ١٢٥، دوسيه رقم ٣٠، صورة أمر كريم إلى ديوان الخارجية، بتاريخ ٢٨ شعبان ١٢٨٠هـ- ٧ فبراير ١٨٦٤م.

(١٨) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الإفادات إلي جهات الأقاليم والمحافظات و الدواوين السائرة ، سجل رقم س/٤/١٠/١، صورة إفادة كريمة إلى مأمور الضبطية، بتاريخ ١٣ شعبان١٢٨٠هـ- ٢٣ يناير ١٨٦٤م، ص٥٠.

(١٩) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات قيد الأوامر الكريمة الصادرة لنظارة الداخلية، سجل رقم ل/١٤/٢٤/٣١، أمر كريم لنظارة الداخلية، بتاريخ ١٢ جماد ثان ١٢٩٢هـ- ١٦ يوليو ١٨٧٥م، ص١٣.

(٢٠) دار الوثائق القومية: محافظ وقائع مصرية، محفظة رقم ١ , ملف إدارة، الوقائع المصرية، العدد رقم ٧٨٧، بتاريخ ٢٩ ذو القعدة ١٢٩٥هـ- ٢٤ نوفمبر ١٨٧٨م.

(٢١) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات القرارات واللوائح الصادرة، سجل رقم س/٨/٨/١١، صورة قرار صادر إلى الداخلية، بتاريخ ١٧ جماد أول ١٢٨٢هـ- ٨ أكتوبر ١٨٦٥م، ص١٣.

(٢٢) دار الوثائق القومية: ديوان ضبطية مصر، سجلات وارد الدواوين والفروع، سجل رقم ل/٦٧/٣٤/٢، أمر كريم إلى حسين باشا مأمور الضبطية، بتاريخ ١٨ محرم ١٢٨١هـ- ٢٣ يونيو ١٨٦٤م، ص٢٦.

(٢٣) دار الوثائق القومية: محافظ مجلس الوزراء، نظارة الداخلية، محفظة رقم ٨/٣/١/أ، ملف رقم ١٤٩ بوليس، مذكرة من نظارة الداخلية إلى مجلس بالنظار، بتاريخ ٢٥ محرم ١٢٩٩هـ- ١٧ ديسمبر ١٨٨١م.

(٢٤) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات صادر الدواوين، سجل رقم س/٤/٢/١١، صورة خطاب بختم المستشار إلى الداخلية، بتاريخ ١٤ ذو القعدة ١٢٨٥هـ- ٢٦ فبراير ١٨٦٩م، ص٤٧.

(٢٥) دار الوثائق القومية: محافظ مجلس الوزراء، نظارة الداخلية، محفظة رقم ٨/٣/١/أ، ملف رقم ٤٩ بوليس، إفادة من مأمور ضبطية مصر إلى ناظر الداخلية، بتاريخ ٤ جماد ثان ١٢٩٨هـ- ٤ مايو ١٨٨١م.

(٢٦) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات القرارات واللوائح الصادرة، سجل رقم س/ ٧/٨/١١، قرار صادر بتاريخ ١٨ ربيع أول ١٢٨٢هـ- ١١ أغسطس ١٨٦٥م، ص٨.

(٢٧) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/١٣/٣/١، صورة أمر كريم إلى ناظر المالية، بتاريخ ١٩ شعبان ١٢٨٣هـ- ٢٧ ديسمبر ١٨٦٦م، ص٢٠.

(٢٨)نفسه، سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/١/١/٤٠، أمر كريم إلى ديوان المالية، بتاريخ ٢٣ شوال ١٢٨٦هـ- ٢٦ يناير ١٨٧٠م، ص٥٤.

(٢٩) نفسه، سجلات صادر الأوامر العليا بنمر العرضحالات إلي الدواوين والأقاليم وغيره سجل رقم س/١/٧/١٤، أمر كريم إلى ديوان المالية، بتاريخ ١٧ شوال ١٢٩٢هـ- ١٦ نوفمبر ١٨٧٥م، ص٣٢.

(٣٠) نفسه، سجل رقم س/١/٧/١٥، صورة أمر كريم إلى ديوان المالية، بتاريخ ٢ جماد ثان ١٢٩٣هـ- ٢٥ يونيو ١٨٧٦م، ص١٤٥.

(٣١) نفسه، سجلات صادر الأوامر العليا إلي المجالس و الدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/١/١/٥٢، أمر كريم إلى ديوان المالية، بتاريخ ١٩ ذو القعدة ١٢٩٠هـ- ٨ يناير ١٨٧٤م، ص٤٣.

(٣٢) دار الوثائق القومية: محافظ وقائع مصرية، محفظة رقم ١, ملف إدارة ، الوقائع المصرية، العدد رقم ٧٨٧، بتاريخ ٢٩ ذو القعدة ١٢٩٥هـ- ٢٤ نوفمبر ١٨٧٨م.

(٣٣) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات القرارات واللوائح الصادرة، سجل رقم س/١١/٨/٨، صورة قرار صادر للداخلية، بتاريخ ١٧ جماد أول ١٢٨٢هـ- ٨ أكتوبر ١٨٦٥م، ص١٣.

(٣٤) دار الوثائق القومية: محافظ وقائع مصرية، محفظة رقم ١، ملف إدارة، الوقائع المصرية، العدد رقم ٧٨٧، بتاريخ ٢٩ ذو القعدة ١٢٩٥هـ- ٢٤ نوفمبر ١٨٧٨م.

(٣٥) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات القرارات واللوائح الصادرة، سجل رقم س/١١/٨/٧، صورة قرار صادر بتاريخ ١٨ ربيع أول ١٢٨٢هـ- ١١ أغسطس ١٨٦٥م، ص٨.

(٣٦) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا بنمر العرض حالات إلي الدواوين والأقاليم وغيره ، سجل رقم س/١/٧/٣، صورة أمر كريم إلى ناظر المالية، بتاريخ ١٩ شعبان ١٢٨٣هـ- ٢٧ ديسمبر ١٨٦٦م، ص٤٩.

(٣٧) دار الوثائق القومية: محافظ وقائع مصرية، محفظة رقم ١, ملف إدارة، الوقائع المصرية، العدد٧٨٧، بتاريخ ٢٩ ذو القعدة ١٢٩٥هـ- ٢٤ نوفمبر ١٨٧٨م.

(٣٨) نفسه، الوقائع المصرية، العدد رقم ٧٨٨، قرار صادر بشأن اختصاصات مأموري أثمان المحروسة وغيرهم، بتاريخ٦ ذو الحجة ١٢٩٥هـ- غرة ديسمبر ١٨٧٨م.

(٣٩) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، القرارات واللوائح الصادرة، سجل رقم س/١١/٨/٧، صورة قرار صادر بشأن ترتيب ماهيات الضبطية، بتاريخ ١٨ ربيع أول ١٢٨٢هـ- ١١ أغسطس ١٨٦٥م، ص٨.

(٤٠) الوقائع المصرية، العدد رقم ٧٨٧، بتاريخ ٢٩ ذو القعدة ١٢٩٥هـ- ٢٤ نوفمبر ١٨٧٨م، قانون بشان ترتيب الضبطية وبيان أقلامها واختصاصاتها.

(٤١) الوقائع المصرية، العدد رقم ٧٨٧، بتاريخ ٢٩ ذو القعدة ١٢٩٥هـ- ٢٤ نوفمبر ١٨٧٨م.

(٤٢) دار الوثائق القومية: ضبطية مصر، سجلات وارد الدواوين والفروع، سجل رقم ل/١٥٢/٣٤/٢، جواب وارد عموم الداخلية إلى ضبطية مصر، بتاريخ ٢٤ محرم ١٢٩٦هـ- ١٨ يناير ١٨٧٩م، ص١٣٨.

(٤٣) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر الدواوين والمحافظات والضبطيات والجهات السائرة، سجل رقم ل/ ٢٥/٨/٣١، جواب بختم الناظر إلى ضبطية مصر، بتاريخ ٢٢ صفر ١٢٩٦هـ- ١٥ فبراير ١٨٧٩م، ص٩٥.

(٤٤) دار الوثائق ا لقومية: محافظ وقائع مصرية، محفظة رقم ١، الوقائع المصرية، العدد رقم ٧٨٧، بتاريخ ٢٩ ذو القعدة ١٢٩٥هـ- ٢٤ نوفمبر ١٨٧٨م.

(٤٥) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات القرارات واللوائح الصادرة، سجل رقم س/٧/٨/١١، صورة قرار بشأن بيان ماهيات ومصروفات ضبطية المحروسة، بتاريخ ١٨ ربيع أول ١٢٨٢هـ- ١١ أغسطس ١٨٦٥م، ص٨.

(٤٦) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات وارد المجالس بديوان الداخلية ، سجل رقم ل/ ٢/٣١/٣١، صورة خطاب وارد من المجلس الخصوصي إلى الديوان، بتاريخ ٢٠ ربيع أول ١٢٨٢هـ- ١٣ أغسطس ١٨٦٥م، ص٨.

(٤٧) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات القرارات واللوائح الصادرة، سجل رقم س/٧/٨/١١، صورة قرار بشأن ترتيب ماهيات ومصروفات ضبطية المحروسة، بتاريخ ١٨ ربيع أول ١٢٨٢هـ- ١١ أغسطس ١٨٦٥م، ص٨.

(٤٨) دار الوثائق القومية: ضبطية مصر، سجلات وارد الدواوين والفروع، سجل رقم ل/٧٥/٣٤/٢، خطاب وارد من عموم الداخلية إلى الضبطية، بتاريخ ١٣ محرم ١٢٨٢هـ- ٨ يونيو ١٨٦٥م، ص٢.

(٤٩) نفسه، ص٩.

(٥٠) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات صادر الدواوين، سجل رقم س/٧/٢/١١، جواب بختم المستشار إلى الداخلية، بتاريخ ١٦ ربيع أول ١٢٨٩هـ- ٢٤ مايو ١٨٧٣م، ص٩٣.

(٥١) دار الوثائق القومية: ضبطية مصر، سجلات وارد الدواوين والفروع، سجل رقم ل/١٢٧/٣٤/٢ (رقم حصر ١٢١٥)، خطاب وارد من عموم الداخلية إلى ضبطية مصر، بتاريخ ٢٦ ربيع أول ١٢٩١هـ- ١٣ مايو ١٨٧٤م، ص١٧.

(٥٢) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات صادر الدواوين، سجل رقم س/٦/٢/١١، جواب بختم المستشار إلى ديوان الداخلية، بتاريخ ١٠ رمضان ١٢٨٧هـ- ٤ ديسمبر ١٨٧٠م، ص٨٤.

(٥٣) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات قيد الأوامر الكريمة الصادرة لنظارة الداخلية، سجل رقم ل/١٦/٢٤/٣١، أمر كريم إلى الداخلية، بتاريخ ٩ شعبان ١٢٩٤هـ- ١٩ أغسطس ١٨٧٧م، ص٦٨.

(٥٤)الوقائع المصرية, العدد رقم ٧٨٨، بتاريخ ٦ ذو الحجة ١٢٩٥هـ- غرة ديسمبر ١٨٧٨م.

(٥٥) دار الوثائق القومية: محافظ وقائع مصرية، محفظة رقم ١، الوقائع المصرية, العدد رقم ٧٨٨، بتاريخ ٦ ذو الحجة ١٢٩٥هـ- غرة ديسمبر ١٨٧٨م.

(٥٦) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر عرض حالات جهات الدواوين السائرة، سجل رقم ل/ ١٢/١٣/٣١، جواب بختم الناظر إلى ضبطية مصر، بتاريخ ٢١ ربيع أول ١٢٩٦هـ- ١٥ مارس ١٨٧٩م، ص١٤٣.

(٥٧) نفسه، جواب بختم الناظر إلى الدائرة البلدية، بتاريخ ٥ صفر ١٢٩٦هـ- ٢٩ يناير ١٨٧٩م، ص٤٢.

(٥٨) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات القرارات واللوائح الصادرة، سجل رقم س/٧/٨/١١، صورة قرار بتاريخ ١٨ ربيع أول ١٢٨٢هـ- ١١ أغسطس ١٨٦٥م، ص٨.

(٥٩) الوقائع المصرية، العدد رقم ٧٨٧، بتاريخ ٢٩ ذو القعدة ١٢٩٥هـ- ٢٤ نوفمبر ١٨٧٨م.

(٦٠) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات القرارات واللوائح الصادرة، سجل رقم س/٧/٨/١١، صورة قرار صادر بتاريخ ١٨ ربيع أول ١٢٨٢هـ- ١١ أغسطس ١٨٦٥م، ص٩.

(٦١) الوقائع المصرية، العدد رقم ٧٨٧، بتاريخ ٢٩ ذو القعدة ١٢٩٥هـ- ٢٤ نوفمبر ١٨٧٨م.

(٦٢) الوقائع المصرية، العدد رقم ٧٨٨، بتاريخ ٦ ذو الحجة ١٢٩٥هـ- غرة ديسمبر ١٨٧٨م.

(٦٣) الوقائع المصرية، العدد رقم ٧٨٧، بتاريخ ٢٩ ذو القعدة ١٢٩٥هـ- ٢٤ نوفمبر ١٨٧٨م.

(٦٤) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات القرارات واللوائح الصادرة، سجل رقم س/٧/٨/١١، صورة قرار صادر بتاريخ ١٨ ربيع أول ١٢٨٢هـ- ١١ أغسطس ١٨٦٥م، ص٩.

(٦٥) دار الوثائق القومية: محافظ مجلس الوزراء والنظار، نظارة الداخلية، محفظة رقم ٨/١/٣/أ، ملف رقم ١٤٢ بوليس، جواب من الداخلية إلى مجلس النظار، بتاريخ ١٤ جماد ثان ١٢٩٩هـ- ٣ إبريل ١٨٨٢م، ص٤.

(٦٦) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات القرارات واللوائح الصادرة، سجل رقم س/٧/٨/١١، قرار صادر ببيان ماهيات ومصروفات ضبطية مصر المحروسة، بتاريخ ١٨ ربيع ثان ١٢٨٢هـ- ١١ أغسطس ١٨٦٥م، ص٩، ١٠.

(٦٧) دار الوثائق القومية: محافظ وقائع مصرية، محفظة رقم ١، الوقائع المصرية، العدد رقم ٧٨٧، بتاريخ ٢٩ ذو القعدة ١٢٩٥هـ- ٢٤ نوفمبر ١٨٧٨م.

(٦٨) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات وارد الدواوين, سجل رقم ل/١٤/٢٥/٣١، جواب وارد من المجلس الخصوصي للداخلية، بتاريخ ١٧ صفر ١٢٨٢هـ- ١٢ يوليو ١٨٦٥م، ص٧.

(٦٩) دار الوثائق القومية: محافظ وقائع مصرية، محفظة رقم ١، الوقائع المصرية، العدد رقم ٧٨٨، بتاريخ ٦ ذو الحجة ١٢٩٥هـ- غرة ديسمبر ١٨٧٨م.

(٧٠) نفسه، الوقائع المصرية، العدد رقم ٧٨٧، بتاريخ ٢٩ ذو القعدة ١٢٩٥هـ- ٢٤ نوفمبر ١٨٧٨م.

(٧١) نفسه، الوقائع المصرية، العدد رقم ٧٨٨، بتاريخ ٦ ذو الحجة ١٢٩٥هـ- غرة ديسمبر ١٨٧٨م.

(٧٢) الوقائع المصرية، العدد رقم ٧٨٧، صورة قانون بيان أقلام الضبطية واختصاصاتها، بتاريخ ٢٩ ذو القعدة ١٢٩٥هـ- ٢٤ نوفمبر ١٨٧٨م.

(٧٣) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر الدواوين والمحافظات والضبطيات والجهات السائرة، سجل رقم ل/٣٠/٨/٣١، جواب بختم الوكيل إلى ضبطية مصر، بتاريخ ٢٦ ذو الحجة ١٢٩٦هـ– ١١ ديسمبر ١٨٧٩م، ص٩٠.

(٧٤) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات القرارات واللوائح الصادرة، سجل رقم س/ ٧/٨/١١، قرار صادر بتاريخ ١٨ ربيع أول ١٢٨٢هـ– ١١ أغسطس ١٨٦٥م، ص١٠.

(٧٥) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا إلي المجالس و الدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٣٧/١/١، أمر كريم إلى ديوان الداخلية، بتاريخ ٢٨ محرم ١٢٨٥هـ– ٢١ مايو ١٨٦٨م، ص٧٥.

(٧٦) الوقائع المصرية، العدد رقم ٧٨٨، بتاريخ ٦ ذو الحجة ١٢٩٥هـ– غرة ديسمبر ١٨٧٨م.

(٧٧) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات القرارات واللوائح الصادرة، سجل رقم س/ ٧/٨/١١، قرار صادر بتاريخ ١٨ ربيع أول ١٢٨٢هـ– ١١ أغسطس ١٨٦٥م، ص٩.

(٧٨) الوقائع المصرية، العدد رقم ٧٨٨، بتاريخ ٦ ذو الحجة ١٢٩٥هـ– غرة ديسمبر ١٨٧٨م.

(٧٩) دار الوثائق القومية: ديوان ضبطية مصر، سجلات وارد الدواوين والفروع، سجل رقم ل/٨٣/٣٤/٢، خطاب وارد عموم المجلس الخصوصي إلي الضبطية، بتاريخ ٤ صفر ١٢٨٣هـ– ١٨ يونيو ١٨٦٦م، ص٢٣.

(٨٠) نفسه، سجل رقم ل/١٢٥/٣٤/٢، خطاب وارد لضبطية مصر من الداخلية ، بتاريخ ٢٨ شوال ١٢٩٠ هـ– ١٩ ديسمبر ١٨٧٣م، ص١٠.

(٨١) نفسه، سجل رقم ل/١٢٦/٣٤/٢، خطاب وارد لضبطية مصر من عموم الداخلية، بتاريخ ٢٧ صفر ١٢٩١هـ– ١٥ إبريل ١٨٧٤م، ص١٢.

(٨٢) دار الوثائق القومية: محافظ مجلس الوزراء، نظار الداخلية، محفظة رقم ١/١٠، ملف رقم ٢٥٣ تموين، مشروع لائحة تتعلق بإدخال وصناعة وبيع المواد الغذائية، بتاريخ١ ربيع أول ١٢٩٧هـ– ١٢ فبراير ١٨٨٠م.

(٨٣) دار الوثائق القومية: محافظ وقائع مصرية، محفظة رقم ٢١، ملف موالد وأضرحة، الوقائع المصرية، العدد رقم ٨٢١، بتاريخ ٨ شعبان ١٢٩٦هـ– ٢٧ يوليو ١٨٧٩م، ص٤٦.

(٨٤) الوقائع المصرية، العدد رقم ٧٨٨، بتاريخ ٦ ذو الحجة ١٢٩٥هـ– غرة ديسمبر ١٨٧٨م.

(٨٥) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، القرارات واللوائح الصادرة، سجل رقم س/٧/٨/١١، قرار صادر بتاريخ ١٨ ربيع أول ١٢٨٢هـ– ١١ أغسطس ١٨٦٥م، ص١٠.

(٨٦) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر الدواوين والمحافظات والضبطيات والجهات السائرة، سجل رقم ل/٢٩/٨/٣١، جواب بختم الوكيل إلى ضبطية مصر، بتاريخ ٥ شعبان١٢٨٦هـ– ٢٥ يوليو ١٨٦٩م، ص١٥.

(٨٧) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، القرارات واللوائح الصادرة، سجل رقم س/١/٢/١١، جواب بختم المستشار إلى ديوان الداخلية، بتاريخ ٣ ربيع ثان ١٢٨٢هـ–٢٦ أغسطس ١٨٦٥م، ص٣١.

(٨٨) الوقائع المصرية، العدد رقم ٧٨٧، بتاريخ ٢٩ ذو القعدة ١٢٩٥هـ- ٢٤ نوفمبر ١٨٧٨م.

(٨٩) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات القرارات واللوائح الصادرة، سجل رقم س/٧/٨/١١، صورة قرار عن بيان ماهيات ومصروفات ضبطية مصر، بتاريخ ١٨ ربيع أول ١٢٨٢هـ- ١١ أغسطس ١٨٦٥م، ص١٠.

(٩٠) دار الوثائق القومية: ضبطية مصر، سجلات وارد الدواوين والفروع، سجل رقم ل/١١٥/٣٤/٢، وارد ديوان المجلس الخصوصي إلى ضبطية مصر، بتاريخ ١٠ محرم ١٢٨٩هـ- ٢٠ مارس ١٨٧٢م، ص٢٥.

(٩١) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات وارد الدواوين ، سجل رقم ل/٣٧/٢٥/٣١، جواب بختم مستشار المجلس الخصوصي إلى الداخلية، بتاريخ ٦ شعبان ١٢٩٢هـ- ٧ سبتمبر ١٨٧٥م، ص٣١.

(٩٢) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات القرارات واللوائح الصادرة، سجل رقم س/٧/٨/١١، صورة قرار صادر بتاريخ ١٨ ربيع أول ١٢٨٢هـ- ١١ أغسطس ١٨٦٥م، ص١٠.

(٩٣) نفسه, سجلات صادر الأقاليم والمحافظات والضبطيات، سجل رقم س/ ٦/١/١١، جواب بختم المستشار إلى مجلس الأحكام، بتاريخ ١٩ جماد ثان ١٢٨٢هـ- ٩ نوفمبر ١٨٦٥م، ص٤١.

(٩٤) نفسه، سجلات القرارات واللوائح الصادرة، سجل رقم س/٧/٨/١١، صورة قرار عن ماهيات ومصروفات ضبطية المحروسة، بتاريخ ١٨ ربيع أول ١٢٨٢هـ- ١١ أغسطس ١٨٦٥م، ص١٠.

(٩٥) نفسه، سجل رقم س/٩/٨/١١، صورة قرار بخصوص ترتيب الضبطيات بمراكزها، بتاريخ ٦ محرم ١٢٨٣هـ- ٢١ مايو ١٨٦٦م، ص٣.

(٩٦) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا إلي المجالس و الدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٣٢/١/١، أمر كريم إلى الداخلية، بتاريخ ١٨ ربيع ثان ١٢٨٣هـ- ٣٠ أغسطس ١٨٦٦م، ص١٠٦.

(٩٧) دار الوثائق القومية: محافظ وقائع مصرية، محفظة رقم ١، الوقائع المصرية، العدد رقم ٧٨٨، بتاريخ ٦ ذو الحجة ١٢٩٥هـ- غرة ديسمبر ١٨٧٨م.

(٩٨) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات القرارات واللوائح الصادرة، سجل رقم س/٧/٨/١١، صورة قرار عن ماهيات ومصروفات الضبطية، بتاريخ ١٨ ربيع أول ١٢٨٢هـ- ١١ أغسطس ١٨٦٦م، ص١٠.

(٩٩) نفسه، سجل رقم س/ ٧/٨/١١، صورة قرار صادر, بتاريخ ١٨ ربيع أول ١٢٨٢هـ- ١١ أغسطس ١٨٦٥م، ص١٠.

(١٠٠) الوقائع المصرية، العدد رقم ٧٨٧، بتاريخ ٢٩ ذو القعدة ١٢٩٥هـ- ٢٤ نوفمبر ١٨٧٨م.

(١٠١)دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي ، سجلات صادر الدواوين، سجل رقم س/٧/٢/١١، جواب بختم سعادة المستشار إلى ديوان المالية، بتاريخ ١٥ ذو القعدة ١٢٨٩هـ- ١٤ يناير ١٨٧٣م، ص١٧.

(١٠٢) الوقائع المصرية، العدد رقم ٧٨٧، بتاريخ ٢٩ ذو القعدة ١٢٩٥هـ- ٢٤ نوفمبر ١٨٧٨م.

(١٠٣) الوقائع المصرية، العدد رقم ٧٨٨، بتاريخ ٦ ذو الحجة ١٢٩٥هـ- غرة ديسمبر ١٨٧٨م.

(١٠٤) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات القرارات واللوائح الصادرة، سجل رقم س/ ٧/٨/١١، صورة قرار عن بيان ماهيات ومصروفات ضبطية مصر، بتاريخ ١٨ ربيع أول ١٢٨٢هـ- ١١ أغسطس ١٨٦٥م، ص١٠.

(١٠٥) دار الوثائق القومية: ضبطية مصر، سجلات وارد الدواوين والفروع ، سجل رقم ل/١١٦/٣٤/٢، جواب وارد الديوان الخصوصي إلى ضبطية مصر المحروسة، بتاريخ ٢٦ ربيع أول ١٢٨٩هـ- ٣ يونيو ١٨٧٢م، ص١٣.

(١٠٦) نفسه، سجل رقم ل/١١٤/٣٤/٢، جواب وارد بختم سعادة المستشار إلى ضبطية مصر، بتاريخ ٢٧ ذو القعدة ١٢٨٨هـ- ٧ فبراير ١٨٧٣م، ص٧١.

(١٠٧) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر الدواوين و المحافظات والضبطيات والجهات السائرة، سجل رقم ل/٣/٨/٣١، جواب بختم الوكيل إلى ضبطية مصر، بتاريخ ٤ شوال ١٢٨٨هـ- ١٧ ديسمبر ١٨٧١م، ص٩٦.

(١٠٨) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات القرارات واللوائح الصادرة، سجل رقم س/ ٧/٨/١١، صورة قرار صادر بتاريخ ١٨ ربيع أول ١٢٨٢هـ- ١١ أغسطس ١٨٦٥م، ص١٠.

(١٠٩) نفسه، سجلات صادر الأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٧/١/١١، جواب بختم المستشار إلى ضبطية مصر، بتاريخ ٩ ربيع ثان ١٢٨٣هـ- ٢١ أغسطس ١٨٦٦م، ص٣٢.

(١١٠) دار الوثائق القومية: ديوان ضبطية مصر، سجلات وارد الدواوين والفروع ، سجل رقم ل/٧٧/٣٤/٢، خطاب وارد من عموم الداخلية إلى ضبطية مصر، بتاريخ ٢٧ ربيع ثان ١٢٨٢هـ- ١٩ سبتمبر ١٨٦٥م، ص٥١.

(١١١) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات القرارات واللوائح الصادرة، سجل رقم س/٧/٨/١١، صورة قرار صادر بتاريخ ١٨ ربيع ثان ١٢٨٢هـ- ١١ أغسطس ١٨٦٥م، ص١٠.

(١١٢) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر الكريمة إلي الدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/١/٥٥/٢٤, صورة أمر كريم إلى المالية، بتاريخ ١٨ ذو القعدة ١٢٨٦هـ- ١٩ فبراير ١٨٧٠م، ص٧٣.

(١١٣) الوقائع المصرية، العدد رقم ٧٨٨، بتاريخ ٦ ذو الحجة ١٢٩٥هـ- ٢٤ نوفمبر ١٨٧٨م.

(١١٤) دار الوثائق القومية: محافظ مجلس الوزراء، نظارة الداخلية، محفظة رقم ٨/٣/٢/أ، ملف رقم ٥١ بوليس، خطاب من الداخلية إلى المالية، بتاريخ ١٥ الحجة ١٢٩٨هـ- ٨ نوفمبر ١٨٨١م.

(١١٥) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات القرارات واللوائح الصادرة، سجل رقم س/٧/٨/١١، صور قرار صادر, بتاريخ ١٨ ربيع اول ١٢٨٢هـ- ١١ أغسطس ١٨٦٥م، ص١٠.

(١١٦)نفسه، سجل رقم س/٧/٨/١١، صورة قرار صادر, بتاريخ ١٨ ربيع أول ١٢٨٢هـ- ١١ أغسطس ١٨٦٥م، ص١٠.

(١١٧) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر جهات دواوين المحروسة، سجل رقم ل/١/٥/٣١، جواب بختم الوكيل إلى المعية السنية، بتاريخ ٢٠ محرم ١٢٨٢هـ- ١٥ يونيو ١٨٦٥م، ص٣٠.

(١١٨) نفسه، سجلات وارد جهات المحافظات والضبطيات، سجل رقم ل/١/٣٢/٣١، وارد ضبطية مصر إلى الداخلية، بتاريخ ١٧ جماد أول ١٢٨٣هـ- ٢١ سبتمبر ١٨٦٦م، ص٧.

(١١٩) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات القرارات واللوائح الصادرة، سجل رقم س/٧/٨/١١، صورة قرار صادر بتاريخ ١٨ ربيع أول ١٢٨٢هـ- ١١ أغسطس ١٨٦٥م، ص١٠.

(١٢٠) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات وارد الدواوين، سجل رقم ل/٢٨/٢٥/٣١، خطاب من المجلس الخصوصي إلى الداخلية، بتاريخ ١٦ ربيع ثان ١٢٨٩هـ- ٢٣ يونيو ١٨٧٢م، ص٢٧.

(١٢١) الوقائع المصرية، العدد رقم ٧٨٧، بتاريخ ٢٩ ذو القعدة ١٢٩٥هـ- ٢٤ نوفمبر ١٨٧٨م.

(١٢٢) الوقائع المصرية، العدد رقم ٧٨٨، بتاريخ ٦ ذو الحجة ١٢٩٥هـ- غرة ديسمبر ١٨٧٨م.

(١٢٣) دار الوثائق القومية، ضبطية مصر، سجلات وارد الدواوين والفروع، سجل رقم ل/٩٢/٣٤/٢، جواب وارد ضبطية مصر من الداخلية، بتاريخ ١٠ ربيع أول ١٢٨٢هـ- ٣ أغسطس ١٨٦٥م، ص٥٤.

(١٢٤) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات صادر الدواوين، سجل رقم س/١٦/٢/١١، جواب بختم المستشار إلى الداخلية، بتاريخ ٢٩ رجب ١٢٩٤هـ- ٩ أغسطس ١٨٧٧م، ص١٠١.

(١٢٥) الوقائع المصرية، العدد رقم ٧٨٨، بتاريخ ٦ ذو الحجة ١٢٩٥هـ- غرة ديسمبر ١٨٧٨م.

(١٢٦) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الإفادات إلي جهات الأقاليم والمحافظات والدواوين السائرة، سجل رقم س/ ٤/١٠/١، إفادة صادرة من المعية إلى ضبطية مصر، بتاريخ ١٤ محرم ١٢٨٠هـ- ١ يوليو ١٨٦٣م، ص٣٨.

(١٢٧) دار الوثائق القومية: ضبطية مصر، سجلات وارد الدواوين والفروع، سجل رقم ل/٦٢/٣٤/٢، أمر كريم إلى الضبطية، بتاريخ ٢٥ ربيع أول ١٢٨٠هـ- ٩ سبتمبر ١٨٦٣م، ص٨٩.

(١٢٨) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا إلي المجالس و الدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٢٥/١/١، أمر كريم إلى مديرية الغربية، بتاريخ ١٢ جماد ثان ١٢٨١هـ- ١٢ نوفمبر ١٨٦٤م، ص٢٥.

(١٢٩) دار الوثائق القومية: ضبطية مصر، سجلات وارد الدواوين والفروع، سجل رقم ل/٦٣/٣٤/٢، أمر كريم وارد لمأمور الضبطية، بتاريخ ٢٩ ربيع ثان ١٢٨١هـ- ١ أكتوبر ١٨٦٤م، ص١٠٥.

(١٣٠) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا إلي المجالس و الدواوين والأقاليم والمحافظات ، سجل رقم س/٢٥/١/١، أمر كريم إلى مديرية الغربية، بتاريخ ١٢ جماد ثان ١٢٨١هـ- ١٢ نوفمبر ١٨٦٤م، ص٢٥.

(١٣١) دار الوثائق القومية: ضبطية مصر, سجلات وارد الدواوين والفروع، سجل رقم ل/٦٤/٣٤/٢، أمر كريم إلى مأمور الضبطية، بتاريخ ٢٧ جماد أول ١٢٨٠ هـ- ٩ نوفمبر ١٨٦٣م، ص٦١.

(١٣٢) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/١٦/٣/١، جواب بختم مهر دار خديو إلى نظارة المالية، بتاريخ ١٦ ذو الحجة ١٢٨٢هـ- ٢ مايو ١٨٦٦م، ص١٤٦.

(١٣٣) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس الأحكام، سجلات وارد قبلي وما معه من دواوين، سجل رقم س/٢/١٩/٧، خطاب وارد من الداخلية إلى ديوان مجلس الأحكام، بتاريخ ٢٩ جماد ثان ١٢٨٢هـ- ١٩ نوفمبر ١٨٦٥م، ص٤٦.

(١٣٤) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا إلي المجالس و الدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٢٨/١/١، أمر كريم إلى الداخلية، بتاريخ ٣ رجب ١٢٨٢هـ- ٢٢نوفمبر ١٨٦٥م، ص٩٣.

(١٣٥) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات قيد الأوامر الكريمة لنظارة الداخلية, سجل رقم ل/٤/٢٤/٣١، أمر كريم وارد للداخلية، بتاريخ ١٣ جماد أول ١٢٨٢هـ- ٤ أكتوبر ١٨٦٥م، ص٣٣.

(١٣٦) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات القرارات واللوائح الصادرة، سجل رقم س/٧/٨/١١، صورة قرار صادر عن بيان ماهيات ومصروفات الضبطية، بتاريخ ١٨ ربيع أول ١٢٨٢هـ- ١١ أغسطس ١٨٦٥م، ص١٠.

(١٣٧) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر المجالس، سجل رقم ل/٣/٤/٣١، جواب بختم الوكيل إلى مجلس الأحكام، بتاريخ ٢٦ صفر ١٢٨٣هـ- ١٠ يوليو ١٨٦٦م، ص٣٠.

(١٣٨) دار الوثائق القومية: ضبطية مصر، سجلات وارد الدواوين والفروع، سجل رقم ل/١٢٠/٣٤/٢، جواب وارد من المجلس الخصوصي إلى ضبطية مصر، بتاريخ ٧ محرم ١٢٩٠هـ- ٧ مارس ١٨٧٣م، ص٥١.

(١٣٩) نفسه، سجل رقم ل/١٢٧/٣٤/٢، جواب وارد عموم الداخلية إلى ضبطية مصر، بتاريخ ٧ جماد أول ١٢٩١هـ- ٢٢ يونيو ١٨٧٤م، ص١٧.

(١٤٠) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر الدواوين و المحافظات والضبطيات والجهات السائرة، سجل رقم ل/٩/٨/٣١، جواب بختم الناظر إلى ضبطية مصر، بتاريخ ١١ جماد أول ١٢٩١هـ- ٢٦ يونيو ١٨٧٤م، ص١٤١.

(١٤١) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات والضبطيات، سجل رقم س/١٣/١/١١، جواب بختم المستشار إلى ضبطية مصر، بتاريخ ٢٩ رجب ١٢٩٠هـ- ٢٢ سبتمبر ١٨٧٣م، ص٦٥.

(١٤٢) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر الدواوين والمحافظات والضبطيات والجهات السائرة، سجل رقم ل/١٠/٨/٣١، جواب بختم الناظر إلى ضبطية مصر، بتاريخ ٢ شعبان ١٢٩٠ هـ- ٢٦ أغسطس ١٨٧٣م، ص٤٩.

(١٤٣) دار الوثائق القومية: محافظ مجلس النظار الوزراء، نظارة الداخلية، محفظة رقم ١/٣/٨/أ، ملف رقم ١٤١

داخلية، طلب مقدم إلى رئيس مجلس النظار، بتاريخ ١٣ جماد أول ١٢٩٦هـ- ٥ مايو ١٨٧٩م.

(١٤٤) دار الوثائق القومية: ضبطية مصر، سجلات وارد الدواوين والفروع، سجل رقم ل/١٢٧/٣٤/٢، جواب بختم مستشار المجلس الخصوصي إلى ضبطية مصر، بتاريخ ٧ محرم ١٢٩٠هـ- ٧ مارس ١٨٧٣م، ص٥١.

(١٤٥) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر الدواوين والمحافظات والضبطيات والجهات السائرة، سجل رقم ل/٧/٨/٣١، جواب بختم الناظر إلى ضبطية مصر، بتاريخ ٥ صفر ١٢٩٠ هـ- ٤ إبريل ١٨٧٣م، ص٣٨.

(١٤٦) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا إلي المجالس و الدواوين والأقاليم والمحافظات ، سجل رقم س/٤٨/١/١، أمر كريم إلى ديوان الجهادية، بتاريخ غرة شعبان ١٢٨٩هـ- ٤ أكتوبر ١٨٧٢م، ص٣٠.

(١٤٧) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر دواوين العموم، سجل رقم ل/٣٣/١/٣١، جواب بختم الناظر إلى ديوان مجلس خصوصي، بتاريخ ٢ رجب ١٢٨٩هـ- ٥ سبتمبر ١٨٧٢م، ص١٢٧.

(١٤٨) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الإفادات إلي جهات الأقاليم والمحافظات والدواوين السائرة ، سجل رقم س/١٨/١٠/١، إفادة بختم مهردار خديو إلى ضبطية مصر، بتاريخ ١٢ رمضان ١٢٩١هـ- ٢٣ أكتوبر ١٨٧٤م، ص١٢.

(١٤٩) دار الوثائق القومية: ديوان ضبطية مصر، سجلات وارد الدواوين والفروع، سجل رقم ل/١٢٩/٣٤/٢، جواب وارد لضبطية مصر بختم وكيل الداخلية ، بتاريخ ٢٣ شوال ١٢٩١هـ- ٣ ديسمبر ١٨٧٤م، ص٦٣.

(١٥٠) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا إلي المجالس و الدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٤٤/١/١، أمر كريم إلى الجهادية، بتاريخ ٢٤ ربيع ثان ١٢٨٨هـ- ١٣ يوليو ١٨٧١م، ص٣٣.

(١٥١) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات القرارات واللوائح الصادرة، سجل رقم س/٨/٨/١١، قرار صادر بشأن ترتيب الضبطيات، بتاريخ ١٧ جماد اول ١٢٨٢هـ- ٨ أكتوبر ١٨٦٥م، ص١٥.

(١٥٢) دار الوثائق القومية: محافظ وقائع مصرية، محفظة رقم ١، ملف إدارة , الوقائع المصرية، العدد رقم ٧٨٧، بتاريخ ٢٩ ذو القعدة ١٢٩٥هـ- ٢٤ نوفمبر ١٨٧٨م.

(١٥٣) الوقائع المصرية، العدد رقم ٧٨٨، بتاريخ ٦ ذو الحجة ١٢٩٥هـ- غرة ديسمبر ١٨٧٨م.

(١٥٤) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات القرارات واللوائح الصادرة، سجل رقم س/٧/٨/١١، صورة قرار صادر, بتاريخ ١٨ ربيع أول ١٢٨٢هـ- ١١ أغسطس ١٨٦٥م، ص١١.

(١٥٥) نفسه، سجلات صادر الدواوين، سجل رقم س/٨/٢/١١، جواب بختم سعادة المستشار إلى ديوان المالية ، بتاريخ ١٨ صفر ١٢٩٠هـ- ١٧ إبريل ١٨٧٣م، ص٥٢.

(١٥٦)نفسه، سجلات القرارات واللوائح الصادرة، سجل رقم س/٨/٨/١١، قرار صادر, بتاريخ ١٧ جماد أول ١٢٨٢هـ- ٨ أكتوبر ١٨٦٥م، ص١٥.

(١٥٧) نفسه، سجلات صادر الدواوين، سجل رقم س/٩/٢/١١، جواب بختم سعادة المستشار إلى ديوان المالية، بتاريخ ٢ ذو القعدة ١٢٩١هـ- ١١ ديسمبر ١٨٧٤م، ص٧٦.

(١٥٨) نفسه، سجلات القرارات واللوائح الصادرة، سجل رقم س/٨/٨/١١، صورة قرار صادر بتاريخ ١٧ جماد اول ١٢٨٢هـ- ٨ أكتوبر ١٨٦٥م، ص١٦.

(١٥٩) الوقائع المصرية، العدد رقم ١٠٨٤، بتاريخ ١١ جماد أول ١٢٩٨هـ- ١١ إبريل ١٨٨١م.

(١٦٠) الوقائع المصرية، العدد رقم ٧٨٧، بتاريخ ٢٩ القعدة ١٢٩٥هـ- ٢٤ نوفمبر ١٨٧٨م.

(١٦١) دار الوثائق القومية: محافظ وقائع مصرية، محفظة رقم ١، ملف إدارة، الوقائع المصرية، العدد رقم ٧٨٧، بتاريخ ٢٩ ذو القعدة ١٢٩٥هـ- ٢٤ نوفمبر ١٨٧٨م.

(١٦٢) نفسه، الوقائع المصرية، العدد رقم ٧٨٨، بتاريخ ٦ ذو الحجة ١٢٩٥هـ- غرة ديسمبر ١٨٧٨م.

(١٦٣) نفسه، الوقائع المصرية، العدد رقم ٧٨٧، بتاريخ ٢٩ ذو القعدة ١٢٩٥هـ- ٢٤ نوفمبر ١٨٧٨م.

(١٦٤) نفسه، الوقائع المصرية، العدد رقم ٧٨٨، بتاريخ ٦ ذو الحجة ١٢٩٥هـ- غرة ديسمبر ١٨٧٨م.

(١٦٥) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات صادر الدواوين، سجل رقم س/١١/٢/١١، جواب بختم المستشار إلى ديوان المالية، بتاريخ ٨ جماد أول ١٢٩١هـ- ٢٣ يونيو ١٨٧٤م، ص١٤٢.

(١٦٦) نفسه، سجل رقم س/٧/٢/١١، جواب بختم سعادة المستشار إلى ديوان الداخلية، بتاريخ ٧ رمضان ١٢٨٨هـ- ٢٣ نوفمبر ١٨٧١م، ص٨٤.

(١٦٧) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا بنمر العرض حالات إلي الدواوين والأقاليم وغيره، سجل رقم س/١٦/٧/١، صورة أمر كريم إلى الداخلية، بتاريخ ٩ شعبان ١٢٩٤هـ- ١٩ أغسطس ١٨٧٧م، ص٦٨.

(١٦٨) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات صادر الدواوين، سجل رقم س/١١/٢/١١، جواب بختم المستشار إلى ديوان المالية، بتاريخ ٨ جماد أول ١٢٩١هـ- ٢٣ يونيو ١٨٧٤م، ص١٤٢.

(١٦٩)دار الوثائق القومية: ضبطية مصر، سجلات وارد الدواوين والفروع، سجل رقم ل/١٢٨/٣٤/٢, جواب وارد عموم الداخلية إلي ضبطية مصر, بتاريخ ٩رجب ١٢٩١هـ- ٢٢ أغسطس ١٨٧٤م، ص٢٨.

(١٧٠) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات وارد الدواوين ، سجل رقم ل/٢٦/٢٥/٣١، قرار وارد من المجلس الخصوصي إلي الداخلية ، بتاريخ ٢٥صفر١٢٨٦هـ- ٦يونيو ١٨٦٩م, ص ١٩ ٠

(١٧١) نفسه، سجلات صادر عرض حالات جهات الدواوين السائرة، سجل رقم ل/١١/١٣/٣١، جواب بختم الناظر إلى ضبطية، مصر، بتاريخ ٨ صفر ١٢٩٦هـ- ١ فبراير ١٨٧٩م، ص٧٧.

(١٧٢) دار الوثائق القومية: ضبطية مصر، سجلات وارد الدواوين والفروع، سجل رقم ل/١٠٠/٣٤/٢، جواب وارد ضبطية مصر من عموم الداخلية، بتاريخ ٢٣ جماد ثان ١٢٨٦هـ- ٣٠ سبتمبر ١٨٦٩م، ص٨٣.

(١٧٣) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات وارد الدواوين، سجل رقم ل/٣٠/٢٥/٣١، صورة خطاب من المجلس الخصوصي وارد إلى الداخلية، بتاريخ ١٦ ربيع أول ١٢٨٩هـ- ٢٤ مايو ١٨٧٢م، ص٨٣.

(١٧٤) نفسه، خطاب وارد للداخلية من المجلس الخصوصي، بتاريخ ٢٦ ربيع ثان ١٢٨٩هـ- ٣ يوليو ١٨٧٢م، ص٩٩.

(١٧٥) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا إلي المجالس و الدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٤٠/١/١، أمر كريم إلى الداخلية، بتاريخ ١٥ ذو القعدة ١٢٨٦هـ- ١٦ فبراير ١٨٧٠م، ص٧٣.

(١٧٦) وادي النيل، السنة الأولى، العدد رقم٦ ، بتاريخ ١٥ ربيع ثان١٢٨٤هـ-١٦ أغسطس ١٨٦٧م، ص٢.

(١٧٧) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر الدواوين والمحافظات والضبطيات والجهات السائرة، سجل رقم ل/٥/٨/٣١، جواب بختم الناظر إلى ضبطية مصر، بتاريخ ١٤ ربيع ثان ١٢٩٠هـ- ١١ يونيو ١٨٧٣م، ص١٨١.

(١٧٨) نجيب مخلوف، نوبار باشا وما تم على يده، المطبعة العمومية بمصر، د٠ت، ص٥١، ٥٢.

(١٧٩) أحمد عبدالرحيم مصطفى، علاقات مصر بتركيا في عهد الخديو إسماعيل ١٨٦٣- ١٨٧٩م، مطبعة دار المعارف، ١٨٦٧م، ص٧٠.

(١٨٠) دار الوثائق القومية: ضبطية مصر، سجلات وارد الدواوين والفروع، سجل رقم ل/١٤١/٣٤/٢ (رقم حصر ١٢٢٩)، جواب وارد عموم الداخلية إلى ضبطية مصر، بتاريخ ٣٠ ذو القعدة ١٢٩٣هـ- ١٧ ديسمبر ١٨٧٦م، ص١٧٣.

(١٨١) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر الدواوين والمحافظات والضبطيات والجهات السائرة، سجل رقم ل/٣٠/٨/٣١، جواب بختم الوكيل إلى ضبطية مصر، بتاريخ ٢٦ ذو القعدة ١٢٩٦هـ- ١١ نوفمبر ١٨٧٩م، ص٢٨.

(١٨٢) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية, سجلات صادر الأوامر العليا إلي المجالس و الدواوين والأقاليم والمحافظات ، سجل رقم س/٢٨/١/١، أمر كريم إلى الداخلية، بتاريخ ١١ جماد أول ١٢٨٢هـ- ٢ أكتوبر ١٨٦٥م، ص١٠.

(١٨٣) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس الأحكام ، سجلات وارد قبلي وما معه من دواوين، سجل رقم س/٢/١٩/٧، جواب وارد من الداخلية إلى ديوان مجلس الأحكام، بتاريخ ١٧ جماد ثان ١٢٨٢هـ- ٧ نوفمبر ١٨٦٥م، ص٨٧.

(١٨٤) أحمد محمد حسن الدماصي، سقوط نظام الاحتكار في مصر الحديثة وأثره في تطورها الاقتصادي ١٨٤٠-١٨٨٢م، رسالة دكتوراه , آداب القاهرة، ١٩٨٩م، ص٣٣٣.

(١٨٥) جريدة مصر، السنة الثانية، العدد رقم ٢٣ , بتاريخ ١١ ذو الحجة ١٢٩٥هـ- ٦ ديسمبر ١٨٧٨م، ص٤.

(١٨٦) أحمد محمد حسن الدماصي، مرجع سابق، ص٣٢٨.

(١٨٧) الوقت، السنة الرابعة، العدد رقم ٧٦٠، بتاريخ ٥ محرم ١٢٩٧هـ- ١٩ ديسمبر ١٨٧٩م، ص٣.

(١٨٨)دار الوثائق القومية: ضبطية مصر، سجلات وارد الدواوين والفروع، سجل رقم ل/١٢٨/٣٤/٢ (رقم حصر ١٢١٦)،خطاب وارد عموم الداخلية إلى ضبطية مصر، بتاريخ ١١ رجب ١٢٩١هـ- ٢٤ أغسطس ١٨٧٤م، ص١٠٩.

(١٨٩) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر دواوين العموم، سجل رقم ل/٤٨/١/٣١، جواب بختم الناظر إلى ديوان المالية، بتاريخ غرة صفر ١٢٩٤هـ- ١٥ فبراير ١٨٧٧م، ص١٠٠.

(١٩٠) نفسه، سجلات صادر الدواوين والمحافظات والضبطيات والجهات والسائرة، سجل رقم ل/٧/٨/٣١، جواب بختم الوكيل إلى ضبطية مصر، بتاريخ ١١ صفر ١٢٩٠هـ- ١٠ إبريل ١٨٧٣م، ص١٧١.

(١٩١) الجوائب، العدد رقم ٥٢١، بتاريخ ٥ ربيع أول ١٢٨٨هـ- ٢٤ مايو ١٨٧١م.

(١٩٢) مصر، السنة الثانية، العدد رقم ١٧، بتاريخ ٢٨ شوال ١٢٩٥هـ- ٢٥ أكتوبر ١٨٧٨م، ص١٧.

(١٩٣) دار الوثائق القومية: ضبطية مصر، سجلات وارد الدواوين والفروع، سجل رقم ل/٩٩/٣٤/٢، جواب وارد لضبطية مصر من الداخلية، بتاريخ ١١ جماد ثان ١٢٩٦هـ- ٢ يونيو ١٨٧٩م، ص١٢٥.

(١٩٤)دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، ، سجلات صادر الدواوين والمحافظات والضبطيات والجهات السائرة، سجل رقم ل/١٠/٨/٣١، جواب بختم الناظر إلى محافظة مصر، بتاريخ ٢٨ جماد أول ١٢٩١هـ- ١٣ يوليو ١٨٧٤م، ص١٥٠.

(١٩٥) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات القرارات واللوائح الصادرة، سجل رقم س/١٣/٨/١١، قرار صادر من المجلس الخصوصي إلى الداخلية، بتاريخ ١٠ محرم ١٢٨٦هـ- ٢٢ إبريل ١٨٦٩م، ص٧٩.

(١٩٦) دار الوثائق القومية: ضبطية مصر، سجلات وارد الدواوين والفروع، سجل رقم ل/٩١/٣٤/٢ (رقم حصر ١١٨٠)، جواب وارد ضبطية مصر من الداخلية، بتاريخ ٢٢ جماد ثان ١٢٨٤هـ- ٢١ أكتوبر ١٨٦٧م، ص١٦٥.

(١٩٧) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات القرارات واللوائح الصادرة، سجل رقم س/١٢/٨/١١، قرار صادر بختم المستشار إلى الداخلية، بتاريخ ١٤ ذو القعدة ١٢٨٥هـ- ٢٦ فبراير ١٨٦٩م، ص٤٧.

(١٩٨) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر الدواوين والمحافظات والضبطيات والجهات السائرة، سجل رقم ل/٢٦/٨/٣١، جواب بختم الناظر إلى ضبطية مصر، بتاريخ غرة رجب ١٢٩٦هـ- ٢١ يونيو ١٨٧٩م، ص٨٢.

(١٩٩) دار الوثائق القومية: ضبطية مصر، سجلات وارد الدواوين والفروع والسائرة، سجل رقم ل/١٠٣/٣٤/٢، جواب وارد ضبطية مصر من الداخلية، بتاريخ ١٤ صفر ١٢٨٦هـ- ٢٦ مايو ١٨٦٩م، ص٨٧.

(٢٠٠) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر الدواوين و المحافظات والضبطيات والجهات السائرة، سجل رقم ل/١١/٨/٣١، جواب بختم الناظر إلى ضبطية مصر، بتاريخ ٢٦ صفر ١٢٩٢هـ- ٣ إبريل ١٨٧٥م، ص١٩٨.

(٢٠١) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا إلي المجالس و الدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/١/١/٣٧، أمر كريم إلى الداخلية، بتاريخ ٢٨ محرم ١٢٨٥هـ– ٢١ مايو ١٨٦٨م، ص٧٥.

(٢٠٢) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات قيد الأوامر الكريمة الصادرة لنظارة الداخلية، سجل رقم ل/٣١/٢٤/٧، أمر كريم إلى الداخلية، بتاريخ غرة صفر ١٢٨٥هـ– ٢٤ مايو ١٨٦٨م، ص٧٥.

(٢٠٣) دار الوثائق القومية: ضبطية مصر، سجلات وارد الدواوين والفروع، سجل رقم ل/٢/٣٤/٩٢ (رقم حصر ١١٨١)، جواب وارد لضبطية مصر من الداخلية، بتاريخ ٧ ربيع أول ١٢٨٥هـ– ١ يوليو ١٨٦٨م، ص٥٤.

(٢٠٤) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات صادر الدواوين، سجل رقم س/١١/٢/١٦، وثيقة رقم ٨٦ ، جواب بختم المستشار إلى الداخلية، بتاريخ ٢٩ رجب ١٢٩٤هـ– ٩ أغسطس ١٨٧٧م، ص١٠١.

(٢٠٥) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر جهات دواوين المحروسة، سجل رقم ل/٣١/٥/١٣، جواب بختم الوكيل إلى ضبطية المحروسة، بتاريخ ١٢ ذو الحجة ١٢٨٤هـ– ٥ إبريل ١٨٦٨م، ص ٦.

(٢٠٦) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا بنمر العرض حالات إلي الدواوين والأقاليم وغيره، سجل رقم س/ ١/٧/١٨، أمر كريم إلى ضبطية مصر، بتاريخ ٨ ربيع أول ١٢٩٦هـ– ٢ مارس ١٨٧٩م، ص٥٥.

(٢٠٧) دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث، محفظة رقم ١٢١، ملف تنظيم، دفتر رقم ١٩٠٢ أوامر كريمة، أمر كريم إلى ضبطية مصر، بتاريخ ٢٠ ذو الحجة ١٢٧٩هـ– ١٧ أغسطس ١٨٦٢م، ص٣٩.

(٢٠٨) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر الدواوين والمحافظات والضبطيات والجهات السائرة، سجل رقم ل/٣١/٨/٣٠، جواب بختم الوكيل إلى ضبطية مصر، بتاريخ ٢٦ ذو الحجة ١٢٩٦هـ– ١١ ديسمبر ١٨٧٩م، ص٥٧.

(٢٠٩) دار الوثائق القومية: ضبطية مصر، سجلات وارد الدواوين والفروع، سجل رقم ل/٢/٣٤/١٢٨ (رقم حصر ١٢١٦)، جواب وارد عموم الداخلية إلى ضبطية مصر، بتاريخ ٥ جماد ثان ١٢٩١هـ– ٢٠ يوليو ١٨٧٤م، ص١٣.

(٢١٠)دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، ، سجلات صادر الدواوين والمحافظات والضبطيات والجهات السائرة، سجل رقم ل/٣١/٨/٣٠، جواب بختم الوكيل إلى ضبطية مصر، بتاريخ ٢١ ذو القعدة ١٢٩٦هـ– ٦ نوفمبر ١٨٧٩م، ص١٨.

(٢١١) دار الوثائق القومية: محافظ وقائع مصرية، محفظة رقم ١, الوقائع المصرية، العدد رقم ٥٨٩، بتاريخ ٢ ذو الحجة ١٢٩١هـ– ١٠ يناير ١٨٧٥م.

(٢١٢) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، صادر الدواوين والمحافظات والضبطيات والجهات السائرة، سجل رقم ل/٣١/٨/٣٠، جواب بختم الناظر إلى ضبطية مصر، بتاريخ ٦ محرم ١٢٩٦ هـ– ٣١ ديسمبر ١٨٧٨م، ص١١٤.

(٢١٣) نفسه، سجلات صادر دواوين العموم، سجل رقم ل/٣١/١/٢٩، جواب بختم الوكيل إلى ضبطية مصر، بتاريخ ١٢ شوال ١٢٨٧هـ– ١٠ يناير ١٨٧١م، ص١٢٦.

(٢١٤) نفسه، سجلات صادر الدواوين والمحافظات والضبطيات والجهات السائرة، سجل رقم ل/٢٤/٨/٣١، جواب بختم الناظر إلى ضبطية مصر، بتاريخ ٢٣ ذو القعدة ١٢٩٥هـ- ١٨ نوفمبر ١٨٧٨م، ص١٠٧.

(٢١٥) نفسه، سجلات قيد الأوامر الكريمة، سجل رقم ل/٦/٢٤/٣١، أمر كريم إلى الداخلية، بتاريخ ٢٩ رجب ١٢٨٣هـ- ٧ ديسمبر ١٨٦٦م، ص٤٨.

(٢١٦) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات صادر الدواوين ، سجل رقم س/٥/٢/١١، جواب بختم المستشار إلى الداخلية، بتاريخ ١٧ جماد أول ١٢٩٠هـ- ١٣ يوليو ١٨٧٣م، ص٩٨.

(٢١٧) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر الدواوين والمحافظات والضبطيات والجهات السائرة، سجل رقم ل/٢٢/٨/٣١، جواب بختم الناظر إلى محافظة مصر، بتاريخ ٢٤ ربيع أول ١٢٩٥هـ- ٢٨ مارس ١٨٧٨م، ص١٤٧.

(٢١٨) دار الوثائق القومية: محافظ وقائع مصرية، محفظة رقم ١١، ملف شئون اجتماعية، الوقائع المصرية، العدد رقم ٣٤٨، بتاريخ ٥ ذو الحجة ١٢٨٦هـ- ٧ مارس ١٨٧٠م.

(٢١٩) الوطن، السنة الخامسة، العدد رقم ٢٣٢، بتاريخ ٢٥ جماد ثان ١٢٩٩هـ- ١٣ مايو ١٨٨٢م، ص٤.

(٢٢٠) عبدالسلام عبدالحليم عامر، طوائف الحرف في مصر من١٨٠٥ – ١٩١٤م، الهيئة المصرية العامة للكتاب, ١٩٩٣م، ص٢٣٨.

(٢٢١) الوطن، العدد رقم ٢٥٦، بتاريخ ٢٣ ذو الحجة ١٢٩٩هـ- ٥ نوفمبر ١٨٨٢م.

(٢٢٢) عبدالسلام عبدالحليم عامر، مرجع سابق، ص٢٣٨.

(٢٢٣) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر عرض حالات دواوين و أقاليم ، سجل رقم ل/١٣/١٢/٣١، جواب بختم الوكيل إلى ضبطية مصر ، بتاريخ ١٤ رمضان ١٢٨٩هـ- ١٥ نوفمبر ١٨٧٢م، ص٢٣.

(٢٢٤) دار الوثائق القومية: ضبطية مصر، سجلات وارد الدواوين والفروع، سجل رقم ل/١٢٢/٣٤/٢، جواب وارد ضبطية مصر من الداخلية، بتاريخ غرة رجب ١٢٩٠هـ- ٢٥ أغسطس ١٨٧٣م، ص١٢٨.

(٢٢٥)نفسه، سجل رقم ل/٧٧/٣٤/٢، جواب وارد عموم الداخلية إلى ضبطية مصر، بتاريخ ٢٧ ربيع أول ١٢٨٢هـ- ٢٠ أغسطس ١٨٦٥م، ص٥١.

(٢٢٦) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر الدواوين والمحافظات والضبطيات والجهات السائرة، سجل رقم ل/٣٠/٨/٣١، جواب بختم الناظر إلى ضبطية مصر، بتاريخ ٢٤ ذو الحجة ١٢٩٦هـ- ٩ ديسمبر ١٨٧٩م، ص٨٢.

(٢٢٧) دار الوثائق القومية: محافظ مجلس الوزراء والنظار(نظارة الداخلية)، محفظة رقم ١/٢، جواب من الداخلية إلى مجلس النظار، بتاريخ ٢٣ صفر ١٢٩٦هـ- ١٦ فبراير ١٨٧٩م.

(٢٢٨) دار الوثائق القومية: ضبطية مصر، سجلات وارد الدواوين والفروع، سجل رقم ل/٩٣/٣٤/٢ (رقم حصر ١١٨٢)، جواب وارد ضبطية مصر من الداخلية، بتاريخ ١٥ جماد ثان ١٢٨٥هـ- ٣ أكتوبر ١٨٦٨م، ص٨٢.

(٢٢٩) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر الأقاليم القبلية، سجل رقم ل/١١/٦/٣١، جواب بختم الناظر إلى تفتيش قبلي وضبطية مصر، بتاريخ ١٤ شوال ١٢٩٦هـ- ١ أكتوبر ١٨٧٩م، ص٣٠.

(٢٣٠) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي ، سجلات وارد الجهات، سجل رقم س/٢/٢/١١، جواب وارد من نظارة الخارجية إلى المجلس الخصوصي، بتاريخ ٩ رمضان ١٢٩٢هـ- ٩ أكتوبر ١٨٧٥م، ص١٧٧.

(٢٣١) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر المجالس، سجل رقم ل/٦/٤/٣١، جواب بختم الناظر إلى مجلس الأحكام، بتاريخ غرة شعبان ١٢٨٤هـ- ٢٨ نوفمبر ١٨٦٧م، ص٤٣.

(٢٣٢) نفسه، سجلات صادر عرض حالات دواوين وأقاليم، سجل رقم ل/٤/١٢/٣١، جواب بختم الناظر إلى ضبطية مصر، بتاريخ ٥ ربيع أول ١٢٨٥هـ- ٢٦ يونيو ١٨٦٨م، ص٢٥.

(٢٣٣) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس الأحكام، سجلات وارد قبلي وما معه من دواوين، سجل رقم س/١٩/٧/ ٥، جواب وارد من الداخلية إلى ديوان مجلس الأحكام، بتاريخ غرة شعبان ١٢٨٤هـ- ٢٨ نوفمبر ١٨٦٧م، ص٥٤.

(٢٣٤) دار الوثائق القومية: ضبطية مصر، سجلات وارد الدواوين والفروع، سجل رقم ل/٩٢/٣٤/٢، جواب وارد لضبطية مصر من الداخلية، بتاريخ ٢١ ربيع ثان ١٢٨٥هـ- ١١ أغسطس ١٨٦٨م، ص٩٩.

(٢٣٥) دار الوثائق القومية: محافظ مجلس النظار الوزراء، نظارة الداخلية ، محفظة رقم ١٠ /١، ملف رقم ٢٥٣ تموين، مشروع لائحة تتعلق بإدخال وصناعة وبيع المواد الغذائية، عام ١٢٩٧هـ- ١٨٨٠م.

(٢٣٦) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، صادر الدواوين والمحافظات والضبطيات والجهات السائرة، سجل رقم ل/٣٠/٨/٣١، جواب بختم الناظر إلى ضبطية مصر، بتاريخ غرة ذو الحجة ١٢٩٦هـ- ١٦ نوفمبر ١٨٧٩م, ص٣٦ .

(٢٣٧) الوطن، السنة الخامسة، العدد رقم ٢٣٢، بتاريخ ٢٥ جماد ثان ١٢٩٩هـ- ١٣ مايو١٨٨٢م.

(٢٣٨) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر الدواوين والمحافظات والضبطيات والجهات السائرة، سجل رقم ل/٣٠/٨/٣١، جواب بختم الناظر إلى ضبطية مصر، بتاريخ ١٧ ذو القعدة ١٢٩٦هـ- ٢ نوفمبر ١٨٧٩م، ص٣.

(٢٣٩) نفسه، سجل رقم ل/٢٥/٨/٣١، جواب بختم الناظر إلى ضبطية مصر، بتاريخ ٢٢ صفر ١٢٩٦هـ- ١٥ فبراير ١٨٧٩م، ص٩٥.

(٢٤٠) الوقائع المصرية، العدد رقم ٦٠٢، بتاريخ ١٢ ربيع أول ١٢٩٢هـ- ١٨ أبريل ١٨٧٥م.

(٢٤١) دار الوثائق القومية: ضبطية مصر، سجلات وارد الدواوين والفروع، سجل رقم ل/١٥٢/٣٤/٢، جواب وارد عموم الداخلية إلى ضبطية مصر، بتاريخ ٢٤ محرم ١٢٩٦هـ- ١٨ يناير ١٨٧٩م، ص١٣٨.

(٢٤٢) دار الوثائق القومية: محافظ وقائع مصرية، محفظة رقم ٢١، الوقائع المصرية، العدد رقم ٤١٠، بتاريخ ١٣ ربيع أول ١٢٨٨هـ- ٢ يونيو ١٨٧١م.

(٢٤٣) الجوائب، العدد رقم ٩٩٤، بتاريخ ٦ ربيع ثان ١٢٩٧هـ- ١٨ مارس ١٨٨٠م، ص٥.

(٢٤٤) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر الدواوين والمحافظات والضبطيات والجهات السائرة، سجل رقم ل/٢٥/٨/٣١، جواب بختم الناظر إلى ضبطية مصر، بتاريخ ٢٢ صفر ١٢٩٦هـ- ١٥ فبراير ١٨٧٩م، ص٩٥.

(٢٤٥) دار الوثائق القومية: ضبطية مصر، سجلات وارد الدواوين والفروع، سجل رقم ل/٩٩/٣٤/٢، جواب وارد لضبطية مصر من الداخلية، بتاريخ ١٨ ربيع ثان ١٢٨٦هـ- ٢٨ يوليو ١٨٦٩م، ص٤٢.

(٢٤٦)دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر الدواوين والمحافظات والضبطيات والجهات السائرة، سجل ، سجل رقم ل/٣٠/٨/٣١، جواب بختم الوكيل إلى ضبطية مصر، بتاريخ ٢ محرم ١٢٩٧هـ- ١٦ ديسمبر ١٨٧٩م، ص١٠٤.

(٢٤٧) التجارة، السنة الأولى، العدد رقم ١٤٣, بتاريخ ١٤ ذو الحجة ١٢٩٥هـ- ٩ ديسمبر ١٨٧٨م، ص٢.

(٢٤٨) المفيد، السنة الأولى، العدد رقم ٤, بتاريخ غرة ذو الحجة ١٢٩٨هـ- ٢٥ أكتوبر ١٨٨١م، ص٤.

(٢٤٩) دار الوثائق القومية: ضبطية مصر، سجلات وارد الدواوين والفروع، سجل رقم ل/١٤٠/٣٤/٢، جواب وارد عموم الداخلية إلى ضبطية مصر، بتاريخ ١١ جماد ثان ١٢٩٣هـ- ٤ يوليو ١٨٧٦م، ص٧٦.

(٢٥٠) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر الدواوين والمحافظات والضبطيات والجهات السائرة، سجل رقم ل/٣٠/٨/٣١، جواب بختم الناظر إلى ضبطية مصر، بتاريخ ٣ ذو القعدة ١٢٩٦هـ- ١٩ أكتوبر ١٨٧٩م، ص٨٢.

(٢٥١) عبدالغفار محمد حسين، بناء الدولة الحديثة في مصر، ج١، دار المعارف بمصر، ١٩٨٠م، ص٣٨.

(٢٥٢) عبدالسلام عبدالحليم عامر، مرجع سابق، ص٢٢٥.

(٢٥٣) نفسه، ص٣٥٣.

(٢٥٤) د. يونان لبيب رزق، ديوان الحياة المعاصرة (١٨٧٦ – ١٨٨٢م)، ج٢، مطابع الأهرام بكورنيش النيل، ١٩٩٥م، ص٩٧.

(٢٥٥) دار الوثائق القومية: ضبطية مصر، سجلات وارد الدواوين والفروع، سجل رقم ل/٩٣/٣٤/٢ (رقم حصر ١١٨٢)، جواب وارد عموم الضبطية من الداخلية، بتاريخ ١٥ جماد ثان ١٢٨٥هـ- ٣ أكتوبر ١٨٦٨م، ص٨٢.

(٢٥٦) نفسه، جواب وارد ضبطية مصر من الداخلية، بتاريخ ١٢ جماد أول ١٢٨٥هـ- ٣١ أغسطس ١٨٦٨م، ص٦٦.

(٢٥٧) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر الدواوين والمحافظات والضبطيات والجهات السائرة، سجل رقم ل/٢٧/٨/٣١، جواب بختم الوكيل إلى ضبطية مصر، بتاريخ ١٥ جماد ثان ١٢٩٦هـ- ٦ يونيو ١٨٧٩م، ص٥٩.

(٢٥٨) نفسه، سجل رقم ل/٣٠/٨/٣١، جواب بختم الوكيل إلى ضبطية مصر، بتاريخ ١٥ ذو الحجة ١٢٩٦هـ- ٣٠ نوفمبر ١٨٧٩م، ص٥٨.

(٢٥٩) نفسه، سجل رقم ل/٢٦/٨/٣١، جواب بختم الناظر إلى ضبطية مصر، بتاريخ ٨ رجب ١٢٩٦هـ- ٢٨ يونيو ١٨٧٩م، ص٢٨.

(٢٦٠) نفسه، سجلات صادر عرض حالات جهات الدواوين والسائرة، سجل رقم ل/١٢/١٣/٣١، جواب بختم الناظر إلى ضبطية مصر، بتاريخ ٩ ربيع ثان ١٢٩٦هـ- ٢ إبريل ١٨٧٩م، ص١٣٥.

(٢٦١)نفسه، سجل رقم ل/٥/١٣/٣١، جواب بختم الوكيل إلى ضبطية مصر، بتاريخ ٢٨ شوال ١٢٩٦هـ- ١٥ أكتوبر ١٨٧٩م، ص٢٧.

(٢٦٢) نفسه، سجل رقم ل/١٢/١٣/٣١، جواب بختم الناظر إلى ضبطية مصر، بتاريخ ٩ ربيع ثان ١٢٩٦هـ- ٢ إبريل ١٨٧٩م، ص١٣٥.

(٢٦٣)نفسه، سجل رقم ل/٥/١٣/٣١، جواب بختم الوكيل إلى ضبطية مصر، بتاريخ ٢٨ شوال ١٢٩٦هـ- ١٥ أكتوبر ١٨٧٩م، ص٢٨.

(٢٦٤)نفسه، سجل رقم ل/٢٧/٨/٣١، جواب بختم الوكيل إلى ضبطية مصر، بتاريخ ١٥ جماد ثان ١٢٩٦هـ- ٦ يونيو ١٨٧٩م، ص٥٩.

(٢٦٥) دار الوثائق القومية: ضبطية مصر، سجلات وارد الدواوين والفروع، سجل رقم ل/١١٢/٣٤/٢، (رقم حصر ١٢٠١)،جواب وارد ضبطية مصر من الداخلية، بتاريخ ٥ جماد ثان ١٢٨٨هـ- ٢٣ أغسطس ١٨٧١م، ص٨٦.

(٢٦٦) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر الدواوين والمحافظات والضبطيات والجهات السائرة، سجل رقم ل/٢٦/٨/٣١، جواب بختم الناظر إلى ضبطية مصر، بتاريخ ٨ رجب ١٢٩٦هـ- ٢٨ يونيو ١٨٧٩م، ص٢٨.

(٢٦٧) نفسه، سجل رقم ل/٢٧/٨/٣١، جواب بختم سعادة الوكيل إلى ضبطية مصر، بتاريخ ١٨ جماد ثان ١٢٩٦هـ- ٩ يونيو ١٨٧٩م، ص٢٠.

(٢٦٨) نفسه، نفسه، سجلات صادر عرض حالات جهات الدواوين والسائرة، سجل رقم ل/١٦/١٣/٣١، جواب بختم الوكيل إلى ضبطية مصر، بتاريخ ١٤ محرم ١٢٩٧هـ- ٢٨ ديسمبر ١٨٧٩م، ص١٤.

(٢٦٩) دار الوثائق القومية: ضبطية مصر، سجلات وارد عرض حالات الدواوين، سجل رقم ل/١٣/٤١/٢ (رقم حصر ١٤٥٨)، جواب وارد الداخلية إلى ضبطية مصر، بتاريخ ١٤ صفر ١٢٩٦هـ- ٧ فبراير ١٨٧٥م، ص٥٦.

(٢٧٠)دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر الدواوين والمحافظات والضبطيات والجهات السائرة، ، سجل رقم ل/٢٧/٨/٣١، جواب بختم الوكيل إلى ضبطية مصر، بتاريخ ١٨ جماد أول ١٢٩٦هـ- ١٠ مايو ١٨٧٩م، ص٢٠.

(٢٧١) نفسه، سجلات صادر عرض حالات جهات الدواوين والسائرة، سجل رقم ل/١٢/١٣/٣١، جواب بختم الناظر إلى ضبطية مصر، بتاريخ ٩ ربيع ثان ١٢٩٦هـ- ٢ أبريل ١٨٧٩م, ص١٣٥.

(٢٧٢) نفسه، سجلات صادر دواوين العموم، سجل رقم ل/٤٧/١/٣١، جواب بختم الناظر إلى ديوان الأشغال، بتاريخ ١٠ ذو القعدة ١٢٩٣هـ- ٢٧ نوفمبر ١٨٧٦م، ص١١٤.

(٢٧٣) دار الوثائق القومية: ضبطية مصر، سجلات وارد الدواوين والفروع، سجل رقم ل/٢/٣٤/٩٣ (رقم حصر ١١٨٢)، جواب وارد لضبطية مصر من الداخلية ، بتاريخ ١٥ جماد أول ١٢٨٥هـ- ٣ أكتوبر ١٨٦٨م، ص٨٢.

(٢٧٤) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر عرض حالات جهات الدواوين والمجالس والسائرة، سجل رقم ل/ ١٣/١٣/٣١، جواب بختم الوكيل إلى ضبطية مصر، بتاريخ ٢٦ جماد أول ١٢٩٦هـ- ١٧ يونيو ١٨٧٩م، ص٩٧.

(٢٧٥) نفسه، سجلات صادر الدواوين والمحافظات والضبطيات والجهات السائرة، سجل رقم ل/٢٧/٨/٣١، جواب بختم الوكيل إلى ضبطية مصر، بتاريخ ١٥ جماد ثان ١٢٩٦هـ- ٦ يونيو ١٨٧٩م، ص٥٩.

(٢٧٦) نفسه، سجلات قيد صادر جهات الدواوين و المجالس السائرة بقلم عرض حالات, سجل رقم ل/١٣/١٣/٣١، جواب بختم الوكيل إلى ضبطية مصر، بتاريخ ١٤ جماد أول ١٢٩٦هـ- ٦ مايو ١٨٧٩م، ص١٦.

(٢٧٧) نفسه، سجلات صادر الدواوين والمحافظات والضبطيات والجهات السائرة، سجل رقم ل/٢٥/٨/٣١، جواب بختم الناظر إلى ضبطية مصر، بتاريخ ٢٥ صفر ١٢٩٦هـ- ١٨ فبراير ١٨٧٩م، ص١٠١.

(٢٧٨) نفسه، سجلات قيد صادر جهات الدواوين والمجالس السائرة بقلم عرض حالات، سجل رقم ل/٥/١٣/٣١، جواب بختم الوكيل إلى ضبطية مصر، بتاريخ ٢٨ شوال ١٢٩٦هـ- ١٥ أكتوبر ١٨٧٩م، ص٢٧.

(٢٧٩) نفسه، سجلات صادر الدواوين والمحافظات والضبطيات والجهات السائرة، سجل رقم ل/٢٥/٨/٣١، جواب بختم الناظر إلى ضبطية مصر، بتاريخ ٨ صفر ١٢٩٦هـ-١ فبراير ١٨٧٩م، ص٦٢.

(٢٨٠) دار الوثائق القومية: ضبطية مصر، سجلات وارد الدواوين والفرع، سجل رقم ل/٢/٣٤/٧٧، جواب وارد ضبطية مصر من الداخلية، بتاريخ ٢ جماد ثان ١٢٨٢هـ- ٢٣ أكتوبر ١٨٦٥م، ص٨٧.

(٢٨١) نفسه، سجل رقم ل/٢/٣٤/١٠١ (رقم حصر ١١٩٠)، جواب وارد ضبطية مصر من الداخلية، بتاريخ ٣ شعبان ١٢٨٦هـ- ٨ نوفمبر ١٨٦٩م، ص٥١.

(٢٨٢) نفسه، سجل رقم ل/٢/٣٤/٧٨ (رقم حصر ١١٦٦)، جواب وارد ضبطية مصر من الداخلية، بتاريخ ١١ جماد ثان ١٢٨٢هـ- ١ نوفمبر ١٨٦٥م، ص٢٨.

(٢٨٣) نفسه، سجل رقم ل/٢/٣٤/١٠٤ (رقم حصر ١١٩٣)، جواب وارد ضبطية مصر من الداخلية، بتاريخ ١٩ محرم ١٢٨٧هـ- ٢١ إبريل ١٨٧٠م، ص١٣.

(٢٨٤)دار الوثائق القومية: ضبطية مصر، سجلات صادر عرض حالات الدواوين، سجل رقم ل/٢/٤١/١٢ (رقم حصر ١٤٥٧)، جواب صادر ضبطية مصر إلي عموم الداخلية ، بتاريخ ١٠ ذو القعدة١٢٩٥هـ- ٥ نوفمبر ١٨٧٨م، ص١٠١.

(٢٨٥) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر عرض حالات جهات الدواوين والسائرة،، سجل رقم ل/ ١٢/١٣/٣١، جواب بختم الناظر إلى الدائرة البلدية، بتاريخ ٥ صفر ١٢٩٦هـ- ٢٩ يناير ١٨٧٩م، ص٤٢.

(٢٨٦) دار الوثائق القومية: ضبطية مصر، سجلات وارد الدواوين والفروع، سجل رقم ل/١٤٠/٣٤/٢ (رقم حصر ١٢٢٨)، جواب وارد عموم الداخلية إلى ضبطية مصر، بتاريخ ١٧ رجب ١٢٩٣هـ- ٨ أغسطس ١٨٧٦م، ص٧٦.

(٢٨٧)نفسه، سجل رقم ل/١٢٧/٣٤/٢ (رقم حصر ١٢١٥)، جواب وارد مجلس مصر إلى الضبطية، بتاريخ ٢٦ ربيع أول ١٢٩١هـ- ١٣ مايو ١٨٧٤م، ص٥.

(٢٨٨) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر عرض حالات دواوين وأقاليم، سجل رقم ل/ ٢٧/١٢/٣١، جواب بختم الناظر إلى ضبطية مصر، بتاريخ ١١ شعبان ١٢٩٣هـ- ١ سبتمبر ١٨٧٦م، ص٧٣.

(٢٨٩) نفسه، سجل رقم ل/١٣/١٣/٣١، جواب بختم الوكيل إلى ضبطية مصر، بتاريخ ١٤ جماد ثان ١٢٩٦هـ- ٥ يونيو ١٨٧٩م، ص٧١.

(٢٩٠) نفسه، جواب بختم الوكيل إلى الدائرة البلدية بمصر، بتاريخ ٢٦ جماد أول ١٢٩٦هـ- ١٨ مايو ١٨٧٩م، ص١٧.

(٢٩١) نفسه، سجلات قيد صادر دواوين والمجالس السائرة بقلم عرض حالات، سجل رقم ل/١٥/١٣/٣١، جواب بختم الوكيل إلى ضبطية مصر، بتاريخ ٢٢ شوال ١٢٩٦هـ- ٩ أكتوبر ١٨٧٩م، ص١٤.

(٢٩٢) نفسه، سجل رقم ل/١٠/١٢/٣١، جواب بختم الوكيل إلى ضبطية مصر، بتاريخ ١٨ ربيع أول ١٢٨٩هـ- ٢٦ مايو ١٨٧٢م، ص٣٠.

(٢٩٣) نفسه، جواب بختم الوكيل إلى ضبطية مصر، بتاريخ ٢٣ صفر ١٢٨٩هـ- ٢ مايو ١٨٧٢م، ص٢١.

(٢٩٤) دار الوثائق القومية: ضبطية مصر، سجلات وارد الدواوين والفروع، سجل رقم ل/٩١/٣٤/٢ (رقم حصر ١١٨٠)،جواب وارد ضبطية مصر من الداخلية، بتاريخ ٢٨ جماد ثان ١٢٨٤هـ- ٢٧ أكتوبر ١٨٦٧م، ص١٩٢.

(٢٩٥) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر عرض حالات جهات الدواوين و السائرة، سجل رقم ل/١٢/١٣/٣١، جواب بختم الوكيل إلى ضبطية مصر، بتاريخ ١٦ محرم ١٢٩٦هـ- ١٠ يناير ١٨٧٩م، ص٢٥.

(٢٩٦)نفسه، سجل رقم ل/٧/١٣/٣١، جواب بختم الناظر إلى ضبطية مصر، بتاريخ ١٢ ربيع ثان ١٢٩٤هـ- ٢٦ إبريل ١٨٧٧م، ص٦٠.

(٢٩٧) نفسه، سجل رقم ل/١٥/١٣/٣١، جواب بختم الوكيل إلى ضبطية مصر، بتاريخ ٢٦ ذو القعدة ١٢٩٦هـ- ١١ نوفمبر ١٨٧٩م، ص٨٤.

(٢٩٨) نفسه ، سجل رقم ل/١٢/١٣/٣١، جواب بختم الناظر إلى ديوان الأشغال، بتاريخ ١٦ محرم ١٢٩٦هـ- ١٠ يناير ١٨٧٩م، ص١٢.

(٢٩٩) دار الوثائق القومية: ضبطية مصر، سجلات وارد الدواوين والفروع، سجل رقم ل/٣٤/٢ /٩٣ (رقم حصر ١١٨٢)، جواب وارد ضبطية مصر من الداخلية، بتاريخ ١١ جماد ثان ١٢٨٥هـ- ٢٩ سبتمبر ١٨٦٨م، ص٥٧.

(٣٠٠) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر عرض حالات دواوين وأقاليم، سجل رقم ل/١٠/١٢/٣١، جواب بختم الوكيل إلى ضبطية مصر، بتاريخ ٢٠ جماد ثان ١٢٨٩هـ- ٢٥ أغسطس ١٨٧٢م، ص٧٩.

(٣٠١)نفسه, سجلات صادر عرض حالات جهات الدواوين و السائرة ، سجل رقم س/١٢/١٣/٣١، جواب بختم الناظر إلى الدائرة البلدية، بتاريخ ٢٩ ربيع ثان ١٢٩٦هـ- ٢٢ إبريل ١٨٧٩م، ص١٠٣.

(٣٠٢) دار الوثائق القومية: ضبطية مصر، سجلات وارد الدواوين والفروع، سجل رقم ل/١٢٥/٣٤/٢ (رقم حصر ١٢١٣)، جواب وارد ضبطية مصر من الداخلية، بتاريخ ١٩ محرم ١٢٩١هـ- ٨ مارس ١٨٧٤م، ص١٨٣.

(٣٠٣) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر عرض حالات دواوين وأقاليم ، سجل رقم ل/٢٧/١٢/٣١، جواب بختم الناظر إلى ضبطية مصر، بتاريخ ١٦ شعبان ١٢٩٣هـ- ٦ سبتمبر ١٨٧٦م، ص٧٣.

(٣٠٤) دار الوثائق القومية: ضبطية مصر، سجلات وارد عرض حالات الدواوين، سجل رقم ل/٩/٤١/٢ (رقم حصر ١٤٥٤)، جواب وارد من عموم الداخلية إلى ضبطية مصر، بتاريخ ١٨ صفر ١٢٩٣هـ- ١٥ مارس ١٨٧٦م، ص١٢٠.

(٣٠٥) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر عرض حالات جهات الدواوين و السائرة،، سجل رقم ل/١٢/١٣/٣١، جواب بختم الناظر إلى الدائرة البلدية بمصر، بتاريخ ٨ جماد ثان ١٢٩٦هـ- ٣٠ مايو ١٨٧٩م، ص١٣٨.

(٣٠٦) نفسه، سجل رقم ل/١٣/١٣/٣١، جواب بختم الوكيل إلى الدائرة البلدية بمصر، بتاريخ ١٢ رجب ١٢٩٦هـ- ٢ يوليو ١٨٧٩م، ص١٠٣.

(٣٠٧) نفسه، سجل رقم ل/٨/١٣/٣١، جواب بختم الناظر إلى ضبطية مصر، بتاريخ ١٩ شعبان ١٢٩٤هـ- ٢٩ أغسطس ١٨٧٧م، ص٢٧.

(٣٠٨) دار الوثائق القومية: ضبطية مصر، سجلات وارد الدواوين والفروع، سجل رقم ل/١٥١/٣٤/٢ (رقم حصر ١٢٣٩)، جواب وارد عموم الداخلية إلى ضبطية مصر، بتاريخ ٢٣ ذو القعدة ١٢٩٥هـ- ١٨ نوفمبر ١٢٨٧٨م، ص٥٦.

(٣٠٩) نفسه، سجل رقم ل/١٣١/٣٤/٢ (رقم حصر ١٢١٩)، جواب وارد عموم الداخلية إلى ضبطية مصر، بتاريخ ٨ ربيع ثان ١٢٩٢هـ- ١٤ مايو ١٨٧٥م، ص١٥٦.

(٣١٠) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر عرض حالات دواوين وأقاليم ، سجل رقم ل/٥/١٢/٣١، جواب بختم الناظر إلى محافظة مصر، بتاريخ ٥ شعبان ١٢٨٥هـ- ٢١ نوفمبر ١٨٦٨م، ص٦.

(٣١١) الوطن، السنة الخامسة ، العدد رقم ٢٣٣، بتاريخ ٣ رجب ١٢٩٩هـ- ٢٠ مايو ١٨٨٢م، ص٤٤.

(٣١٢) دار الوثائق القومية: ضبطية مصر، سجلات وارد الدواوين والفروع، سجل رقم ل/١١٢/٣٤/٢ (رقم حصر ١٢٠١)، جواب وارد ضبطية مصر من الداخلية، بتاريخ ١٨ جماد ثان ١٢٨٨هـ- ٤ سبتمبر ١٨٧١م، ص٧٥.

(٣١٣) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر داوين عموم، سجل رقم ل/٢٩/١/٣١، جواب من الناظر إلى المالية، بتاريخ ٢٨ شعبان ١٢٨٧هـ- ٢٣ نوفمبر ١٨٧٠م، ص٨٨.

(٣١٤) دار الوثائق القومية: ضبطية مصر، سجلات وارد الدواوين والفروع، سجل رقم ل/٢/٣٤/٩٩ ، جواب وارد ضبطية مصر من الداخلية، بتاريخ ١١ ربيع ثان ١٢٨٦هـ- ٢١ يوليو ١٨٦٩م، ص١٧.

(٣١٥) نفسه، سجل رقم ل/٢/٣٤/١٤٠ (رقم حصر ١٢٢٨)، جواب وارد عموم الداخلية إلى ضبطية مصر، بتاريخ ١٧ شعبان ١٢٩٣هـ- ٧ سبتمبر ١٨٧٦م، ص١٣٦.

(٣١٦)نفسه ، سجل رقم ل/٢/٣٤/١٠٤، جواب وارد ضبطية مصر من الداخلية، بتاريخ غرة ربيع أول ١٢٨٧هـ- ١ يونيو ١٨٧٠م، ص١٢٤.

(٣١٧) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر العرض حالات للدواوين والمجالس والمحافظات، سجل رقم س/١/٩/١٩، جواب بختم مهر دار خديو إلى ضبطية مصر، بتاريخ ٢ محرم ١٢٩١هـ- ١٩ فبراير ١٨٧٤م، ص٥١.

(٣١٨) دار الوثائق القومية: ضبطية مصر، سجلات وارد الدواوين والفروع السائرة، سجل رقم ل/٢/٣٤/١١٢ (رقم حصر ١٢٠١)، جواب وارد ضبطية مصر من الداخلية، بتاريخ ١٨ جماد ثان ١٢٨٨هـ- ٤ سبتمبر ١٨٧١م، ص١٣٧.

(٣١٩) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، صادر عرض حالات دواوين وأقاليم, سجل رقم ل/٣١/١٢/٦، جواب بختم الوكيل إلى ديوان الأشغال، بتاريخ ٢٣ شوال ١٢٨٦هـ- ٢٦ يناير ١٨٧٠م، ص٣٣.

(٣٢٠) نفسه، سجلات صادر جهات دواوين المحروسة، سجل رقم ل/٣١/٥/١٣، جواب بختم الوكيل إلى ديوان الأشغال، بتاريخ ٢٠ ذو الحجة ١٢٨٤هـ- ١٣ إبريل ١٨٦٨م، ص٣١.

(٣٢١) نفسه، سجلات صادر دواوين العموم، سجل رقم ل/٣١/١/٢٩، جواب بختم الناظر إلى ديوان الأشغال، بتاريخ ١١ رجب ١٢٨٧هـ- ٧ أكتوبر ١٨٧٠م، ص٣٥.

(٣٢٢) دار الوثائق القومية: ضبطية مصر، سجلات وارد الدواوين والفروع، سجل رقم ل/٢/٣٤/١٢٢ (رقم حصر ١٢١٠)، جواب وارد ضبطية مصر من الداخلية، بتاريخ ٢ رجب ١٢٩٠هـ- ٢٦ أغسطس ١٨٧٣م، ص١٢٨.

(٣٢٣)نفسه، سجل رقم ل/٢/٣٤/٩٩ (رقم حصر ١١٨٨)، جواب وارد ضبطية مصر من الداخلية، بتاريخ ٢ جماد ثان ١٢٨٦هـ- ٩ سبتمبر ١٨٦٩م، ص٨٨.

(٣٢٤) نفسه، سجلات وارد عرض حالات دواوين، سجل رقم ل/٢/٤١/١١، جواب وارد عموم الداخلية إلى ضبطية مصر، بتاريخ ١٦ شعبان ١٢٩٤هـ- ٢٦ أغسطس ١٨٧٧م، ص١٣١.

(٣٢٥) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر عرض حالات دواوين وأقاليم ، سجل رقم ل/٣١/١٢/٦، جواب بختم الناظر إلى ضبطية مصر، بتاريخ ٢٣ شوال ١٢٨٦هـ- ٦ يناير ١٨٧٠من، ص٣.